المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

نشرة الصحف

الجمعة 2 مارس 2012 العدد: 4247

محتويات العدد	الصفحة
• موارد بشرية: حديث عن اقتطاعات مفاجئة تراوحت بين 500 و1500 درهم	1
• حول قرارات السيد وزير التربية الوطنية	2
• الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تحقق في مالية اكاديمية جهة الدارالبيضاء	4
• أشغال ندوة مؤسسة علال الفاسي حول واقع المدرسة العمومية	12-7
• جهات : أنشطة الأكاديميات والنواب	18-13
• هذا الخبر : كوخ عشوائي داخل مؤسسة تعليمية بانزكان	19
• إضراب: آباء مستاؤون من إضرابات التعليم المتكررة	27
• قضايا وآراء : المصالحة مع المدرسة المغربية	31
• إعلانات: الجدولة الزمنية للحركات الانتقالية	35
• طلبة الأقسام التحضيرية يحتجون أمام مقر وزارة التعليم العالي	39
• افتتاحيات الصحف الوطنية	42

قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

الهاتف: 252-687-0537 × الفاكس: 255-687-0537

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 1692
المساء
الصفحة: 3

حكومة بنكيران تواجه غضب رجال التعليم بعد إقدام الوفا على اقتطاعات بلغت 1500 درهم

فوجئ نساء ورجال التعليم المدرسي والثانوي، في العديد من جهات المملكة، باقتطاعات مفاجئة ومتفاوتة طالت أجرة شهر فبراير المنصرم، مما يجعل الساحة التعليمية قابلة للاشتعال في وجه حكومة عبد الإله بنكيران التي مازلت تتلمس طريقها، في ظل موجة استياء وغضب تسود أوساط الشغيلة التعليمية نتيجة تلك الاقتطاعات.

وأفادت مصادر تعليمية بأن آلاف رجال التعليم طالت أجرتهم للشهر الفائت اقتطاعات تراوحت ما بين 500 وما يزيد على 1500 درهم، مشيرة إلى أن الاقتطاع الذي أقدمت عليه الوزارة، التي يرأسها الاستقلالي محمد الوفا، لم يرتكز على أي أساس قانوني بعد أن تم من المنبع ودون سابق إشعار، ودون اكتراث بالموظف نفسه ولا بحرمة الأجر.

وأوضحت المصادر التعليمية، التي تحدثت إلى «المساء»، أن الاقتطاع الأخير من أجور رجال التعليم يدفع إلى التساؤل حول الدوافع والأسباب التي جعلت الوزارة المعنية تقدم على تلك الخطوة، مؤكدة ضرورة تعليل قرارات وإجراءات الاقتطاعات بإشعار المعنيين بأمر الاقتطاع كتابيا مع تقديم المبررات الداعية إلى ذلك.

إلى ذلك، اعتبر عبد الإله دحمان، نائب الكاتب العام للجامعة الوطنية لموظفي التعليم، الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن مسؤولي المالية على مستوى وزارة التربية الوطنية اعتادوا الإقدام على الاقتطاعات من أجرة موظفي التعليم دون أن يكون ذلك مبررا ومستوفيا لشروط الإشعار والتعليل، وهو ما يخلق نوعا من الارتباك، مشيرا، في اتصال أجرته معه «المساء»، إلى أن الاقتطاعات الأخيرة يلفها بعض الغموض ولا يعرف إلى حد الساعة ما إن كانت مرتبطة بغيابات عادية أم جاءت على خلفية بعض الإضرابات المعلنة في الساحة التعليمية. وأكد المسؤول النقابي أن نقابته لا يمكن أن تقبل بلجوء الوزارة الوصية إلى الاقتطاع من أجور رجال التعليم المضربين، وقال: «لو تبين أن الاقتطاعات أصبحت جماعية ومتكررة وطالت أجور رجال التعليم الذين ينخرطون في نضالات النقابات الخمس الأكثر تمثيلية، فإننا سنواجه تلك الاقتطاعات ولن نقبل بأن تواجه وزارة التربية الوطنية نضالات الشغيلة بالاقتطاع»، مشيرا بالمقابل إلى أنه على النقابات التي تدعو رجال التعليم إلى إضرابات في سياق مزايدات نقابية أن تتحمل المسؤولية بهذا الشأن.

وتعذر الحصول على تعقيب من وزارة التربية الوطنية، رغم محاولاتنا المتكررة الاتصال بأكثر من مسؤول وزاري، صباح أمس الخميس.

الرباط
عادل نجدي

التاريخ:2012/03/02
العدد : 513
الأيـــــــــام
الصفحة : 9

خروج مدوي لوزير التربية والتعليم

كيف طارت قرابة 70 مليون درهم أدراج الرياح مع بيداغوجية الإدماج

هل هي وزارة للإلغاء أم للإصلاح؟

هكذا يتداول المتتبعون للشأن التربوي سلسلة الإلغاءات التي أقدم عليها وزير التربية الوطنية محمد الوفا، وتلك التي هي في الطريق.

اليوم تم إلغاء بيداغوجية الإدماج، وتدبير الزمن المدرسي، ومؤسسات التميز. وفي الطريق، حديث عن التربية غير النظامية والتعليم الأولي.

لا يخفي السيد محمد الوفا، في لقاءاته الرسمية أو الخاصة، أنه جاء إلى قطاع التربية والتكوين لكي يلغي لا لكي يصلح.

ويتداول الكثيرون بين ردهات وزارة التربية والتعليم نكتة تقول هل ضمت حكومة عبد الإله بن كيران وزارة للإلغاء، بالنظر إلى أن الرجل لا يتردد في الحديث عن إلغاء جل مشاريع المخطط الاستعجالي للتربية والتعليم الذي جاء به سابقه أحمد اخشيشن، وهو المخطط الذي انطلق في 2008 وكان من المقرر أن يقدم حصيلته في 2012.

ويطرح السؤال كبيرا كيف أن الوزير محمد الوفا جاء إلى قطاع حساس اسمه التربية والتعليم بنظرة جد اختزالية تكاد تعيدنا إلى الوراء سنوات قمرية.

كانت أولى خطوات الوزير، وهو يدخل مكتبه الوزاري، هي إلغاء مذكرة تدبير الزمن المدرسي، التي كانت تراهن على القضاء على تلك الساعات والأيام التي تضيع هدرا مع الغيابات، والتأخرات والإضرابات التي لا تتوقف.

لقد هلل رجال ونساء التعليم لأنهم سيختارون جداول حصصهم بمعية المديرين ، قبل إشعار المصالح النيابية بالأمر. وهي الخطوة التي يعتبر الكثيرون أنها غير جدية لأنها ستفتح الباب أمام تسيب مضاعف، ما يعني أنها ستكون واحدة من التراجعات التي لن تقودنا إلى مدرسة النجاح ذات الجودة.

أما الخطوة الثانية، والتي أثارت الكثير من الجدل، فهي المتعلقة بإلغاء بيداغوجيا الإدماج، أو الحفاظ عليها في بعض المدارس الابتدائية بتوافق بين المدرس ومدير المؤسسة.

أما أن تصل هذه البيداغوجيا إلى الأقسام الإعدادية، فقد اعتبر الوزير أن ذلك لن يمر إلا على جثته. لذلك أمر بتوقيف كل التكاوين، بجميع أشكالها، وإغلاق صنبور الدعم المالي الذي كان مخصصا لها.

فحينما تعاقد احمد اخشيشن مع الخبير البلجيكي «غسافي» لتثبيت بيداغوجيا الإدماج، التي ستمكن التلميذ من «توظيف مكتسباته التي تعرف عليها من أجل إعطاء معنى ودلالة لتلك المكتسبات»، ويجب أن ثاني بعد أن يكون التلميذ قد تلقى عددا من التعلمات خلال أسبوع أو نصف شهر أو خلال شهر كامل، وهي طريقة، كما يقول صاحبها، «شخصية وفردية بالأساس، ولا تتعارض مع الممارسات العادية في التعلم ولكنها تكملها»... كان الرهان إذن كبيرا بعد أن أبانت التجارب السابقة سواء ما تعلق منها ببيداغوجيا الأهداف، أو بيداغوجيا الكفايات، عن محدوديتها، وقال لنا تقرير المجلس الأعلى للتعليم إن الأطفال المغاربة لا يحسنون القراءة ولا الكتابة، ولا الحساب.

اليوم، غادرنا الخبير «غسافي» بعد أن توصل بنصف الأجر الذي كان سيتقاضاه، وهو 67 مليون درهم، بالعملة الصعبة.

واليوم، سنذهب كل الكراسات التي تم إعدادها لبيداغوجية الإدماج أدراج الرياح، وسنذهب معها 12 مليار سنتيم بالتمام والكمال هي كلفة هذه الكراسات التي سهر على إعدادها «المركز الوطني للتجديد والتجريب التربوي»، المديرية التي ظلت تتابع هذا الملف التربوي. والحصيلة هي أن المدرسة المغربية تخلي اليوم بين مساند لهذه القرارات، ومعارض لها.

البعض رأى أن خطوة الوزير فيها بعض من العذرية ومن حسن النية، خصوصا وأن جل نساء ورجال التعليم اشتكوا من هذه البيداغوجيا التي لم يتلقوا فيها ما يكفي من التكوين، وأن أسبوعا كان عبارة عن محاضرات غير إجرائية لأناس غير مؤهلين لهذه البيداغوجية، لن يكون كافيا.

والبعض الآخر رأى أن خطوة الإلغاء، التي جاء بها الوزير، كان يجب أن تصاحبها سياسة إصلاح بديلة. بل إن هذه الخطوة الجريئة كانت في حاجة إلى تقويم لما سبق من خلال فرق عمل بيداغوجية ومؤهلة. وهي الفرق التي وعد بها الوزير في ماي القادم، على أن تتوقف الأمور الآن بشأن هذه البيداغوجيا.

ثالث الملفات التي فتحها السيد الوفا، هو المتعلق بمؤسسات التميز التي كان اخشيشن قد وضعها ضمن مخططه الاستعجالي، وهي مؤسسات تضم التلاميذ المتفوقين والذين يحصلون على معدلات عالية.

مبرر الإلغاء، كما قال الوزير، هو القطع مع ما يمكن اعتباره مؤسسات الأعيان التي كانت سائدة في ما سبق، فيما يقول الغاضبون من هذه الخطوة إن جل التلاميذ الذين حصلوا على

مقعد بهذه المؤسسات هم من الفئات الفقيرة والمعوزة، والتي راهنت على هذه الفضاءات من أجل مستقبل افضل مما توفره المدارس العادية اليوم.

اما الملفات القادمة والتي سيفتحها الوزير الجديد فهي المتعلقة بالتربية غير النظامية التي يرى انها غير سليمة كيف يتم طرد تلميذ في نهاية الموسم الدراسي، ثم استقباله مجددا في الموسم الموالي تحت تسمية جديدة، والمتعلقة ايضا بالتعليم الأولي الذي يرى السيد الوفا انه لا يجب ان يعني وزارة التربية والتعليم، ولكنه يعني الدولة ككل.

لم تكن خطوات الوفا في مجملها مرحبا بها سواء من قبل رجال ونساء التعليم، وإن تنفس بعضهم الصعداء، او من قبل النقابات المعنية التي ترى أن ما يحدث اليوم هو مجرد هدوء قد تليه عاصفة هوجاء.

ولعل سكوت النقابات التعليمية أمام ما يحدث اليوم، هو الدليل على ان القادم اصعب.

اليوم دخلت هذه النقابات في ما يمكن اعتباره فترة «سخينات» لانتخابات اللجان الثنائية، وهي فترة حساسة تحاول كل جهة أن تكسب فيها ما يكفي من نقط، لذلك فهي تساير كل ما يأتيها من قبل «قواعدها» في المدن و الأقاليم، في انتظار أن تنتهي هذه المحطة وتدخل وقتها في حساب دقيق مع ما جاء به الوزير وما وعد به، خصوصا حينما تحدث كثيرا عن سقف من الالتزامات اعتبره الكثيرون مبالغا فيه، كما هو الأمر مع تغيير النظام الأساسي لرجال ونساء التعليم وفق كل فئة على حدة، وإلغاء السلك التاسع من القطاع، وإطلاق سراح التعويضات الخاصة بالإدارة التربوية.

ويقترح الكثير من متتبعي الشان التربوي ان الوفا كان يفترض أن يخصص جهده في مستهل الأمر لملف حساس اسمه المجلس الأعلى للتعليم، الذي أصبح بموجب الدستور الجديد تحت المسؤولية الحكومية.

واليوم، حينما تقول الحكومة إنه سيكون بمثابة برلمان للتربية، كان من الأسلم أن تنتظر تشكيل هياكله وتضع ملف المخطط الاستعجالي فوق طاولته من أجل التقييم والخروج بتوصيات، سيجد فيها الوزير وقتها ما يكفي من المسوغات لاتخاذ ما يلزم من أجل المصلحة العليا للمدرسة المغربية، وهي مسوغات سيكون خلفها أهل الاختصاص في الفكر والتربية.

غير أن المثير في هذا الخروج المدوي لوزير التربية والتعليم، هو أن يجد أولئك الذين ظلوا من قبل من المتحمسين لمخطط أخشيشن، والذين اشتغلوا بهمة وحماس مع بيداغوجيا الإدماج، ومع تدبير الزمن المدرسي، كما هو حال المفتشية العامة للشؤون التربوية والمناهج، يقلبون اليوم معاطفهم ويرددون خلف الوفا «آمين».

«إن الناس على دين ملوكهم»، يعلق أحد المتتبعين للشأن التربوي، ولا غرابة أن هؤلاء هم الذين «يستنشقون الزكام من لحية الإمام». فهل نقول إنه على التربية والتعليم السلام؟

«إن الناس على دين ملوكهم»، يعلق أحد المتتبعين للشأن التربوي، ولا غرابة أن هؤلاء هم الذين «يستنشقون الزكام من لحية الإمام». فهل نقول إنه على التربية والتعليم السلام؟

خصوصا أن أولئك الذين ظلوا من قبل من المتحمسين لمخطط أخشيشن، والذين اشتغلوا بهمة وحماس مع بيداغوجيا الإدماج، ومع تدبير الزمن المدرسي، كما **هو حال المفتشية العامة للشؤون التربوية والمناهج، يقلبون اليوم معاطفهم ويرددون خلف الوفا «آمين»**

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 231.

الخبر

الصفحة : 9

مصطفى الرميد وزير العدل والحريات يعطي أوامره للتحقيق في الملف

الفرقة الوطنية تحقق في اختلاس 134 مليارا من أكاديمية الدار البيضاء

عبد الوهاب بارع

طلبت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية من المسؤولين بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء، توفير مختلف الوثائق والمستندات والكشوفات المالية، للانطلاق في مرحلة التحقيق حول اتهامات بتبذير 134 مليار سنتيم.

وكشفت مصادر على علاقة بالموضوع، أن طلب الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، جاء بناء على أوامر صادرة عن مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، بالتحقيق في الملف بعد الأخبار المتسربة من داخل الأكاديمية ذاتها بوجود تلاعبات واختلالات مالية بالمؤسسة.

وحسب ما رشح من أخبار من داخل الأكاديمية الجهوية للتعليم بالدار البيضاء التي توجد تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، ووزارة الاقتصاد والمالية، فإن حالة من الاستنفار تسود المرفق العمومي، في انتظار أن تحل بها عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية.

وكانت صحف وطنية قد أوردت أن بعض أعضاء من المجلس الإداري للأكاديمية أصدروا تقريرا يتهم مسؤولين بتبذير ميزانية الأكاديمية، التي حددها الأعضاء في 134 مليارا من السنتيمات، وتوزيعها على المقربين، مشيرا إلى حالات من سوء تدبير الميزانية الضخمة الموضوعة رهن إشارة مديرة الأكاديمية.

وتناول التقرير، حسب المصادر الإعلامية، ملف السكن الوظيفي الذي مازال يستغله أشخاص احيلوا على التقاعد، ضمنها فيلا بثانوية محمد الخامس، وأخرى بالثانوية نفسها، و ثالثة بإعدادية ابن القرشي التابعة لنيابة ابن امسيك. مضيفا أن هناك مساكن وظيفية أخرى مازال يستغلها رؤساء أقسام ومصالح بعدد من المؤسسات، مع تسجيل حرمان عدد من الموظفين الذين يتوفرون على شروط الاستفادة من هاته المساكن. علما، يضيف التقرير الموقع من طرف أعضاء من المجلس الإداري للأكاديمية، أن جل هذه المساكن تقع في أحياء راقية وسط البيضاء، وأن قاطنيها يستفيدون بشكل مجاني من خدمات الماء والكهرباء.

وأورد التقرير نفسه، تضيف المصادر ذاتها، اختلالات تهم توزيع الأطر التربوية والتعليمية، مشيرا إلى وجود غموض في طريقة الاستفادة من التعويضات الخاصة والتكوينات، والتعويضات الخاصة بتصحيح مباريات التوظيف والامتحانات المهنية.

وأوضحت مصادر «الخبر» أن حلول الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بمقر الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء من شانه التأكد من الاتهامات الموجهة إلى مسؤولين بالأكاديمية بخصوص الاختلالات المالية والتدبيرية، كما من شانه أيضا أن يسفر عن نتائج قد تزج بعدد من الأعضاء أصحاب التقرير في مشاكل قضائية.

وارتباطا بالموضوع اشارت مصادر مطلعة إلى أن عددا من اعضاء المجلس الاداري للاكاديمية نفوا وجود اي تقرير، حيث طالب بعضهم بالتحقيق في القضية.

وعلمت «الخبر» أن أعضاء اللجان بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء، كانوا قد طالبوا مديرة الأكاديمية بالتعويضات، وأقرت لهم مبلغ 1500 درهم، لكنهم رفضوا التعويض المقرر معتبرين أن المبلغ جد هزيل مقارنة مع المجهودات التي يبذلونها داخل اللجان، لكن، تضيف المصادر نفسها، بعد انتشار الأخبار التي تفيد بوجود اختلالات مالية وتسييرية، تجمد المطلب إلى أن يتم التحقيق في القضية، التي أصبحت من المشاغل الكبرى لأسرة التعليم البيضاوية والمغربية عموما.

وعلاقة بالموضوع حاولت «الخبر» صباح أمس الخميس، الاتصال بخديجة بنشويخ، مديرة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء، فاستقبلت المكالمة وادعت انها لا تسمع شيئا، وأقفلت الهاتف، وعند الاتصال بها في ما بعد لأزيد من أربع مرات ظل هاتفها الشخصي يرن دون أن تجيب، لتترك جريدة «الخبر» رسالة في علبتها الصوتية.

التاريخ: 2012/03/02
العدد:..... 8115

الصحراء المغربية

الصفحة:5

استياء ومخاوف وسط تلاميذ الأقسام الإشهادية

الإضرابات تربك خدمات الجماعات المحلية والتعليم والصحة

خديجة بن اشو

■ أربكت الإضرابات قطاعات الجماعات المحلية، والتعليم والصحة، منذ بداية الأسبوع الجاري، وأخرت مصالح عدد من المواطنين، كما حرمت عددا من التلاميذ المقبلين على امتحانات إشهادية من الحصص الدراسية.

وتراوح عدد الإضرابات الوطنية بقطاع التعليم، بين 8 أيام وأسبوعين، في الوقت الذي هددت شغيلة قطاع الجماعات المحلية بإضراب مفتوح.

وأفادت مصادر نقابية أن حوالي 80 ألف موظف شاركوا، أول أمس الأربعاء، في مسيرة احتجاج، دعت إلى تنظيمها الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، التابعة للاتحاد المغربي للشغل.

ويعكس هذا العدد من المشاركين حجم الغياب الذي يمكن تسجيله بالجماعات والمجالس التابعة لها في حوالي 40 إقليما. كما تحدثت المصادر عن مشاركة مكثفة في وقفة احتجاج، نظمتها، الثلاثاء الماضي، المنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية بالرباط.

وتحدث سعيد الشاوي، الكاتب العام للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، في اتصال مع «المغربية»، عن «مشاركة مكثفة، ومحاولات تفرقة المشاركين من طرف عناصر الأمن، مقابل تشبث الشغيلة بالاحتجاج لتلبية المطالب».

واعتبر الشاوي أن «الحكومة مطالبة بالجديد، وفتح باب الحوار، لامتصاص غضب الشغيلة»، مشيرا إلى وجود «محاولات منع تنقل بعض المشاركين، باعتبار أن المسيرة غير مرخص لها، في حين كانت هناك مسيرات ووقفات قبلها، غير مرخصة، طالب المشاركون فيها بطرق سلمية بفتح الحوار».

ويرى بعض المواطنين أن تسريع دراسة مطالب الشغيلة من شأنه أن يطفئ غضب المحتجين، الذي يذهب ضحيته المواطن، من خلال عرقلة السير بالمسيرات، وتأخيره عن مقر عمله من جهة، وحرمانه من الخدمات، خلال الإضراب، والتوقف عن العمل، من جهة أخرى.

ويلاحظ عدد من الآباء أن ارتفاع الإضرابات بمؤسسات التعليم العمومي أثر سلبا على مردودية الشغيلة وعلى التلاميذ، المتابعين بامتحانات إشهادية.

وعاينت «المغربية»، أمس الخميس، عودة عدد من التلاميذ من مدارس عمومية، تابعة لنيابة عين السبع الحي المحمدي، وخيبة أمل بعضهم في تكثيف الجهود ورفع وتيرة العمل، مع اقتراب الامتحانات، أمام ارتفاع وتيرة الإضرابات.

التاريخ:2012/03/02 العدد: 4601	الأحداث المغربية	الصفحة :1

يسود جو من التخوف داخل أوساط جمعيات و وداديات مؤسسات التعليم الحر، بعدما وصل إلى علمها بأن وزارة التربية الوطنية بصدد وضع إجراءات جديدة لتدبير القطاع، سيكون من أهم تجلياتها تحديد سقف للأسعار يمنع عليها تجاوزه. مصادر من القطاع لم تستبعد أن تشمل مبادرات الوزير محمد الوافا، إعادة النظر في المنظومة التربوية للتعليم الحر في أفق الحد من الفوارق الكبيرة بين المؤسسات.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 22223
العلم
الصفحة: 3

في ندوة مؤسسة علال الفاسي

أساتذة جامعيون وباحثون يسلطون الضوء على نجاحات وإخفاقات البحث العلمي بالمغرب

واصلت مؤسسة علال الفاسي أيامها الدراسية من خلال عقدها لندوة يوم السبت الماضي 2012/2/25، وانصب النقاش في هذه الندوة على المحور الثالث في البرنامج الثقافي للمؤسسة لموسم 2012، البحث العلمي: «التوجهات الأكاديمية ومتطلبات التنمية».

وأدار أشغال هذه الندوة الأستاذ محمد العربي المساري عضو اللجنة الثقافية كما تدخل فيها الأستاذ عمر الفاسي أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات.

وفي موضوع: «خطابات الفاعلين حول الإصلاح الجامعي تحديد الخصائص والآليات» تدخل الأستاذ المختار الهراس أستاذ التعليم العالي بكلية الاداب والعلوم الإنسانية أكدال الرباط كما تناول الأستاذ ادريس ابوتاج الدين موضوع «البحث العلمي المغرب، تحديات وآفاق»، وقد عقب على مداخلة الهراس امحمد زكور أستاذ علم النفس التربوي بكلية علوم التربية، كما عقب على عرض ابوتاج الدين عبد العزيز بنجواد أستاذ بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

إعداد: عزيز اجهبلي، ت: الأشعري

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 22223
العلم
الصفحة: 3

المختار الهراس أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال:

• انعدام الاهتمام الكافي بتدريس تقنيات البحث العلمي

تحدث المختار الهراس أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال عن تشخيص الوضع الجامعي لسنة 2003. ومعرفة آراء الفاعلين واقتراحاتهم حول الإصلاح الجامعي وتساءل لماذا الرجوع إلى معطيات 2003 في حين أنه وقعت تغيرات وإصلاحات منذ ذلك التاريخ إلى الآن؟. واقتصر على بعض القضايا التي تم إصلاحها. ولكن في نظره مازالت راهنيتها مطروحة إلى حد الآن ومازال يتعين علينا تحليلها ودراستها ومناقشتها.

وقال الهراس إن الحديث عن الجامعة حاليا يتم في سياق وطني ودولي متميز بتسارع التغيرات وتنوعها، وبانخراط المغرب في صيرورات العولمة، ومشروع بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي. وأضاف أن الجامعة في كل المجتمعات هي قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومؤسسة منتجة لمعارف نظرية وتطبيقية وعلمية وتكنولوجية وثقافية ومدنية، وركز على تحديد خطابات الفاعلين وارائهم للوضع الجامعي بالمغرب ولآفاق الجامعة المغربية وللمشروع الجامعي المغربي. وأشار إلى مقابلات جماعية أو ما يسمى بتقنية المجموعة البؤرية، مع أكثر من عشر مجموعات مختلطة فيها أساتذة باحثون، وطلاب وفيها ممثلون عن منظمات طلابية وفاعلون اقتصاديون واجتماعيون وأطر إدارية.

وذكر أنه تم تسجيل النقط الخاصة بالمقابلات الجماعية، وقدم بعض نتائج هذه المقابلات.

وأشار أن معظم المتدخلين أكدوا بأن الجامعة المغربية رغم مشاكلها ورغم صعوباتها فقد نجحت في أداء مهمتها على العموم، بدليل أن معظم الأطر التي تسير المؤسسات وأجهزة الدولة المغربية حاليا هي من خريجي الجامعة المغربية. إلا أن هذه المهام بدأت تجد صعوبة في التنفيذ نظرا للأعداد المتنامية من الطلاب، وعدم تزايد التجهيزات والوسائل والإمكانيات المادية والبشرية بنفس الوتيرة التي تزايد بها عدد الطلاب، إذن وقع ضغط على الجامعة واكتظاظ مما أدى إلى وجود تجهيزات غير كافية لا تسمح للجامعة بأن تنهض بمهمتها على الوجه الأكمل.

وأضاف أن المشاركين تحدثوا كذلك في هذه المقابلات الجماعية عن مميزات المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، خاصة المدارس والمعاهد العليا والمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح مما صار معه في نطاق الجامعة العمومية ماجس الاهتمام بالكمي ذي الأولوية على الاهتمام بالكيفي، وفسر ذلك بالأستاذ الذي يدرس في قسم، يحضر فيه ما يزيد عن 100 طالب.

وتساءل عن جودة التدريس في مثل هذه الظروف وجودة تأطير البحث.

وتحدث عن الجامعة النموذجية التي يتطلع إليها، ومدى توفرها على مجموعة من العوامل أو يحول دون تحققها مجموعة من العوامل منها توظيف الأساتذة الجامعيين مباشرة بعد النجاح في المباراة دون المرور بتكوين بيداغوجي في مجال التدريس وفي مجال تأطير البحث.

وأثار غياب التواصل بين الأساتذة الجدد والشعبة ككل، وتدخل الاعتبارات السياسوية في التعليم التي تكرس مجانيته حتى بالنسبة للطلاب المنتمين لأسر ميسورة، وكان هناك تحفظ حول مجانية التعليم وتعميمها على كل الطلبة، كيفما كان مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وتم الحديث عن الهدر الجامعي المتمثل في تناقص لعدد الطلاب، ما بين الفصول الأولى والأخيرة من الإجازة، وأشاروا أيضا إلى الأساليب التربوية والبيداغوجية المعتمدة في بعض شعب الجامعة والمتمثلة في شحن الذاكرة، ويؤكدون على أن هذه المشاكل موجودة، خاصة في الشعب التي تم فيها تدريس باللغة العربية.

وذكر كذلك أنه مازال هناك تركيز على البيداغوجية القائمة على أساس العلاقة بين «مرسل، رسالة، متلقي» بمعنى عدم وجود مشاركة المتلقي في العملية البيداغوجية، وانعدام الاهتمام الكافي بتدريس تقنيات البحث مما يتجلى في الصعوبات التي يجدها الطلبة في إنجاز بحوثهم، وأضح أن الجامعة لا تستثمر على أحسن وجه المكتسبات التي تتوفر عليها.

وركز على إعطاء الطالب القدرات الاجتماعية، للتواصل، ويجب أن تعطى للطالب قدرات على خلق المؤسسة والمقاولة وجعل الطالب شخص مرن مهنيا، واعتبر الخريج الجامعي أنه يجب أن تكون له قدرة على حل المشاكل ولديه قدرة كذلك على التكيف والتغيير ولديه استعداد ليواصل تعليمه باستمرار (L'éducation permanente) ولديه القدرة على الانخراط في تعدد التخصصات.

وشدد على أهمية إعطاء الطلبة قدرة على التعامل أو التفكير في الحدود، حيث تلتقي مختلف العلوم وعن استقلال الجامعة، و قال الهراس إن جامعة محمد الخامس حققت استقلالا كبيرا على الصعيد البيداغوجي وعلى الصعيد العلمي، وحاليا الأساتذة هم الذين يقترحون مسالك الماستر ومسالك الدكتوراه والإجازة، ولكن على الصعيد الإداري والمالي مازالت مسألة الاستقلال على هذا المستوى تطرح إشكالا.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 22223
العلم
الصفحة: 3

امحمد زكور أستاذ علم النفس التربوي:

غياب سياسة واضحة تؤطر النشاط الجامعي في ميدان البحث العلمي

تطرق امحمد زكور أستاذ علم النفس التربوي إلى نصوص مؤسسة منها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، واعتبره النص القانون المؤسس لإصلاح المنظومة التعليمية إضافة إلى قانون 00.01 الذي ينظم النظام التربوي سيما من الناحية الإجرائية والاستقلال البيداغوجي والإداري والمالي كذلك.

وذكر زكور البرنامج الاستعجالي (2009/2012) والخاص بالتعليم العالي والاهتمام بالحكامة والبيداغوجيا والبحث في الجامعات، بالإضافة إلى هذه النصوص هناك أحداث ارتبطت بالعديد من السنوات، ففي 2003 تم الشروع في الإصلاح والعمل بنظام معين، ثم أشار إلى مسألة الشعب المصوغات والتقويم المستمر وتراكم المكتسبات.

وأشار إلى الهيئات المتواجدة على الساحة التعليمية، فذكر منها الهيئة الوطنية للتعليم والمجلس الأعلى للتعليم، وفي باب مهمة التدريس لاحظ عدم خلق مناصب شغل بما يتطلب الإصلاح، والمغادرة الطوعية وتفاوت نسبة التأطير حسب مؤسسات الاستقطاب المفتوح، وتفاوت توزيع الموارد البشرية.

وأضاف الخدمات المجتمعية وذكر بأهم الخدمات الواردة في هذه الأدبيات، وعن القطاع الخاص قال إن الجامعة قامت بعرض التكوينات والاستشارات وخبرات وأبحاث متخصصة، وعرض تكوينات مستمرة وإشهادية وخدمات ومشاتل ومقاولات وآليات بيئية.

وأكد أن القسط الأوفر من ميزانية البحث يرصد للعلوم البحتة و 17٪ فقط يخصص للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وذكر أنه في سنة 2004 ارتقى المغرب في ميدان البحث إلى المرتبة الثالثة إفريقيا بعد مصر وجنوب إفريقيا، وأكثر من 90٪ من أنشطة البحث تنجز في الجامعات والمؤسسات العمومية وقبل 1996 كانت الجامعات تخصص 10٪ من مواردها لتمويل أنشطة البحث، أما اليوم، فإن موارد البحث أصبحت منفصلة عن ميزانية التسيير، سواء في الجامعات أو في الوزارة.

وعلى الصعيد المؤسساتي يتشكل البحث العلمي من 6 معاهد و982 بنية للبحث مصادق عليها و49 مركز دراسات من أجل الدكتوراه.

ولاحظ أن هناك تقصيرا من لدن السلطات العمومية لأنها لم تنهج سياسة واضحة ومستديمة تؤطر النشاط الجامعي في ميدان البحث، والدليل على ذلك المقارنة بين الوضعية في سنة 1975 فترة الإصلاح الأول، والوضعية الثانية لسنة 2005 والتي عرفت نوعا من التراجع، موضحا عدم اهتمام القطاع الخاص بالبحث العلمي عكس ما يجري بالدول المتقدمة، وأكد أن ثقافة البحث العلمي مازالت لم تتبلور في جامعاتنا.

وبالنسبة للأساتذة الباحثين ذكر رقمين واعتبرهما مثيرين، 51٪ من الأساتذة لم ينشروا سطرا واحدا في حياتهم، وقال إنه رقم مخجل و75٪ من الأساتذة يعبرون عن عدم رضاهم على وضعيتهم، وأشار إلى عدم تجديد الكفاءات والاعتماد على المؤقتين.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 22223
العلم
الصفحة: 3

إدريس ابوتاج الدين أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم أكدال:

ضرورة تجاوز فكرة أن البحث العلمي ترف ومنتوج ثانوي

تدخل إدريس ابوتاج الدين في موضوع « البحث العلمي. تحدياته وآفاقه». وأكد في بداية مداخلته على العنصر البشري، موضحا أنه لابد من التعامل بشكل خاص مع الموارد البشرية في مجال البحث العلمي، وأشار إلى تسيير التعليم العالي بمقتضى تنمية فن التدبير بطريقة ذكية وتوازن المواهب. وطالب بجلب أحسن العناصر البشرية والكفاءات والمواهب. وأوضح أنه إن أردنا الذهاب بعيدا في مجال البحث العلمي في بلادنا، فيجب نهج طريقة خاصة بتوفير الكفاءات والمواهب، سواء كانت في الداخل أو في الخارج وقال أبوتاج الدين إن العنصر البشري هو المركز فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي في كل البلدان.

وتحدث ابوتاج الدين أيضا عن أهمية البحث العلمي ودوره في التنمية، وقال إن هذه الأهمية تتمثل في الابتكار، واعتبر ذلك مهما ويصب في قلب الاقتصاد العالمي، ومصدرا للقدرة التنافسية بين الشركات وبين الدول وبين القارات كذلك، وهو أحسن سلاح لمكافحة الفقر والبطالة وفق رأي الاقتصاديين وصانعي القرار.

واعتبر البحث العلمي أهم رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحتل الصدارة في السياسة الدولية ويمكن استثمار نتائجه لتلبية حاجات المجتمع والمواطنين وخلق الثروات وبالتالي المساهمة في خلق المقاولات وفرص الشغل، وعبر البحث العلمي يمكن وجود حلول للقضايا المرتبطة بالمردودية والتنافسية وبالتالي لتحسين ظروف وأساليب العمل وجودة الإنتاج والابتكار وتكوين واستثمار رأس المال البشري.

وأوضح أن أكبر دليل على ذلك ما وقع خلال السنوات الأخيرة التي عرفت أزمة مالية واقتصادية، قدمت على إثرها عدد من الحكومات على قرارات تخص حفظ الميزانية وتقليصها في العديد من القطاعات باستثناء التعليم العالي والبحث العلمي، بل على العكس عرف هذا المجال زيادة مهمة والدليل على ذلك الاقتراض الكبير بالنسبة للبحث العلمي في فرنسا.

وذكر أن البحث العلمي ضروري في إيجاد حلول للقضايا المرتبطة بالتربية بما في ذلك جودة التعليم وخصوصا التعليم العالي، والبحوث العلمية وتطوير التعبير عنها من خلال الابتكار، باعتباره محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تستند على وجود أولا نظام فعال للتعليم، ونظام للتكوين المهني بما يتماشى مع الاحتياجات وبيئة مواتية للابداع وروح المبادرة.

وعلى الصعيد الوطني أكد ان نور البحث العلمي غني عن التعريف بدليل المرافعة المقنعة الموجودة في وثيقة نشرتها أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجية بشهر مارس 2009 بعنوان «من أجل نفس جديد للبحث العلمي والتقني في خدمة التنمية بالمغرب» والآن الأكاديمية تهيئ وثيقة أخرى لاستكمال مضمون الوثيقة المذكورة ، لتقبير فكرة أن البحث العلمي ترف ومنتوج ثانوي للتكوين وكانت منتجاته تعتبر منشورات تبقى في الرفوف وعديمة الفائدة أو في أحسن الأحوال تستفيد منها بلدان أخرى.

وأضاف أنه عندما أدركنا التأخير في المغرب، أردنا اللحاق فتم إطلاق العديد من المبادرات والإجراءات وبعض الهياكل لنبرهن على أننا يمكن أن نخرج بنتائج قابلة للتداول بالنسبة لبحوث الطلبة، فكان من الضروري تطوير البحوث الوطنية بطريقة قوية تقوم على تعبئة الموارد البشرية والتركيز على الأولويات الحقيقية للمغرب.

وذكر أن البحث العلمي بالمغرب يعرف بعض التراجع مقارنة مع الدول الافريقية وبالخصوص المجاورة منها، ويتمثل ذلك في تراجعه من الدرجة الثالثة على الصعيد الإفريقي، التي كان يحتلها قبل 2003 وراء كل من جنوب إفريقيا ومصر إلى الرتبة السابعة حاليا بعدما تقدمت عليه دول أخرى مثل تونس والجزائر، نيجيريا وكينيا.

وفيما يخص بعض المعطيات المتعلق بالبحث العلمي بالمغرب كما نشرتها إحدى المجلات المتخصصة في البحث العلمي، فإن أعلى نسبة تطور كانت في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط وهو 211٪ ولكن حصة المغرب من هذا النمو هي 10٪ مابين 2000 و2010 بينما في تونس زادت النسبة بحوالي 800٪ والجزائر بأكثر من 600٪ والمصري بأكثر من 82٪.

وإن قارنا المغرب ببلد مسلم كماليزيا مثلا التي يقارب سكانها عدد سكان المغرب وهو 27 مليون نسمة، فإن الانتاج العلمي في هذا البلد تضاعف 14 مرة من 1996 حتى 2002 بينما الانتاج العلمي المغربي تضاعف مرتين فقط.

واقتر جعل مهنة الباحث ذات جاذبية وإنشاء نظام الباحث لغير الأساتذة الباحثين وجذب المواهب الشابة.

التاريخ:2012/03/02
العدد: 22223
العلم
الصفحة:3

عمر الفاسي الفهري أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات:

المغرب كان في الرتبة الثالثة إفريقيا وتراجع حاليا إلى الرتبة السابعة

قدم عمر الفاسي الفهري أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات في مداخلة ألقاها في ندوة مؤسسة علال الفاسي حول موضوع « البحث العلمي : التوجهات الأكاديمية ومتطلبات التنمية» بعض الإحصائيات حول نظام البحث العلمي في المغرب. وأوضح الفاسي الفهري أن هناك هيئات للتوجيه والتفكير في موضوع البحث العلمي يؤطرها القانوني والدستور كذلك ومرتبطة بالتنمية الدائمة. وأضاف أن هناك ميزانية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية تخطط لكل القطاعات الحكومية التي لها اهتمام بالبحث العلمي، والتي قال إنها تبلغ 25 قطاعا، تخطط لكل السياسة الوطنية في هذا الموضوع. ثم هناك الوزارة الوصية وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات التي ينظمها ظهير بمثابة قانون، فتم إنشاؤها في أكتوبر 1993 وتم تنصيبها سنة 2006، وهناك أيضا المجلس الأعلى للتعليم.

وأوضح أن 36809 يشتغلون في قطاع البحث العلمي وفي هذا الصدد كل العاملين محسوبين بما فيهم الحراس، وذلك حسب القوانين الذي حددها قاموس «فراسكاتي» الذي يطبق على البلدان المتطورة الكبرى، والآن عمم هذا القاموس على صعيد الدول المنخرطة في اليونسكو. وهناك أيضا أكاديمية الحسن الثاني التي تمول البحث العلمي، ولو أنها لا تتوفر على مختبرات، لكن يمكن لها تمويل البحث العلمي في إطار طلب عروض. وهناك أيضا الصندوق الخاص من أجل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية الذي تم إنشاؤه في إطار قانون المالية لسنة 2000 في عهد حكومة التناوب ويوفر 32 مليار سنتيم لهذا الغرض.

وهناك المؤسسات العاملة في البحث العلمي ومنهم الجامعة وهي 16 جامعة بما فيها جامعة الأخوين. بالإضافة إلى مؤسسة تكوين الأطر ومراكز ومعاهد مثل معهد البحث الزراعي، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ومركز الطاقة النووية وغيرها من المعاهد.

وهناك جامعات حرة وعددها إثنان، واحدة هي جامعة الرباط الدولية، وتوجد في سلا الجديدة والأخرى في الدار البيضاء. بالإضافة إلى المؤسسات الحرة الخاصة بالتكوين في التعليم العالي.

واللجنة الدائمة الوزارية، التي أحدثت منذ أربع سنوات برامج ذات الأولوية في هذا المجال.

وبالنسبة للقطاع الأكاديمي فيما يخص البحث العلمي فإنه يضم القطاعين العام ويمثل 81 ٪والخاص يمثل11٪ بما في ذلك المعاهد التابعة للوزارات التقنية والتي يبلغ عددها 20 وحدة للبحث والقطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات الصناعية والاقتصادية والفلاحية.

ويتوزع البحث حسب المجالات، ففي العلوم الدقيقة والطبيعية تقريبا 34٪ وفي العلوم الهندسية 16٪ وفي العلوم الطبية 11٪ والعلوم الاجتماعية والإنسانية 38٪.

وبالنسبة لخريجي التعليم العالي، وصل عددهم سنة 2010، 48300 حاصل على شهادة بالنسبة للتعليم العالي بما في ذلك خريجو الجامعات وخريجو مؤسسات تكوين والتعليم العالي الخصوصي، وهذا غير كاف رغم بطالة الحاصلين على الدبلومات. وبالنسبة للمسجلين في الدكتوراه هناك 17 ألف وهذا رقم له دلالة، ولكن لا بد من معرفة عدد الذين يتقدمون لمناقشة دكتوراهم. ففي سنة 2009 ناقش 676 دكتور وهو عدد قليل جدا وغير كاف كذلك. وأشار الفاسي الفهري إلى البرنامج الاستعجالي والذي حدد بعض الأهداف بالنسبة لعدد الدكتوراه، وكان البرنامج الاستعجالي يتوقع للوصول في سنة 2010 إلى 1300 دكتور جديد، لكن لم نصل إلا إلى نصف العدد المتوقع.

وبالنسبة للمصاريف التي تنفق في مجال البحث العلمي داخل الوطن المغرب وصلت تقريبا في سنة 1999 إلى 0.37٪ من الميزانية العامة وحاليا يكلف 0.74٪ بمبلغ إجمالي يقدر ب 5 مليار درهم وهذا غير كاف والميثاق الوطني للتربية والتكوين وضع كهدف 1٪ من الميزانية العامة في سنة 2012 مع الأسف نحن في سنة 2012 ولم نصل إلى هذه النسبة. والقطاع العام يساهم في هذه النسبة بـ 68٪.

أما بالنسبة للإنتاج العلمي ويقصد بها المقالات الصادرة في مجالات علمية والتي تكون مراقبة من طرف أكبر وأحسن الاختصاصيين، المغرب في سنوات التسعينيات كان يحتل المرتبة الثالثة في إفريقيا والآن تأخر إلى المرتبة السابعة. ويصدر 0.22٪ من الإنتاج العلمي، ففي السنوات الماضية المغرب لم يكن موجودا في لائحة الدول المنتجة علميا، والتي تبلغ 120 دولة على المستوى العالمي والمغرب يحتل المرتبة 60 من هذه الدول.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 22223
العلم
الصفحة: 3

عبد العزيز بنجواد أستاذ بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني:

لا وجود لبحث علمي من دون إرادة سياسية واضحة

قال عبد العزيز بنجواد أستاذ بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني في مداخلة ألقاها عقب فيها على مداخلة الأستاذ أبو تاج الدين إن البحث العلمي والتكنولوجي ضروري لتقدم أي بلد من جميع النواحي، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية والانسانية أو السياسية كذلك، وركز في البداية على المتطلبات وعلى الفئة المناسبة والملائمة لنجاح البحث العلمي والتكنولوجي، وقال إنه يمكن تلخيص الركائز التي يمكنها أن تؤدي إلى الدفع بمنظومة البحث العلمي إلى الأمام لتلعب دورها في خمس، يجب أن تتوفر وأن نعمل جميعا على توفرها بالشكل الذي يمكن من خدمة البحث العلمي والتقدم التكنولوجي.

وأضاف بنجواد أن هذه الركائز الخمس هي أولا الإرادة السياسية ومجال التربية والتكوين وبعد ذلك البحث العلمي ويأتي في الرتبة الخامسة المعرفة والتكنولوجية كأداة مهمة، لكي يفعل التكوين والبحث فعلته في المجتمع، وهذا لا يكفي، بل يجب وجود آليات لتحويل التكنولوجية والمعرفة إلى العالم الاجتماعي والاقتصادي. وأكد أن هذه الخمس حلقات، يجب أن تعمل بصفة منتظمة ومتكاملة وإذا نقصت حلقة من هذه الحلقات الخمس قد يؤدي إلى خلل في المنظومة و في النتائج.

بالنسبة للإرادة السياسية هي شرط ضروري لا يمكن أن تقوم بالبحث العلمي بدون أن تكون إرادة سياسية واضحة، ويمكن حصر هذه الإرادة في مسؤولية الدولة، وأن تضع سياسة على المدى الطويل والبعيد. ويمكن تفعيل هذه الإرادة عبر الاتفاق بين جميع هياكل الحكومة على أن نجعل البحث العلمي والتكوين الجامعي اختيار أساسي ، وليس ثانويا ويجب على جميع الفاعلين أن يعتبروا مجال البحث العلمي ركيزة من ركائز الدولة ومن أولوياتها ويتم ذلك عبر توفير الدعم المالي المناسب. ويجب ترجمة الإرادة السياسية عبر منظومة تمكن من تنسيق البحث العلمي بين مختلف القطاعات الوزارية، وهذا ما نفتقر إليه لحد الآن في المغرب.

وبالنسبة للتربية والتعليم، أضاف أنه يجب التركيز على الموارد البشرية باعتبارها العنصر الأساسي الذي يجب الاهتمام به من خلال التكوين والعنصر البشري هو القادر على خوض تحديات في هذا الشأن.

ولاحظ عدم الانسجام في صيرورة الفاعلين في مجال البحث العلمي، واعتبر ذلك لا يمكن من تعزيز البحث والابتكار في المجتمع، وتحقيق ذلك يتطلب توفير المعلومات العلمية والتقنية.

وذكر أن المغرب يحتل مرتبة متأخرة في مجال استعمال التكنولوجية والإعلام، وهذا التأخر يجب على الفاعلين علاجه لتصبح التكنولوجية في متناول أفراد الشعب المغربي.

وتحدث عن كيفية تقييم منظومة البحث العلمي، وأكد على نقل وترجمة، كل ما أشار إليه، إلى المجتمع من خلال التمكن من التكنولوجية، في كل الميادين والإدارات وفي جميع المؤسسات والمقاولات.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4250.
المنعطف
الصفحة: 4

جماعتي اكزناية الجنوبية وتابيناست بتازة تستفيدان من حافلات للنقل المدرسي

الرهان تأمين تمدرس الفتيات في الطور الاعدادي بالوسط القروي

■ عبد السلام انويكة

في اطار البرنامج الاجتماعي لوزارة التربية الوطنية وفق الاختيارات الجديدة، والذي يستهدف دعم تلقي خدمات التمدرس بالعالم القروي. كذلك التخفيف من معضلة الهدر المدرسي والذي بات يؤرق الجميع في زمن التنمية البشرية، بالإضافة الى رهان الرفع من نسبة اقبال الفتاة المتمدرسة على متابعة التلقي المؤسساتي في الطور الاعدادي. الى جانب ما تم الاشتغال عليه كتدخلات لفائدة الاطعام المدرسي، الداخليات، المنح الدراسية، الزي الخاص بالمتعلمات والمتعلمين من الاطفال. هناك النقل المدرسي، بحيث

بالإضافة الى الاستفادات المتعلقة بالدراجات العادية والتي شملت عدة مؤسسات تعليمية بالعالم القروي بالسلكين الابتدائي والاعدادي. تم تخصيص حافلات للنقل المدرسي، موضوع اللقاء الذي استضافته نيابة وزارة التربية الوطنية بتازة مؤخرا، بحضور السلطات المحلية ممثلة في رؤساء دائرتي تابيناست واكنول، كذلك رؤساء الجماعتين هذا بالإضافة الى عدد من الفاعلين عن المجتمع المدني التربوي ورجال الاعلام المكتوب والمسموع. حافلات النقل المدرسي، هذه الحصة هي برسم الموسم الدراسي السابق 2010استهدفت في العمق المناطق ذات الحاجة

الموضوعية لهذه الخدمات المدرسية، حيث البعد المجالي والهدر المدرسي، تشتت الدواوير وصعوبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية الاعدادية. في كلمة له بالمناسبة تحدث ذ.احمد لمريني ممثل الوزارة الوصية بالاقليم عن الجهود النوعية والاجراءات المتخذة التي تقوم بها المصالح المركزية الجهوية والاقليمية لدعم التمدرس بالعالم القروي بكيفية خاصة ما يتعلق بالجانب الاجتماعي. مستحضرا في نفس السياق الاوراش المفتوحة والتي تخص مساحات هامة من البنايات المدرسية وفي جميع الاسلاك التربوية وبالوسطين الحضري والقروي. هذا بالاضافة الى المشاريع

الخاصة بعدد من المشاريع والمبادرات الخاصة بالمؤسسات الجماعاتية في افق الهيكلة الترابية للتعليم بالوسط القروي من خلال حسن التدبير والحكامة الجيدة. بنفس المناسبة تم استحضار رهان الدعم الاجتماعي للوزارة الوصية من خلال ضمان تكافؤ الفرص وتأمين التمدرس الى حدود سن الخامسة عشرة، هذا بالإضافة الى التخفيف من التباينات والفوارق السوسيواقتصادية بالعالم القروي وضمان الحق في تمدرس الجميع من الاطفال.

الحافلات الثلاث الخاصة بالنقل المدرسي والتي استفاد منها الاقليم، هي من مجموع عشر حافلات اقتنتها الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالحسيمة عن موسم 2010وهناك حصة اخرى جديدة خاصة بموسم 2011سيستفيد منها اقليم تازة وعليه هناك تنسيق بين النيابة الاقليمية لوزارة التربية الوطنية وعمالة اقليم تازة لتحديد الجماعات القروية التي ستستفيد من هذه الحصة خلال الشهور القليلة القادمة، مع اهمية الاشارة الى الى ان هناك معايير يتم اعتمادها لتحديد المناطق المستفيدة خاصة ما يتعلق بصعوبة التحاق الفتيات بالمؤسسات الاعدادية لأسباب موضوعية ترتبط بمسالة بعد السكن القروي عن هذه المؤسسات.

من جملة ما تم الحديث عنه في هذا اللقاء من الناحية التقنية اهمية التفكير في بلورة واعداد بطاقات تخص كيفية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المدرسية، وذلك لتوسيع وعاء النقل المدرسي بالعالم القروي. هذا بالإضافة الى القيمة المضافة في الانفتاح على استراتيجية شراكات لدعم انخراط الشباب المقاول والمستثمر في النقل المدرسي. الرهان والتصور الذي تشتغل عليه الاكاديمية الجهوية للتربية والتكوين قصد تحقيق انجازات ومبادرات في هذا الاتجاه تليق بالتطلعات.

في ختام هذا اللقاء كان هناك نقاش مفتوح وتدخلات لعدد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين عن العالم القروي والذين نوهوا بالتجربة، وبمبادرة تخصيص هذه الحصة من وسائل النقل المدرسي. وهو ما اعتبروه ذات قيمة اجتماعية تربوية وانسانية فيها التفتة معبرة ايجابية لفائدة اطفال العالم القروي. رغم انها تبقى غير كافية بالنظر لاحتياجات العالم القروي. وعليه فان هذا الرهان يتوقف على تدخلات وجهود الجميع عبر الشراكات والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني في الداخل والخارج، التنسيق مع الجالية المغربية المقيمة باروبا للاستفادة من تدخلاتها واسهاماتها كما حصل في عدة مناطق من المغرب.

حافلات النقل المدرسي الثلاث والتي استفاد منها اقليم تازة كدفعة أولى، تحديدا جماعتيي اكزناية الجنوبية وتابيناست. تم تسليمهما للمستفيدين منها بحضور السلطات المحلية للجماعتين. وهي حافلات من النوع الجيد تتوفر كل واحدة منها على حوالي ثلاثين مقعدا مصمما لفائدة الاطفال وهي حافلات مكيفة ستساهم في تخفيف العبا ليس فقط عن الاطفال المتمدرسين بالعالم القروي،انما كذلك عن مؤسسات دور الطالبة والطالب ،بحيث تنقل الاطفال المتمدرسين سيترك فرصا واسعة للآخرين للاستفادة من هذه المؤسسات التربوية والتي توفر خدمات هامة في مجال الرعاية الاجتماعية لفائدة المعوزين خاصة.

التاريخ : 2012/03/02
العدد: 7446
الحركة
الصفحة: 7

إطلاق جائزة محمد الجم للمسرح المدرسي

أعلنت جمعية أصدقاء محمد الجم للمسرح، التي تأسست مؤخرا بالرباط، عن إطلاق جائزة الجم للمسرح المدرسي في دورتها الأولى خلال الأسبوع الأخير من مارس الجاري.

وأفاد بلاغ للجمعية أن الدورة الأولى للجائزة ستنظم بالفضاء الثقافي والسينمائي هولبود في سلا بالتعاون مع عدد من الجهات، منها نيابة وزارة التربية الوطنية وعدد من الشركاء في مقدمتهم وزارة الثقافة والمسرح الوطني محمد الخامس ومؤسسة الأعمال الاجتماعية لصندوق الإيداع والتدبير.

ومن المقرر أن تشارك في هاته الدورة التأسيسية ثمان فرق تمثل مجموعة المقاطعات الحضرية بسلا، حيث سيتم التنافس على الجائزة الكبرى، وجائزة التأليف وجائزة الإخراج، وجوائز التشخيص ذكورا وإناثا ثم جائزة التقنيات.

وتقتصر الجائزة في المرحلة الأولى على أحسن الأعمال المسرحية المنجزة داخل المؤسسات التعليمية في مدينة سلا في أفق تعميمها مستقبلا على الصعيدين الجهوي والوطني.

وطيلة أيام الدورة، سيتم تنظيم ورشات تكوينية في تقنيات المسرح لفائدة الأطر التعليمية المهتمة بالمسرح والتلاميذ كما سيتم تكريم عدد من المسرحيين الذين أسهموا في بلورة مسيرة المسرح الموجه للطفل في المغرب، إلى جانب تنظيم معرض للإصدارات المهتمة بالمسرح المدرسي.

يذكر أن جمعية أصدقاء محمد الجم للمسرح تأسست مؤخرا بالرباط كإطار يهدف إلى «المساهمة في ترسيخ ثقافة وممارسة مسرحية فعالتين ومواكبتين للتحولات الاجتماعية التي يعرفها المغرب»، حسب البلاغ.

ويتكون مكتب الجمعية التي تعنى بمسرح الطفل والمسرح المدرسي بوجه خاص، من 17عضوا هم: نزهة الركراكي، عبد المجيد فنيش، أنور الجندي، محمد الغاوي، عزيز التبجيتي، عبد الكبير الركاكنة، بهاء الزينكة، عبد القادر بوزيد، بشرى أهريش، مجيدة بن كيران، فاطمة بن مزيان، عبد اللطيف العصادي، محمد بن بار، سعاد خبي، محمد محيمدات، محمد بنحساين إلى جانب الفنان محمد الجم، الرئيس المؤسس.

التاريخ:2012/03/02
العدد: 4250.
المنعطف
الصفحة:4

لقاء دراسي لمنسقي النوادي البيئية بنيابة سلا

■ علي أفردو السجلماسي

نظمت نيابة سلا، يوم الخميس 23فبراير 2012، لقاء دراسيا حول الأنشطة البيئية بالثانوية التأهيلية محمد بلحسن الوزاني، بسلا.

انطلق اللقاء بعرض حول مشاريع بيئية ، ليبدأ عمل الورشات حسب المشاريع البيئية الثلاثة المقترحة ، والتي تمحورت حول مواضيع: إعادة استعمال المياه بالمؤسسات التعليمية، تصنيف النفايات المدرسية وتدبير هذه النفايات.

وبعد عرض نتائج الورشات وتقديم عرض تركيبي ترجم الأهمية التي تكتسيها الأندية البيئية في المؤسسات التعليمية، استثمرت المناسبة لاستعراض وضعية الأندية وتقاسم التجارب الجيدة في هذا المجال، كما فتح نقاش جاد حول هذه ممارسة الأنشطة البيئية. واللقاء الذي حضره منسقو الأندية البيئية بالمؤسسات التعليمية بمختلف الأسلاك، تميز بانتداب أعضاء المنسقية الإقليمية للنوادي، وهي البادرة التي أجمع الحضور على اهميتها لإعطاء ايجابي للأندية البيئة على مستويي التفعيل والتنظيم.

15

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4601
الأحداث المغربية
الصفحة: 10

تكوين

ورشة تكوينية لآباء وأمهات التلاميذ

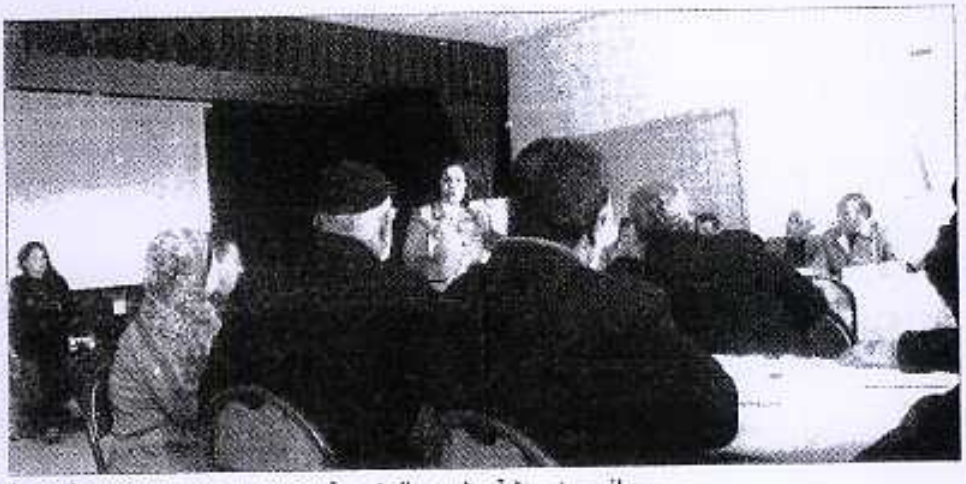

جانب من ورشة مشروع المؤسسة (خاص)

◄ سلا: عبد الإله عسول

في إطار تحسين جودة الحياة المدرسية ودعم مشاركة جمعيات اباء وأمهات التلاميذ في تفعيل مشاريع المؤسسات. نظم برنامج سند للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وقسم العمل الاجتماعي لعمالة سلا ورشة تكوينية لفائدة أعضاء جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ، حضرها عدد من إداريي المؤسسات التعليمية، يومي 16 و17 فبراير 2012، بالفضاء الاجتماعي والتربوي لدعم كفاءات الشباب، بسلا.

وقد تحددت أهداف الورشة التطبيقية في تمكين المشاركين من تقاسم خبراتهم في مجال بناء المشاريع التي تساهم في تمويلها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وتضمن برنامج اليوم الثاني أنشطة تطبيقية حول تعبئة مطبوع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ليختتم اللقاء بتقويم أعمال الورشة، على أن يتم اللقاء الثاني يومي 25 و26 من الشهر الماضي بثانوية العيون 1 الإعدادية، بسلا.

16

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4250.
المنعطف
الصفحة: 4

"سؤال الإبداع وإشكالية الحداثة"

شعار لجلسة إبداعية بثانوية أبي بكر الرازي بطنجة

■ عماد بنحيون

نظمت الثانوية التاهيلية ابو بكر الرازي بطنجة مؤخرا جلسة إبداعية لفائدة تلميذاتها وتلاميذها، افتتحت فعالياتها بكلمة ترحيبية لمديرة المؤسسة،وعرفت حضورا لعدد من موظفيها من اساتذة وإداريين وممثلي جمعية آباء و أولياء التلميذات والتلاميذ،وقد اتخذت "سؤال الإبداع وإشكالية الحداثة" شعارا لها.

وقد تميزت هذه الجلسة ،التي شارك في فعالياتها كل من ذ محمد البقاش وذ رشيد الشيباري و ذة نادية الأزمي و ذ انس الصالحي وذ البشير الأزمي،والتي سيرتها ونسقت محاورها ذة فاطمة الزهراء المرابط، بالاستماع إلى ثلاثة نصوص، لأصحابها مريم مارسو ونهيلة اجمعن واسماعيل لشكر، سبق لها أن أحرزت على المراتب الأولى خلال الورشة التي تم تنظيمها صبيحة نفس اليوم حول تقنيات الكتابة في مجال القصة القصيرة، والتي استفاد منها حوالي عشرون تلميذاً وتلميذة ، كما عرفت هذه الجلسة أيضا مداخلات للمبدعين المشاركين تحدثوا فيها عن تجاربهم الإبداعية ومفهومهم للكتابة والإبداع بشكل عام،وكذا تم الاستماع إلى نصوصهم الإبداعية وفتح المجال للنقاش وتدخلات أطر المؤسسة والتلميذات والتلاميذ.

17

التاريخ: 2012/03/02 العدد: 2844	التجديد	الصفحة: 3

اختتام فعاليات الملتقى الجهوي الثالث للسيرة النبوية بطنجة

تتويج المدارس الفائزة في مباراة اختيار أحسن مشروع نادي القرآن والسيرة

اختتمت مساء يوم السبت 25 فبراير المنصرم فعاليات الملتقى الجهوي الثالث للسيرة النبوية المنظم من طرف المجلس العلمي المحلي لعمالة طنجة أصيلة والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والمندوبية الجهوية للشؤون الإسلامية، بتنسيق وتعاون مع معهد عائشة أم المؤمنين وجمعية الدراسات القرآنية والجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية والجمعية المغربية لأساتذة التعليم الابتدائي الأصيل.

ولفت الدكتور محمد يسف الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى في كلمته في الملتقى الانتباه إلى الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به المدرسة المغربية في تكوين جيل صالح مصلح، خاصة في المرحلة الراهنة التي تقتضي مناجميعا تكثيف الجهود لدعم الاستقرار والتمسك بالثوابت الوطنية، كما أرسل المتحدث رسائل واضحة إلى أعضاء المؤسسة العلمية الذين مثلوا أقاليمهم في الحضور للملتقى، حيث نوه بمجهوداتهم العلمية داعيا إياهم إلى اقتفاء أسلوب جهة الشمال المتمثل في الشراكة والتعاون المشترك بين المؤسسة العلمية والمدرسة المغربية لأداء رسالة العلم، مؤكدا على ضرورة تمثل مقتضيات الدستور الجديد والمتعلق بالجهوية الموسعة في تنفيذ برامج ومخططات المجالس العلمية.

من جهته عبر مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين عن ارتياحه الكبير لما تحقق من نتائج الشراكة المبرمة بين الأكاديمة والمجالس العلمية السبعة بأقاليم الشمال ، خاصة في إنجاح أندية القرآن الكريم والسيرة النبوية، شاكرا كل الفاعلين والمساهمين في أنشطة الملتقى، مؤكدا على المزيد في بذل الجهد لتعزيز منظومة القيم لحماية المؤسسة التعليمية والمجتمع.

كما عرف الحفل تتويج المؤسسات التعليمية الفائزة على مستوى الجهة في المباراة المنظمة لاختيار أحسن مشروع نادي القرآن الكريم والسيرة النبوية، وفي هذا الإطار تم تكريم مؤسسة أبي هريرة بنيابة طنجة أصيلة والتي فازت بالجائزة الأولى على مستوى الطور الابتدائي نتيجة مجهوداتها المبذولة في تنشيط وتدبير أنشطة النادي خلال الموسم، وجدير بالذكر أن مؤسسة أبي هريرة أضفت على الملتقى الجهوي الثالث للسيرة النبوية طابعا مميزا عبر تأثيث جنبات رحاب المجلس العلمي بمعرض السيرة النبوية، وتقديم الشروحات من طرف المتعلمين المتعلقة بالمعرض الذي ركز على محور غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث ساهمت أنامل المبدعين الصغار في تجسيد التصاميم الجغرافية المجسمة للأحداث، بتوظيفهم لوسائل بسيطة تزخر بها بيئتهم المحلية. كما عرف الحفل تتويج الثانوية الإعدادية " اخميس أنجرة " بنيابة تطوان، والثانوية التأهيلية " الملك فهد " نيابة طنجة أصيلة في أحسن مشروع نادي القرآن الكريم والسيرة النبوية على مستوى الطورين: الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 1692
المساء
الصفحة: 2

كوخ عشوائي داخل مؤسسة تعليمية بإنزكان

إنزكان
محمد الشيخ بلا

تسبب كوخ عشوائي مبني داخل مؤسسة تعليمية تابعة لنيابة إنزكان ايت ملول، في توتير الأجواء التربوية داخل المؤسسة التعليمية، بعد تهديد أمن العاملين فيها من قبل أسرة تقطن داخل أسوار المؤسسة في ظروف وصفتها المصادر بـ«الغامضة»، والتي اعتدت على بعض أساتذة المؤسسة الذين تسلم اثنان منهم شواهد طبية تثبت العجز الطبي في أزيد من عشرين يوما لكل واحد منهما.

وحسب مصادر من الأساتذة المحتجين، فإن تأخر المسؤولين في إيجاد حل جذري للمشاكل العالقة بين الطرفين، وتستر إدارة النيابة على هذا الوضع وعدم تطبيق مسطرة الإفراغ في حق الأسرة المذكورة، أشعل فتيل

الأزمة بمدرسة الزيتون، فقرر الأساتذة على إثرها الدخول، منذ صباح الفاتح من مارس الجاري، في إضراب مفتوح عن العمل إلى حين معالجة الإشكال وإعادة الأمن المفقود بالمؤسسة. وأضاف المحتجون أن الخطوة التصعيدية التي أعلنوا الدخول فيها بمؤازرة الآباء والنقابات التعليمية، جاءت بعد وصول الأوضاع داخل المؤسسة إلى «حد لا يطاق»، بعد أن نبهوا السلطات المحلية والتربوية إلى ضرورة التدخل الحازم لإرجاع الأمور إلى نصابها، مضيفين أن بوادر التوتر ظهرت منذ بداية السنة الجارية بعد أن رفعت الأسرة دعوى قضائية ضد أستاذ مكلف بالبرد، حمّلته مسؤولية عدم اجتياز ابنتها إحدى المباريات التي أستدعيت لها إبان فترة العطلة الصيفية، لكن خسارتها للقضية بإعلان براءة الأستاذ من تهمة إخفاء الاستدعاء، أثار حفيظة

الأسرة وتسبّب في وصول العلاقة بين الطرفين إلى الباب المسدود، كما تعقدت أكثر بدخول الآباء والأمهات على الخط، ومشاركتهم في الوقفات الاحتجاجية التي نظمت بالمؤسسة تضامنا مع الأساتذة، فضلا عن مشاركتهم في اعتصام أمام المؤسسة وتهديدهم بالتصعيد أكثر في حال استمرار التوتر بالمؤسسة.

وفي السياق ذاته، هدد أساتذة مدرسة الزيتون بخوض صيغ نضالية نوعية، في حال عدم تدخل كل الجهات المعنية لوضع حد لمعاناتهم وتوفير الأمن وشروط العمل بالمؤسسة، وقالوا إنهم «يعانون من مشاكل عديدة، من قبيل إهانة وتهديد أمن هيئة الإدارة والتدريس بالمؤسسة»، كما يعانون من وجود كوخ وصفوه بـ«العشوائي» لأسرة لا علاقة لها بالمؤسسة، مع ما يسببه من عرقلة للسير العادي للمؤسسة، فضلا عن تصرفات مسيئة ومهينة للعاملين بالمؤسسة والتلاميذ من طرف ساكنيه، وتهديد وإهانة الطاقم الإداري والتربوي، ومنع المنظفة من القيام بعملها وتهديدها في حياتها وكرامتها، وإطلاق كلب شرس يهدد سلامة الموجودين بالمؤسسة.

وأضاف المحتجون، في بيان توصلت «المساء» بنسخة منه، أن المؤسسة معرضة للنهب والسرقة والمس بحرمتها خارج أوقات العمل، على اعتبار أن مفاتيحها بيد محتليها، وقد سبق لإدارة المؤسسة أن تعرضت فيما سبق للسرقة وإتلاف محتوياتها وتمزيق وثائقها بعد فتح بابها بعنف رغم وجود الأسرة المذكورة، وفي كثير من الأحيان تعمد الأسرة إلى عدم فتح أبواب المؤسسة في وجه الأساتذة والتلاميذ إلا بعد الثامنة صباحا، علما أن أبواب المؤسسة يجب أن تفتح ربع ساعة قبل موعد الدخول.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4250.
المنعطف
الصفحة:4

في سابقة أولى من نوعها بطنجة..
أساتذة يحتجون ضد التلاميذ بثانوية الرازي !

■ رشيد عبود

في سابقة اعتبرت هي الأولى من وعيها على صعيد نيابة وزارة التربية الوطنية بطنجة أصيلة ، بل وعلى صعيد الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين بجهة طنجة تطوان ، نظم أساتذة الثانوية التأهيلية أبي بكر الرازي الواقعة بشارع السلام ، يوم الأربعاء 29فبراير 2012وقفتين احتجاجيتين تنديدا بما أسماه المحتجون عدم انضباط بعض التلاميذ و التسيب الكبير الذي أصبح يطبع سلوك أغلبيتهم في علاقتهم مع الأطر التربوية ، منذ تكليف الإدارة التربوية الجديدة بمهام الإدارة بها و التي يحملها المحتجون - حسب تصريحاتهم - كامل المسؤولية في الوضعية المزرية التي وصلت إليها الأمور من تدهور خطير داخل المؤسسة نتيجة غياب التخطيط وانعدام أي رؤية إستراتيجية واضحة لقيادة مؤسسة تربوية كبيرة كثانوية أبي بكر الرازي إلى بر الأمان . و أكد عدد من الأساتذة المحتجين من النقت بهم الجريدة ، بأن المؤسسة التي كانت نتائجها في السابق تنافس نتائج أعرق الثانويات على المستوى الوطني ، باتت تعيش و منذ مدة ارتباكا و فراغا حقيقيا على مستوى التسيير ،و بأنهم أصبحوا يشعرون في ظله بغربة و عزلة كبيرة داخل المؤسسة نتيجة انعدام التواصل بين الإدارة التربوية و هيئة التدريس ، ما قد يهدد بانفجار الوضع داخلها في أي لحظة ، بسبب الاحتقان الكبير الذي تعيشه المؤسسة التربوية في صمت ، الشيء الذي أصبح يفرض تدخل عاجل من طرف مسؤولي التربية و التعليم بالإقليم لرد الأمور إلى نصابها قبل فوات الأوان. و

الرازي بطنجة تعتبر من اكبر الثانويات بالإقليم ، غير أنها أصبحت تعيش و منذ مدة مشاكل بنيوية كبيرة على جل المستويات ، في مقدمتها مشكل الاكتظاظ (أكثر من 50 تلميذ في القسم) الذي بات يشكل اكبر عقبة تواجه مستوى تحصيل المتعلمين و تحقيق الجودة و إنزال البرامج التربوية و البيداغوجية داخل المؤسسة .

كان عدد من تلاميذ قسم ج.ع.8 قد قاموا الاثنين الماضي بنشر مقاطع فيديو مخلة بالآداب على مواقع التواصل الاجتماعي تسيء لعدد من الأساتذة بعد القيام بتصويرهم خلسة بالهواتف النقالة أثناء تقديمهم للدروس داخل الفصول الدراسية، وهو ما اعتبرته هيئة التدريس إساءة مباشرة لهم و لسمعتهم داخل و خارج المؤسسة يقتضي اتخاذ الإدارة المتعين في حقهم بما يتناسب و فداحة الجرم المرتكب...و لضمان أيضا عدم تكرارها في المستقبل و هو الشيء الذي استجابت له الإدارة بعقد مجلس تأديبي طارئ صبيحة الأربعاء الموالي للوقفتين الاحتجاجيتين للتلاميذ المتورطين في هذه الفضيحة الأخلاقية.و معلوم أن ثانوية

20

التاريخ: 2012/03/02
العدد 10028

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 6

نزلاء القسم الداخلي لثانوية ابن زهر بوزان يحتجون

وزان : مراسلة خاصة

اضطر كل من النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية، وعضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان محمد حمضي، تعليق كل واحد منهما التزاماته الشخصية ليلة الجمعة 25 فبراير ، والانتقال فورا إلى رحاب ثانوية ابن زهر التاهيلية للوقوف على الأسباب التي جعلت نزلاء القسم الداخلي لهذه المؤسسة ينظمون وقفة احتجاجية ويرددون شعارات كسرت صمت هذه الليلة المظلمة والباردة .

الشعارات المؤطرة لهذا الشكل النضالي الحضاري كما سجلتها جريدة «الإتحاد الإشتراكي» بعين المكان، عكست المعاناة والظروف الصعبة واللاإنسانية التي يعيشها نزلاء القسم الداخلي لهذه المؤسسة التعليمية منذ مطلع السنة الدراسية الجارية، وحملت رسائل قوية وغير مشفرة، تعرضت للإختلالات الكبرى وسوء التسيير الذي يعيشهما تدبير هذا المرفق الحيوي للثانوية، ونقلت هذه الوقفة فاتورة الجروح النفسية والصحية التي يؤدي ثمنها المستفيدون من الدعم الاجتماعي الذي افرد له البرنامج الإستعجالي بابا خاصا حتى تتمكن المدرسة العمومية من تطويق افة الهدر المدرسي .

النائب الإقليمي وبجانبه رئيس جمعية اباء وامهات تلاميذ الثانوية المذكورة، عقد بقلب مطعم القسم الداخلي جلسة حوار مطولة مع لجنة تمثل المتضررين استمع فيها إلى مطالبهم التي عبروا عنها بنضج كبير، تحدثوا عن عدم لمسهم الرفع من قيمة المنحة الذي اقرته الوزارة الوصية على تغذيتهم، مما جعل الجوع يعتصر امعائهم، وتعرضوا بالتفاصيل الدقيقة لرداءة الوجبات الغذائية المقدمة لهم (الحم عصي على المضغ، اردأ انواع الفواكه الموجودة في السوق، زيت الزيتون رائحته غير طبيعية، القهوة التي ترافق فطور الصباح لا تملك من ذوق البن إلا الاسم، خبز ينقله المعون إلى المطعم في شروط غير صحية....) . الشق الثاني من المطالب التي بسطوها أمام المسؤول الأول عن قطاع التعليم باقليم وزان هو ما تعلق بشروط إقامتهم الصعبة . فعدد كبير من نوافذ العنابر يقول اعضاء لجنة الحوار مكسرة، يتسلل منها البرد القارس، ادوا فاتورة ثمنه الغالي من صحتهم، كما ان جل الأسرة التي يسرقون فوقها قسطا من نومهم توجد في حالة كارثية، إلا ان أم الكوارث هي الروائح النتنة التي تتسرب من المرافق الصحية وتعشش جنبا إلى جنبهم حيث ينامون، والسبب يحصرونه في انعدام النظافة، وغياب ابواب تفصل المراقد عن هذه المرافق. ولان النظافة شرط من الشروط الدنيا لحياة سليمة، فقد تساءل التلاميذ عن سبب حرمانهم من حق الإستفادة من الحمام مرة واحدة في الاسبوع كما كان معمول به من قبل، كما اشاروا بأن صنابير بعض مرافق القسم الداخلي قد جفت مما يحرمهم من تنظيف ما يجب تنظيفه من مكونات أجسامهم ، اما تزويد هذه المرافق بالمياه الدافئة فيبدو اليوم تحقيقه من رابع المستحيلات . الإنارة بدورها تبدو معطلة في اكثر من زاوية ، واكبر دليل على ذلك هو الظلام الدامس الذي يخيم على الممر الرئيسي الذي يقود إلى قلب المطعم والعنابر، مما يعرض حياة التلاميذ إلى كل الأخطار.

مباشرة بعد ذلك وبعد الردود والتوضيحات المقتضبة للنائب الإقليمي، ضرب هذا الأخير موعدا (الأربعاء 29 فبراير) مع أعضاء اللجنة لاستكمال الحوار وللشروع في تفعيل ما تم الاتفاق عليه .

الجريدة تضرب موعدا قريبا مع قرائها ومع الجهة الوصية على قطاع التعليم إقليميا وجهويا لنقل الصورة الحقيقية لتركة الواقع الآسن والقاتم للاقسام الداخلية الذي ورثته نيابة وزان عن نيابة سيدي قاسم على إثر التقسيم الإداري لأواخر سنة 2010، وعن الإختلالات التي يعرفها تدبير البعض من هذه الأقسام والتي سنسميها بمسمياتها، وفي انتظار ذلك تتساءل مصادر الجريدة عن سر اختفاء مقتصد المؤسسة مباشرة بعد حضور النائب الإقليمي وفتحه حوارا مطولا مع التلاميذ . وتساءلت مصادر تعليمية ، رسمية ونقابية ومدنية في تصريحها للجريدة ، عن السر وراء قلاقل واحتجاجات نزلاء مختلف الأقسام الداخلية التي سبق أن اشرف على تدبيرها هذا المسؤول . واشارت مصادر أخرى متفرقة بأصابع الإتهام إلى بعض المومنين الذين لا يحترمون شروط التعاقد معهم ، ويصنفون الأقسام الداخلية على انها غنيمة للفساد لابد من الظفر بقسط منه فيقدمون بتواطؤ مع من ينعدم ضميرهم اردأ مواد التغذية التي يجود بها السوق.

2-1

التاريخ: 2012/03/02
العدد 10028

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: 6

القنيطرة: ثانوية التميز بين الحلم والتهديد بـ الإلغاء الجائر

توصلنا بنسخة من عريضة استنكارية، تحمل توقيع العشرات من اباء و اولياء تلاميذ ثانوية التميز بالقنيطرة، يستنكرون فيها قرار إلغاء الثانوية «لاعتبارات غير تربوية و لا قانونية، و تحت ذريعة ترشيد النفقات و انعدام تكافؤ الفرص». كما توصلنا برسالة، في نفس السياق، من مجموعة من تلاميذ هذه الثانوية الذين وصفوا القرار بـ«الكارثة»، و استنكر هؤلاء التلاميذ تصريح وزير التربية الوطنية الذي قال في حق ثانوية التميز بانها «نسخة مقزمة من مدارس الاعيان»، «مع العلم يضيف التلاميذ، أن هذه المؤسسة لا تضم إلا ابناء الطبقات العادية و العائلات المتواضعة، وذات الدخل المحدود»، مشيرين إلى انه «كان على الوزير، قبل أن يطلق أوصافه و احكامه، النزول إلى الثانوية التي يتابعون فيها دراستهم، و الإطلاع على الداخلية التي يستقرون بها و معاينة حجم الاوضاع الكارثية التي كانوا يعيشونها، ليعرف أن احكامه كانت قاسية في حقهم، لقد كانوا يتقاسمون غرفا ضيقة و يتناولون اغذية عادية لا ترقى إلى مستوى حياة ابناء الاعيان، وكان عليه ايضا أن يقف أمام الثانوية صباحا ليشاهد السيارات الفاخرة و هي تنزل ابناء الفقراء، و انذاك كان عليه أن يفرق بين الغني و الفقير».

الاباء والتلاميذ يهددون برفع احتجاجهم امام النيابة و الاكاديمية و الوزارة من اجل التراجع عن إلغاء ثانوية التميز و الاعتذار لهم و الالتزام باستكمال الثانوية الجديدة للمتميزين لإتمام دراستهم في ظروف مريحة و متميزة تليق بتلاميذ متميزين

عبد الإله بنزينة

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 299.
الشروق
الصفحة : 1

موجة سرقات غريبة تطال مؤسسات تعليمية بتمارة وسلا

■ مصطفى الحجري

شهدت مدينة تمارة حادثين منفصلين تم خلالهما السطو على عدد من التجهيزات والمعدات من داخل إحدى المدارس الابتدائية، فيما تم السطو على العشرات من الأواني الخاصة بالطبخ من مؤسسة ثانية بنفس المدينة.

وحسب مصادر مطلعة، فإن مرتكبي السرقة أخذوا الوقت الكافي من أجل شحن الأواني قبل أن يغادروا المؤسسة بهدوء بعد استحواذهم على المعدات المخصصة لإطعام التلاميذ. وقد تمكنت مصالح الأمن في وقت لاحق من اعتقال الأشخاص المتورطين في هذه السرقة وهم يحاولون تصريف مسروقاتهم بأحد أسواق العاصمة الرباط. و في نفس السياق، تعرضت مؤسسة تعليمية ابتدائية بمدينة سلا ليلة أول أمس لحادث سرقة غريبة من نوعها بعد أن تم الاستيلاء على نوافذ وحنفيات المؤسسة التي تم وضعها حديثا.

وحسب ما أكدته مصادر مطلعة، فإن الأسابيع الماضية عرفت تناميا ملحوظا لحوادث السرقة التي تهم المؤسسات التعليمية الابتدائية وهو الأمر الذي عزته ذات المصادر إلى إقصاء المدارس الابتدائية من صفقات الحراسة التي يتضمنها البرنامج الاستعجالي، وهي الصفقات التي اقتصرت على المؤسسات الإعدادية والثانوية.

التاريخ: 2012/03/02
العدد 10028

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة: الأخيرة

حديث صورة..

ترى ما الذي سيقوله الدكتور محمد جسوس، من موقعه كعالم اجتماع حول هذه الصورة؟. هو الذي كان قد نبهنا من زمان أن نظامنا التعليمي العمومي، بسياسته التربوية المعتمدة: « لا يخرج لنا سوى الضبوعة». وكان حكما مؤلما، لكن الألم الأكبر فيه أنه حكم صائب لحقيقته الواقعية التي تبز الجميع.

هذه الصورة المغربية، ليست ترفا مفتعلا ولا رغبة سادية في إيلام صورة مؤلمة أصلا. بل هي تلخيص حال. للأسف، أمام قرارات الوزير الجديد، المراكشي محمد الوفا، التي تنسخ كل القرارات السابقة للوزراء الذين سبقوه. كما لو أننا، لا نريد بعد التعلم أن التعليم كقطاع استراتيجي نصنع به البشر ونصنع رجال الغد ومغرب الغد. هو شأن مجتمعي وليس اجتهادا فرديا لأي وزير. كم أخاف على بلدي غدا، أنها لا تنتبه بما يصنعه نظامها التعليمي فينا. وهو فتنة البلقنة واللاتعايش. لسنا قطيعا مثل هذا القطيع من الغنم أمام ثانوية يرفرف فوقها علم المغرب. قد نضحك قليلا من مشهد الصورة. لكن كم يكفينا من بكاء على ما نفعله بتعليمنا العمومي المغربي الذي يبحر بلا دفة.

ل. العسبي

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4601
الأحداث المغربية
الصفحة: 9

أساتذة سد الخصاص يحتجون على «التعويضات الهزيلة»

◄ تنغير: بدر البقالي

نظمت اللجنة المحلية لأساتذة سد الخصاص، مؤازرة من المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بتنغير، إضرابا مصحوبا بوقفة احتجاجية أمام نيابة تنغير يوم الأربعاء 22 فبراير الفارط، وذلك للتعبير عن رفضها لما وصفته بـ«الواقع البئيس» الذي تعيشه هذه الفئة من الأساتذة رغم التضحيات الجسيمة التي يقومون بها، إذ يشتغل هؤلاء في تعاقدات غير واضحة وبتعويضات هزيلة لا تتعدى 1800 درهم شهريا لا يتوصلون بها في غالب الأحيان إلا بعد مرور عدة أشهر، رغم أنهم يشتغلون في مناطق جبلية ووعرة ونائية. هذا فضلا عن مشاكل بيداغوجية ترتبط بإسناد مواد بعيدة عن تخصص الأستاذ وتكليفه بتدريس أكثر من مادة، وإسناد مهمة تدريس الأقسام المشتركة. وأما عن مطالب هذه الفئة كما عبرت عنها الشعارات المرفوعة والكلمات المتعاقبة، فتتجلى في الإدماج الفوري والمباشر بدون شروط. وفي هذا الخصوص أكد منسق اللجنة عن دعم كل نضالات اللجنة الوطنية، وانخراطها الفعلي في الأشكال التصعيدية المزمع تنفيذها مستقبلا.

أما على المستوى الاقليمي، فطالبت اللجنة في حوار مع النائب الإقليمي بالرفع من القيمة الهزيلة للتعويضات، والالتزام بصرفها شهريا. كما أكدت اللجنة ذاتها على الأداء وفق تسعيرة الساعات الإضافية المحددة وفق ما تنص عليه المذكرة الوزارية رقم 176.

كما طالب المحتجون بتمكينهم من الشهادات التي تثبت أداءهم لواجبهم المهني، حيث التزم النائب الإقليمي بتمكينهم من هذه الشهادات شريطة شهادة مديري المؤسسات التي يشتغلون بها على ذلك.

وبخصوص الأطراف المتدخلة في هذه العملية، أكد النائب الإقليمي على أنه سيبذل جهودا مضاعفة من أجل إقناع المجلس الإقليمي والجماعات المحلية باستيعاب كل المتطوعين، وأيضا برفع قيمة التعويضات.

وبخصوص الجمعيات المشاركة في العملية، أكد النائب أن الجمعيات تتوصل بمبلغ 200 درهم في إطار هذه العملية، وطالبت اللجنة بتخفيض هذه القيمة أو التنازل عنها كليا.

25

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4601
الأحداث المغربية
الصفحة: 10

أساتذة الوسط القروي يحتجون أمام نيابة الحسيمة

الحسيمة: خالد الزيتوني

صدحت حناجر أساتذة العالم القروي صباح الجمعة 24 فبراير الماضي، بترديد شعارات، "باوزير يا مسؤول هاد الشي ماشي معقول، تكافؤ الفرص لازم إكون"، "الأستاذ القروي يدك في يدي لتحسين الوضعية للصمود الأبدي"، أثناء تنفيذهم لوقفة احتجاجية أمام مقر النيابة الإقليمية للتعليم بالحسيمة، وحسب بلاغ للتنسيقية الإقليمية للأساتذة العاملين بالوسط القروي بالحسيمة، توصلت «الأحداث المغربية» بنسخة منه، فإن الأساتذة العاملين بالوسط القروي بالحسيمة، عقدوا اجتماعا تشاوريا يوم 12 فبراير الفارط، تدارسوا خلاله مختلف انشغالات أسرة التعليم المتعلقة بظروف العمل، ومستجدات ملف التعويضات عن العمل بالعالم القروي. وأكد البيان غياب إرادة حقيقية، لدى الجهات المسؤولة للإسراع في آجرأة الوعود المقدمة في الشأن ذاته، وكذلك غياب قنوات التواصل من أجل فتح حوار جدي ومسؤول بخصوص المشاكل التي يعاني منها رجال ونساء التعليم، العاملون بالبادية، واعتبر المحتجون أن النهوض بالتعليم بالعالم القروي يمر من تحسين ظروف العمل والاستفادة من التعويضات، حيث جددت التنسيقية ذاتها خوضها لإضراب إقليمي أيام 23 و24 و25 فبراير الماضي، لدفع المسؤولين إلى الاستجابة للملف المطلبي الذي يتضمن تعميم التعويضات عن العمل بالعالم القروي، والعمل على صرفها فوريا، تحسين ظروف العمل من بنية تحتية، مرافق صحية، سكن، ربط المؤسسات بالماء والكهرباء، وتوفير حطب التدفئة للمؤسسات التعليمية بالمناطق الجبلية الباردة.

كما تطالب التنسيقية ذاتها بإعادة النظر في معايير الحركة الانتقالية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص، كما دعا البيان إلى مقاطعة "بيداغوجيا الإدماج"، نظرا لعدم توفر شروط تنزيلها على أرض الواقع، وتكريس تكافؤ الفرص فيما يخص الاستفادة من التكوينات وصرف التعويضات، ومن جهة أخرى عبرت التنسيقية عن مساندتها للمطالب المشروعة لنضالات تنسيقية أساتذة السلم 9، وكذلك الجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي، كما دعا البيان الجهات المعنية إلى تحمل دورها والعمل على تحقيق مطالب الشغيلة التعليمية.

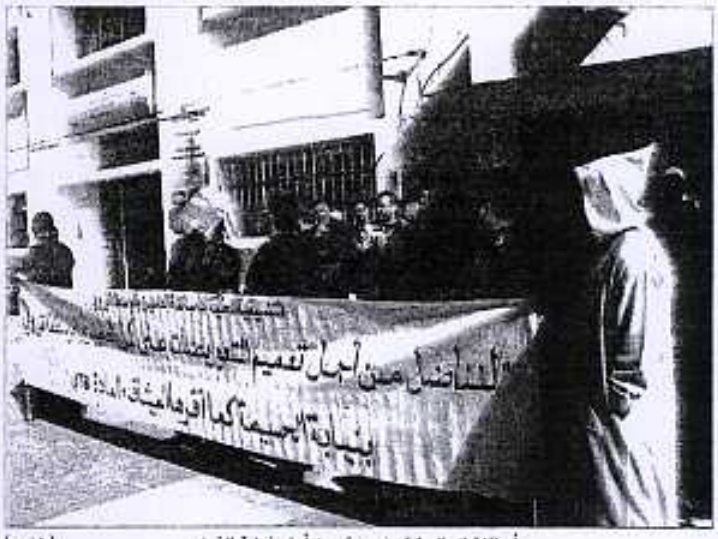

أساتذة العالم القروي يحتجون أمام نيابة التعليم (خاص)

التاريخ:2012/03/02
العدد: 4601
الأحداث المغربية
الصفحة :7

آباء وأولياء أمور مستاؤون من إضرابات التعليم المتكررة

«أعباد الله آش من تعليم هذا؟ وفين غادي نديو وليداتنا؟ واه إضراب كلا سيمانة إيوا بزاف هاذ الشي...» ما إن أنهت «الباتول» احتجاجها وهي تجر ابنها عائدة أدراجها بعدما وجدت أبواب مدرسة «علال بن عبد الله» بحي عمر بن الخطاب «درب ميلا سابقا» بالبيضاء مغلقة بسبب الإضراب الوطني في قطاع التعليم أمس الخميس، حتى قاطعتها أخرى رافعة عقيرتها بالصراخ: «آلالة قبح الله الفقر، وما كون دينا وليداتنا حتى حنا للتعليم ديال الفلوس وهنينا روسنا كاع من هاذ التعليم العوج».

سؤال المعاناة والاستياء والمصير المجهول للتلاميذ الذي أبداه العديد من آباء وأولياء التلاميذ أمس الخميس، جاء نتيجة اضطرار الآلاف من التلاميذ إلى العودة أدراجهم نتيجة خوض إضراب وطني لمدة 24 ساعة، والذي أعلنت عنه المنظمة الديمقراطية للتعليم المنضوية تحت لواء المنظمة الديمقراطية للشغل، احتجاجا على ما أسمته حسب بلاغ لها بالوضع المتردي الذي آلت إليه المنظومة التربوية وتفاقم الاختلالات البنوية وتراجع المؤشرات الكمية والنوعية في ظل البرنامج الاستعجالي.

الإضرابات المتتالية التي أصبح يعرفها قطاع التعليم وفي أحيان كثيرة من قبل نقابات صغيرة لاتمثيلية لها، ما انفك ذلك يثير حفيظة وتذمر الآباء والأسر، وهو الاحتجاج الذي وقفت عليه الجريدة أمس الخميس في العديد من المؤسسات التعليمية بالدارالبيضاء، بعد ما عرفت العديد من المدارس تجمعات للآباء والأمهات احتجاجا على الإضرابات التي تجاوزت حدودها المعقولة. ففي مدرسة «المزرعة» بحي درب السلطان الشعبي لم تتردد سعيدة الأم لطفلة في السنة الثانية ابتدائي، في الاحتجاج بالقول إن الإضرابات المتكررة تشجع أبناءهم على الإهمال والتمرد وتخلق حالة من عدم الاستقرار التربوي. من جانبها قالت حليمة والدة طفل في السنة السادسة ابتدائي، إن الإضراب يؤثر في التلميذ بطريقة سلبية، نظرا للتسيب الحاصل جراء الإضراب، خصوصا وأن بعض التلاميذ في المراحل الابتدائية لاعلاقة لهم بطلبات المعلمين ولايعون أساسا هذه المطالب، مما يؤثر سلبا على مسار تنشئتهم وينعكس على الإطارين التربوي والتعليمي بشكل عام. ومن وجهة نظرها، فإن مصلحة التلميذ أولى من أي مطالب زيادة في الأجور أوغيرها وأن هذا الأمر يؤثر في البنية التعليمية ويؤدي إلى خلل في المناهج الدراسية.

أولياء التلاميذ استاؤوا من تواتر إضرابات قطاع التعليم

عبد القادر أب لتلميذ في القسم الخامس، هو الآخر أدلى بدلوه بالقول، إن الإضراب يدفع بشكل كبير تلاميذ الابتدائي ومرحلة الإعدادي، خاصة من الذكور إلى التمرد والغياب عن المدرسة والإهمال في الانتظام في الدوام المدرسي، الأمر الذي سيشكل خللا إضافيا على كاهل الوزارة والتي هي في غنى عنه الآن، إضافة إلى الخلل الذي سيقع على كاهل الأسرة جراء هذه الإضرابات التي ستسبب كثيرا من المشاكل، خصوصا لدى الأمهات العاملات.

سؤال المعاناة والمصير المجهول لأبنائها الذي عبرت عنه عينة من آباء وأولياء التلاميذ في العديد من المؤسسات التعليمية بالدارالبيضاء، نقلته الجريدة إلى فيدرالية جمعيات آباء وأمهات التلاميذ بعمالة البيضاء أنفا، التي عبرت على لسان أحد مسؤوليها عن الأسف العميق الذي آلت إليه المدرسة العمومية من هدر حقيقي للزمن الدراسي للمتعلمين والمتعلمات، بفعل الاحتقان الذي تشهده الساحة التعليمية، وأضاف المسؤول «أن الفيدرالية وبالرغم من تفهمها للمطالب المشروعة والمعقولة لرجال ونساء التعليم، فإنها بالموازاة مع ذلك تعلن عن رفضها لاتخاذ المتعلمين والمتعلمات رهائن في النزاعات الاجتماعية. وأنهى المسؤول كلامه بالرجاء من الدولة والفرقاء الاجتماعيين وضع مصلحة التلاميذ فوق كل اعتبار.

◄ بايوسف عبد الغني

التاريخ:2012/03/02
العدد 10028

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:5

إضراب وطني أيام 7 و8 و9 مارس ووقفة احتجاجية بالرباط لكافة الملحقين

عبد الجليل بترييش

عقدت المنسقية الوطنية للملحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين والمنتظرين تغيير الإطار إلى حدود 31/12/2011،اجتماعا طارئا بعد الإطلاع على آخر المستجدات المخيبة للآمال والتي جمعت النقابات الأكثر تمثيلية بوزير التربية الوطنية يوم 17 فبراير 2012، والتي لا ترقى إلى انتظارات و تطلعات هذه الفئة،لتسلم المعاناة وحالات الانكسار التي تتذر بالأسوأ بسبب الاختناق والأفق المسدود الذي دخلته المنظومة التربوية التي تحتاج إلى اصلاح شامل و حقيقي يساهم فيه جميع الفاعلين الاجتماعيين، وبعد ان أكدوا على الوضع الاجتماعي والإداري والمادي والمعنوي المهين لهذه الفئة وعلى عدم الإرادة الحقيقية للإصلاح والحل النهائي لملف الملحقين فإنها:1 -تنهي إلى علم كافة الملحقين بان جواب السيد الوزير غير كاف وغير مقنع-2 - تتشبث بحذف تسمية الملحقين (إدارة واقتصاد والتربويين)وتسميتهم(ممون بالنسبة للمرتبين في السلم 10 و مفتش المصالح المادية والمالية بالنسبة للمرتبين في السلم 11 ومتصرف من الدرجة الثالثة بالنسبة للمرتبين في السلم 10 ومتصرف من الدرجة الثانية بالنسبة للمرتبين في السلم 11) وتتشبث بحذف تسمية الملحقين بصنفيهم وفتح المجال مباشرة للتسمية الجديدة) ممون، متصرف...)-3 تطالب بارجاع الترقية المقتصة للملحقين برسم سنة 2007 -4- تستنكر المضايقات التي تتعرض لها المناضلات والمناضلين من طرف الإدارة(نواب ومديرون) نتيجة ممارستهم لحقهم النقابي-5 تؤكد مشروعية القلق الكبير في أوساط الملحقين جراء الحيف الممارس عليهم-6 - تحمل الوزارة مسؤولية الخطا الجسيم والجائر في حق المتسببين لهاتين الفئتين-7 تستنكر بشدة الإقصاء الممنهج الذي طال العديد من المنتظرين تغيير إطارهم إلى غاية 31/12/2011وحرمانهم من حقهم في تغيير الإطار وتطالب الوزارة الوصية بإنصافهم أمام هذا الجو المشحون والمتسم بالضبابية والمتربص لكل الاحتمالات، فإن المنسقية الوطنية للحقي الاقتصاد والإدارة والملحقين التربويين والأساتذة المنتظرين تغيير الإطار إلى حدود 31/12/2011،والمنضوية تحت لواء النقابات الوطنية الأربعة: FDT / UMT / CDT / UNTM، تعلن عن إضراب وطني لمدة ثلاثة أيام 7و8و9مارس 2012(مصحوب بوقفة احتجاجية لمدة ساعتين أمام مقر وزارة التربية الوطنية بباب الرواح يوم 8 مارس 2012، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا.

وعليه، فإن المنسقية تدعو كافة الملحقين إلى الحضور بكثافة يوم 8 مارس2012 لإنجاح هذه المحطة الاحتجاجية، والاستعداد لكل الاحتمالات الواردة، والانخراط الواعي في جميع المحطات النضالية المحتملة حتى تحقيق مطالبنا المشروعة والعادلة.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4250.
المنعطف
الصفحة: 4

مكتب خريبكة للجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي بالمغرب يصدر بيانا

شكل الجمع العام الذي دعا له مكتب خريبكة المحلي للجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي بالمغرب، بمدينة وادي زم يوم الأحد 26فبراير 2012، فرصة تواصل لمديرات ومديري الإقليم مع قياديي الجمعية جهويا ووطنيا. اللقاء الذي تم بتنسيق مع مكتب الشاوية ورديغة الجهوي، تميز بالتفاعل الإيجابي لرؤساء المؤسسات مع عرض رئيس الجمعية السيد " عبد الرحيم النملي". وبعد انتهاء اللقاء المتميز، أصدر الجمع العام بيانا يثمنون ?قرارات المكتب الوطني الداعية لتعليق البرنامج النضالي، تفاعلا مع استجابة السيد وزير التربية الوطنية لمطالب الجمعية،وكذا التنويه بتدبير المكتب الوطني العقلاني والمؤسساتي لملف الإدارة التربوية، وفق قرارات أجهزة الجمعية التقريرية، التزام أعضاء الجمعية بالدفاع عن قضايا المديرات والمديرين، وفق العمل التنظيمي المؤسساتي الملتزم، وكذا دعوة السيدات والسادة المديرين إلى الالتفاف حول جمعيتهم العتيدة التي لم تال جهدا للدفاع عن كرامتهم، من خلال ملف مطلبي متكامل ومتجدد كما أشاد البيان بمساندة الفرقاء الاجتماعيين لنضالات الجمعية الوطنية لمديرات ومديري التعليم الابتدائي في دفاعها عن قضايا الإدارة التربوية العادلة في سياق إرجاع الدور الطلائعي للمدرسة العمومية.

■ ب . النحاس

التاريخ:2012/03/02
العدد 10028

الإتحاد الاشتراكي

الصفحة:5

البيان والتبيين

اجتمعت السكرتارية الوطنية لهيئة الإدارة التربوية للنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) يوم السبت 25 فبراير 2012 بالمقر المركزي بالدار البيضاء .وقد شكل اللقاء مناسبة لتقييم نتائج الحوار مع الوزارة بخصوص الملف المطلبي عموما ومطالب هياة الإدارة التربوية على الخصوص. كما تداول الحاضرون الافاق التنظيمية والنضالية التي تستوجبها مستجدات المرحلة.

وبعد نقاش عميق ومستفيض حول كل القضايا التي تهم الإدارة التربوية فإنها تعلن ما يلي:

- تشيد بالمواقف النضالية وكذا مستوى النضج الذي تجلى في تعامل مختلف مكونات الإدارة التربوية، سواء على صعيد الجمعيتين الوطنيتين للإدارة التربوية أو على صعيد النقابة الوطنية للتعليم، في نصرة عادلة لهذه الفئة، وخدمة للمدرسة العمومية والمنظومة التربوية.

- تهنئ الشغيلة التعليمية عامة، والمديرات والمديرين خاصة على النتائج الأولية للحوار مع وزارة التربية الوطنية، وتدعو السيد الوزير إلى ترجمة وعوده إلى حقائق ملموسة وعلى راسها إحداث إطار إداري .

- تعتبر أن العمل التربوي يدخل في صميم المهام الأساسية اليومية لهيئة الإدارة التربوية، وعلى راسهم المديرات والمديرين، إلى جانب هيئة التدريس، وليس حكرا على المفتشين وحدهم. وأن من حق ممثلي المدرسين والأطر الإدارية التربوية أن يناقشوا ويقرروا مع الوزارة في القضايا التربوية والبيداغوجية، خصوصا وانهم عانوا دون غيرهم من الاضطرابات والاختلالات التي عرفتها بيداغوجيا الإدماج.

لذا تطالب السكرتارية الوطنية من وزارة التربية الوطنية بإسناد مهام التاطير التربوي للسادة المديرين داخل نطاق اشتغالهم، مع مدهم بكل ما يلزم لذلك مع تعويضهم وتحفيزهم.

- تعلن عن الشروع في التحضير لتنظيم ندوة وطنية تحت إشراف المكتب الوطني في أواخر شهر مارس حول إصلاح المنظومة وأفاق الإطار الجديد للإدارة التربوية.

30

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4601

الأحداث المغربية

الصفحة: 23-24

الإنصاف والمصالحة مع المدرسة المغربية

أغلب الدراسات التربوية المنجزة في المغرب، ذات طابع نظري منقول عن بعض الأنظمة التربوية في الدول الغربية، ولا تنطلق الحاجة إلى إصلاح الشأن التربوي من الدراسات الميدانية ذات الطابع المغربي المميز لهويتها، لتجاوز ما تشكوه المنظومة التربوية في المغرب من اختلالات وسلبيات، كما هو الشأن في العديد من الأنظمة الشبيهة بها.

تحديدات أولية:

الإنصاف للمدرسة المغربية المقصود به إنصاف الأطفال البالغين السن القانوني لولوج المدرسة، كما تحدده الأنظمة والقوانين المشرعة له، وتحقيق تعميم التمدرس بينهم في ببلدنا، في المجالات الحضرية والقروية على السواء، وضمان تكافؤ فرص التعليم بينهم، ومحاربة الهدر المدرسي (الانقطاع / التكرار / الفصل عن الدراسة)، وتوفير الموارد البشرية الكفأة وتحسين ظروف عملها وأساليب اشتغالها، وتمكينها من طرائق التدريس الناجعة، ومن الوسائل الديداكتيكية والوسائط البيداغوجية الحديثة، وتحقيق التميز للمتعلمين، وإقرار العدالة في تقويم أداءاتهم وفق أساليب ذات مصداقية بين مخرجات التعليم ومدخلات سوق الشغل، لتحقيق نجاعة الفعل التربوي، وإثبات، من خلال ما سلف، الذات والهوية التربوية المغربية، كأولويات ضمن المشروع المجتمعي، بما يضمن للمسؤولين والمشتغلين بالشأن التربوي وضوح الغايات والمقاصد والأهداف العامة.

والمقصود بالمصالحة مع المدرسة المغربية هو إعلان عن دعوة صريحة للمودة إلى بعث الحياة في المؤسسات التعليمية من خلال تأهيلها، وتوفير التجهيزات الضرورية لإنجاز عمل الأساتذة وأطر الإدارة التربوية والتقنية والتلاميذ، بما يحقق التواصل الإيجابي وإعمال مبادئ المصالحة بين الأسرة والمدرسة، لإعادة الدفء إلى الحياة والعمالة لدى الآباء والأمهات، بدل العطالة والمغادرة الطوعية أو القسرية للأسرة من القيام بأدوارها التربوية الضرورية بجانب المدرسة، ولتأكيد الاشتغال بينهما وفق ميثاق تعاقد أخلاقي / تربوي، من جهة، ومع الشركاء السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، من جهة أخرى.

إن الإنصاف والمصالحة مع المدرسة المغربية العمومية رهان لا محيد عنه لتوفير ظروف العمل التربوي بين المؤسسات في المناطق الحضرية والقروية، وبين المؤسسات العمومية والخصوصية على حد سواء. إن المصالحة مع المجتمع والقيم المراد تحقيقها بين الأفراد والجماعات ضمان لإرجاع للمدرسة المغربية إنسيتها، ولإبعادها عن مظاهر العنف، وفضاء لترويج المخدرات، وتفشي أنماط التحرش الجنسي في محيط المؤسسات التعليمية، بصفة خاصة، وفي المحيط المجتمعي، بصفة عامة، سعيا لإثبات مصداقية العلاقة بين الأفراد والجماعات في المجتمع، ولمحو الحلم بالهجرة عن الوطن.

أسس بناء المشروع المجتمعي:

إن البناء الديمقراطي والسياسي مدخل أساسي للبناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في أي بلد، ولا شك أن إصلاح التعليم يعتبر مجال اختبار حقيقي لأي مجتمع يريد أن يؤمن للأفراد والمؤسسات المسار الصحيح في بناء المشروع المجتمعي، وأن يبني مناهجه التربوية بما يسمح بوضع لبنات التنمية الشاملة للبلد، بكيفية سليمة، مثلما هو الأمر، في مجالات التعليم والمعرفة، وفي الصحة، والعدل، والأمن، وتأمين العيش الكريم.

إن ضخامة المشاكل الحالية في التعليم، ببلدنا، لا يمكن اختزالها في الخطاب الساند الرامي إلى حماية بيضة الجماعة، بل البحث عن السبيل لتحقيق الإنصاف والمصالحة مع المدرسة المغربية.

إن التمسك بما يسعى إلى تقوية علاقة المؤسسة مع محيطها المجتمعي هو الأساس المساهم في الارتقاء بجودة التعليم، وإقرار التميز، وتعزيز قيم المواطنة والسلوك المدني.

علاقة التربية بالهوية الوطنية خلال فترة الاستعمار:

ساد في فترة التطلع إلى السيادة الوطنية إبان فترة الاستعمار، الصراع حول إثبات هوية المدرسة المغربية، وما قبيل الاستقلال، وكانت تتجاذب التربية والتكوين فيها قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية حول خيارات ناظمة للقيم التربوية: في بناء البرامج التعليمية وكتبها المدرسية، وطرائق التدريس وأساليبها، ووسائلها التعليمية، خلال معركة زمن يستبيح فيه المسؤولون، عن التعليم كما هو الشأن في باقي المجالات، احتكار توجيه دفة تيارات التربية إلى أجواء محميات الإمبراطورية التي نجحت في فعل أثرها في نفوس وأهواء الأسر الارستقراطية والبورجوازية وأشباهها، سعيا من الاستعمار إلى بناء مدرسة لا صفة للمغربية منها إلا موقعها ضمن خريطة المدن المغربية.

كما عرفت المدرسة المغربية، في فترة الاستعمار وما بعدها، عملية تغريب (من الغرب الأوربي، ومن التغريب) استطاعت أن تجعل المدرسة المغربية هشة يسهل كسر عودها، وإضعاف قوتها في وجه

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4601

الأحداث المغربية

الصفحة: 23-24

تيارات استلاب قشور الحضارة الغربية، التي فعلت فعلتها في ركوب أنماط النماذج التربوية المنقولة عن كل من هب ودب من منظري المدارس التربوية الغربية، فسلخت عن المدرسة المغربية هويتها، وعززت محنتها، وأثرت الممارسات الاعتباطية فيها على مستوى اتخاذ القرار وغياب تخطيط تربوي مستقبلي مرتبط بمشروع تربوي شامل مستديم، وغلبت على مسارها تيارات سياسية لحظية، مما يطرح السؤال الجوهري المرتبط بفعالية المنهاج التربوي في توافقه مع حاجات البلد، بصفة عامة.

وتعتبر المسألة التعليمية، سواء خلال فترة الاستعمار أو خلال سنوات الاستقلال وإلى الآن، رهانا حضاريا دون منازع، ويشكل بالأساس مدخلا من مداخل التنمية البشرية المستدامة.

لقد أورد ذ. محمد منوك، في السياق نفسه، نقلا عن رفاعة الطهطاوي في الاستدلال في مقال: [الدولة والتحديث : أية رهانات / ص . 158 من كتاب : مشروع التحديث في المجتمع المغربي / منشورات الشعلة] خلاصة مفادها : " إنه إذا كان التمدن يرجع إلى التعليم والمناطق العمومية، وإذا كان ولي الأمر هو الذي يصنع التعليم والمنافع العمومية، فإن ولي الأمر، إذن، هو الذي يصنع التمدن " .

وإذا حاولنا ربط ذلك، بصفة خاصة، بما ساد في الفترة الاستعمارية في المغرب نجمل القول بأن " دخول الاستعمار بهياكله الرأسمالية خلق بنية مركبة . فعلى المستوى الاقتصادي هناك اقتصاد رأسمالي استعماري، هناك اقتصاد وطني رأسمالي، هناك اقتصاد تقليدي . كذلك على مستوى الفئات أو الطبقات الاجتماعية، فلقد خلق طبقات جديدة، مثل البروليتاريا – البورجوازية – الرأسمالية الأجنبية . فنحن أمام فئات وصراع اجتماعي مركب، وأيضا على المستوى الثقافي ظهرت قيم ثقافية أجنبية حديثة، كما تشكلت بفضل الجدلية الاجتماعية والنضال الوطني معالم لثقافة وطنية.. " (أنظر مقال " إشكالية تشكل المجتمع المدني " ص . 151 محمد عياد / مشروع التحديث في المجتمع المغربي / منشورات الشعلة) .

وانطلاقا من ذلك يمكن التأكيد أن هذه البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية شكلت بنيات تعليمية متباينة وفق أنظمة تربوية مختلفة كذلك: مدارس الأعيان وقرت تمدرسا لطبقة الاستعمار والرأسمالية الأجنبية مع طبقة الاقتصاد الرأسمالي الوطني البورجوازي، في مقابل الاقتصاد التقليدي مع البروليتاريا، شكل نوعية المؤسسات التعليمية الحرة التي تم إحداثها من قبل الوطنيين الأحرار الذين تبنوا هذه المدارس بالحواضر الكبرى . في المقابل الآخر الكتاتيب القرآنية، والمدارس العتيقة، والزوايا في القرى و المدن الصغرى .

الإنصاف والمصالحة مع المدرسة المغربية العمومية، رهان لا محيد عنه لتوفير ظروف العمل التربوي بين المؤسسات في المناطق الحضرية والقروية ، وبين المؤسسات العمومية والخصوصية على حد سواء .

يقول بيير فيرموريين في كتابه " تاريخ المغرب منذ الاستقلال / ترجمة عبد الرحيم حزل / طبعة افريقيا الشرق ص . 10 " ... غير أن المغرب، وان بدا عليه ذلك الهدوء، فقد مر في زمنه الحديث، بأوقات عصيبة . فبعد تلك النهاية الغامضة للحماية فيه، وذلك التفاوض العجول على استقلاله، بسبب من حرب الجزائر، إذا المملكة المغربية تجد نفسها، سنة 1956، في مواجهة نفسها. والحال أن الفترة القصيرة التي عمرتها الحماية (فلم تزد عن أربع وأربعين سنة) قد خلقت عوامل تحديثية اقتصادية وسياسية متصارعة، لم يقيض لها الانصهار ولا الاندغام في بعضها. وظل المجتمع المغربي، في معظمه، مجتمعا قبليا، قرويا، متمردا على سلطة مركزية لم يفلح نظام الحماية في حمل المغاربة على احترامها إلا بالقوة والغصب . ثم صارت البورجوازية الاقتصادية متلهفة على احتلال مواقع المعمرين ... "

" ... تعود التوترات الحادة التي اندلعت بعد الاستقلال، بأصولها إلى ميراث القرن التاسع عشر. وقد ظهرت تلك التوترات قوية صارخة، ما جعل نظام الحماية يتستر عليها، بفرض سلم إجباري على الجميع ... "

"استمدت الوطنية المغربية أصولها من مصدرين أساسيين في القرن العشرين. فأما أول هذين المصدرين، فقد خرج من المساجد، تلك هي الإديولوجية السلفية (التي تنشد العودة إلى ينابيع الإسلام، لإحياء العالم الإسلامي الذي تراه صار إلى انحطاط). وهذا مذهب وافد من الإصلاحيين في المشرق العربي، أمثال محمد عبده، قيض له الانتشار في المغرب على يد الشيخ أبي شعيب الدكالي. وسوف يكون لهذا المذهب، مع مبتدأ العشرينيات، تأثير على طلبة القرويين، أمثال علال الفاسي والمختار السوسي (المفكرون المغاربيون، 1993) . وأما المصدر الثاني للوطنية المغربية فهو المتمثل في تيار الشبيبة المغربية . وهو تيار قام على منوال سميه " الشبيبة التركية " (ش. أزج وليان 1978)، ينشد استعمال أسلحة المحتل ومبادئه المسماة " عالمية " ومحاربته بها . وكان لهذا التيار الثاني تأثير على الطلبة المتعلمين في مدارس الحماية، ولا سيما مجموعة طلبة باريس الصغيرة، أمثال أحمد بلافريج وبن الحسن الوزاني (فيرموريين 2002) . وقد كانت أحداث العام 1930 سببا في التئام التيارين " (ص . 21 المرجع السابق نفسه) .

تطورات المسألة التربوية من خلال محطات الإصلاح بعد الاستقلال :

لقد طبع ميدان التربية والتعليم إبان فترة الاستعمار وبداية عهد الاستقلال سمات أساسية يمكن إجمالها، لضيق المجال، في أهمية الدور الذي لعبته المدارس المغربية الحرة في تمنيع التلميذات والتلاميذ والطلبة المغاربة وتحصينهم ضد التيارات الاستلابية للهوية المغربية الإسلامية، وما ساعد على ذلك اشتغال الأساتذة المغاربة في هذه المدارس بروح وطنية متميزة، وإرادة قوية في تكوين أجيال بناء مرحلة الاستقلال . وطرحت بقوة في هذه المرحلة تعقد النظر إلى المسألة اللغوية داخل المنظومة التعليمية المغربية، وتجاذب الرأي حول مدى صلاحية اللغة العربية الفصحى في قدرتها على احتواء العلوم والمعارف، وتيسير التدريس بها. وارتبط التعليم، في هذه الفترة وما بعدها، بصراعات قوية معلنة وخفية حول علاقة المسألة اللغوية في علاقتها بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . إلا أن ما يميز هذه المراحل ما جعل العلاقة بين المدرسة وترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني تأخذ أبعادا ومنطلقات جماعية / أهلية مشتركة، وإقبالا كبيرا على التمدرس من قبل فئات المجتمع في جو من الحماس والاندفاع العاطفي .

يصعب تفصيل الحديث عن مختلف مضامين محطات الإصلاح، في هذه المرحلة، لأن المجال التدقيق غير ذلك في هذا المقام، وسيتم في هذا المقال، تركيز محطات مسار إصلاح منظومة التربية والتعليم (في الفترة ما بعد الاستقلال إلى ما بعد وضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين) في التذكير بملامح عامة لهذه المحطات، بدءا من الإشارة إلى إصلاح سنة 1957، الذي انطلق

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 4601
الأحداث المغربية
الصفحة: 23-24

من تثبيت المبادئ الأربعة (التوحيد / التعريب / المغربة / التعميم)، إلا إنه لم يتم توفير الظروف البشرية لإقرارها وفق المراد، لاعتبارات عديدة. وحاولت مناظرة المعمورة (أبريل 1964) الاتفاق بشأن وضع توصيات حول حدود الأسلاك التعليمية وهيكلتها وطبيعتها، وتعريب موادها الدراسية، إلا أن المناظرة انفضت عن الجمع بسبب ما عرفته من مشادات كلامية بين الوزارة والنقابات والأحزاب، ولم تتوصل إلى إقرار تطبيقها، لقلة الأطر التربوية اللازمة، وبسبب ارتفاع نسب التمدرس (55 % قياسا إلى ما سبق).

كما عرفت المخططات الخماسية (1968 – 1977) التي تراجعت خلالها " مناظرة إيفران الأولى 1970 " (بدأت في إيفران وواصلت أشغالها في مقر الوزارة بباب الرواح)، عن بعض القرارات، من بينها تعريب الحساب في التعليم الابتدائي، ودعت إلى إقرار تعريب تدريس التاريخ والجغرافيا (ما بين سنة 1970 إلى 1976)، وإقرار تعريب تدريس الفلسفة (1970 – 1973). وتلت تلك المخططات توترات أهمها ما سمي بـ" السنوات البيضاء "، والتراجع عن تعميم التعليم بالوسط القروي.

وما ميز فترة الثمانينيات والتسعينيات، تعريب تدريس المواد العلمية في الابتدائي والإعدادي والثانوي، ومغربة أطرها. وتكوين " اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم " عقب الأيام الدراسية للتربية الوطنية (إيفران 1981)، ولم ير النور مشروع إصلاح التعليم نظرا، كذلك، للخلافات الحادة التي طبعت أعمال الأيام الدراسية. وعرفت الفترة، من جهة أخرى، إحداث الأكاديميات (1987) في شكلها السابق. و تلا ذلك اهتمام حكومة التناوب في أواخر التسعينيات من القرن الماضية تعميم التعليم، وخفض سن القبول في التعليم الابتدائي من 7 سنوات إلى 6 سنوات.

حاول الميثاق الوطني للتربية والتكوين إعداد مشروع تربوي متكامل متوافق عليه لإصلاح نظام التربية والتكوين، وإرساء مدرسة مغربية. وتم بذل مجهودات لتفعيل المشروع وأجرأة دعاماته، واستدراك ما تراكم من عثرات وثغرات وتأخير خلال العقود الماضية. وأكد المجلس الأعلى للتعليم في توصياته الأخيرة، على التمسك بإقرار الإصلاح، واستدراك ما عرفه من نقص حول بلورة رؤية شمولية لمجموعة من العناصر الأساس لأجرأة مختلف العمليات ضمن البرنامج الاستعجالي (2009 / 2012)، وهمت مشاريع البرنامج توفير المدد المالي لإصلاح البيداغوجي، وتحفيز الموارد البشرية، وتحسين التدبير الإداري والمادي، وتطوير مؤشرات التمدرس، التوجيه والاستشارة، وخلق دينامية للتواصل بين المدرسة والأسرة.

وبقراءة بسيطة للبرنامج الحكومي (يناير 2012) يتبين أن أهم ما ورد فيه هو إعادة تركيز الحديث عن الاهتمام بالتعليم والتكوين الأساس والمستمر، بالصيغ نفسها الواردة في البرنامج الاستعجالي، وجعل المؤسسة التعليمية في صلب الاهتمام بالنظام التربوي، والارتقاء بمهام المدرسة الوطنية وأدوارها؛ لمحاولة إعادة الثقة في المدرسة المغربية. مع الإشارة إلى أن البرنامج الحكومي في ص 64 و65 نص على أن الحكومة ستعمل على «منح المؤسسة التعليمية سلطة فعلية في القرار، واستقلالية فاعلة في التدبير، وستوفر لها الوسائل الضرورية والمؤهلات المناسبة للاضطلاع بمهامها وأدوارها التربوية، مما سيجعل الأطر التربوية والإدارية للمؤسسات منخرطة ومعبأة ومسؤولة اتجاه النتائج المحصل عليها.

ومن أجل بلوغ هذا المبتغى سيقوم هذا الإصلاح على خمسة مبادئ في إطار اللامركزية التربوية:

1. الاستقلالية في التدبير وهو عامل أساس للتعزيز الفعلي للقدرة على اتخاذ المبادرات والقرارات المتصلة بالميادين التربوية والمالية والإدارية مع التنزيل المتدرج لذلك.

2. التقييم المنتظم لمنتوج وأداء المؤسسات التعليمية لمواكبة مبدأ اللامركزية وربط المسؤولية بالمحاسبة بما يسمح بقياس النتائج والإنجازات، ويساعد على قيادة النظام التربوي.

3. الانفتاح المؤسساتي بما يمكن المؤسسة التعليمية من تقوية علاقاتها مع محيطها التربوي والإداري والمجتمعي.

4. دعم القدرات التدبيرية للمؤسسة، بالنظر للأدوار المتعددة المسندة لإدارتها؛

5. وضع كل مؤسسة لبرنامج تربوي لأجرأة الأهداف الوطنية ومراعاة الخصوصيات المحلية، ويسهم في إحداث دينامية جديدة للارتقاء بجودة التعليم؛

6. التصدي بحزم لظواهر مشينة انتشرت داخل المؤسسات ومحيطها كالعنف وتناول المخدرات والتحرش الجنسي». (أنظروا ص. 63 وما بعدها من البرنامج الحكومي يناير 2012).

إلا أن الملاحظة المسجلة؛ أولا؛ هي أن ما اعتبره تقرير البرنامج الحكومي مبادئ في إطار اللامركزية التربوية (ستة مبادئ عددا، وخمسة مبادئ تقديما لفظا في التصدير لهذه الفقرة) لا يمكن اعتبار المبادئ التي يقوم عليها الإصلاح (الاستقلالية / التقييم المنتظم لمنتوج وأداء المؤسسات / الانفتاح المؤساتي / دعم القدرات التدبيرية / وضع كل مؤسسة لبرنامج لأجرأة الأهداف الوطنية / التصدي بحزم لظواهر مشينة) مبادئ بالمفهوم القيمي؛ لأن صياغتها أوردت ما يمكن اعتباره مستجدا للإصلاح، في حين ليس إلا إعادة لإنتاج صيغ لما ورد في مشاريع البرنامج الاستعجالي (الذي سينتهي مع السنة 2012). وما يرتبط؛ بملاحظة أخرى؛ أن أخوف ما نخافه أن يتمدد الاستعجال المطلوب للعلاج من المرض الذي يصيب النظام التربوي من أن يصاب بنكسة تصعب معها فعالية العلاج، إذا تمكنت «فيروسات المرض»، واستفحلت ما يستدعيه الأمر معها بتر الأجزاء المصابة، حين تعجز النوايا الصادقة في إقرار الإنصاف والمصالحة المطلوبة مع المدرسة المغربية، وتخلف الميعاد مرة أخرى مع الإصلاح.

خلاصات عامة:

لقد سجل أغلب المهتمين بالشأن التربوي؛ بكيفية عامة؛ أن أغلب الدراسات التربوية المنجزة في المغرب ذات طابع نظري منقول عن بعض الأنظمة التربوية في الدول الغربية، ولا تنطلق الحاجة إلى إصلاح الشأن التربوي من الدراسات الميدانية ذات الطابع المغربي المميز لهويتها، لتجاوز ما تشكوه المنظومة التربوية في المغرب من اختلالات وسلبيات؛ كما هو الشأن في العديد من الأنظمة الشبيهة بها.

و يمكن إجمال الملاحظات العامة في ما يلي:

التاريخ:2012/03/02
العدد: 4601

الأحداث المغربية

الصفحة :23-24

- أهم خلاصة أن مسار التعليم بالمغرب كان يعمل منذ الاستقلال؛ عن قصد أو دون قصد ؛ بمنطق «الإقصاء» من مدخلين اثنين : اللغة ، أو الامتحان ، أو هما معا ، نظرا لتنافس اللغات في تدريس المواد العلمية يتجاذبها منطق «الإقصاء» بحمولته الاجتماعية، ويتحكم في «التنافس الإقصائي» معيار الانتقال من مستوى إلى آخر، ومن سلك إلى سلك أعلى في علاقته مع معدلات النجاح في المراحل الإشهادية (نهاية التعليم الابتدائي / نهاية السلك الإعدادي / وشهادة البكالوريا)، مما لا يتحقق معه مطلب الإنصاف المستهدف في النظام التربوي بالمغرب ؛

- عدم قدرة المقررات والكتب المدرسية على التخلص من طول البرامج ، وتعدد المواد التعليمية ، وتكرار المعارف بين المستويات الدراسية ؛

- عدم وجود تماسك مفصلي بين المواد المتكاملة بما يسمح بتمرير المعارف والعلوم والمهارات وامتلاك الكفايات المستهدفة بكيفية متناسقة مع سير المقررات والبرامج وبناء كتبها المدرسية.

- ضعف امتلاك اللغة العربية والفرنسية على السواء بما يجعل المتعلم قادرا على اكتساب الكفايات التواصلية الكتابية والشفهية لهذه اللغات بيسر لامتلاك المعرفة والمهارات في المواد الأدبية والعلمية ، وعلى السواء ! والظاهر أن تعريب تدريس المواد العلمية في التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي أجهز على امتلاك اللغتين العربية والفرنسية ، مما خلق هوة تواصل بينهما وبين التعليم العالي ؛ من جهة ؛ وبينهما والحياة الاقتصادية وغيرها ؛ من جهة أخرى ؛

- غياب اعتماد التجريب العلمي في المواد العلمية (علوم الحياة والأرض / الفيزياء والكيمياء ...) ، غلب الجانب النظري في تدريسها ، لقلة أطر الدعم التربوي (المحضرون) ، والاكتظاظ ، وقلة أدوات المختبرات ، وعدم توفرها بالقدر المنسجم مع تطورات وتنامي المقررات الدراسية وتنوعها ؛

- ضعف التكوين الأساس والمستمر للأطر التربوية والإدارية والتقنية لمواكبة المستجدات التخصصية وفق الحاجات والأولويات المتاحة لتحقيق الحكامة الجيدة للتدبير الإداري والتربوي المطلوبين في هذا القطاع ،وبدا وكأن التكوينات قدمت المستجدات التربوية بكيفية مبتسرة ، أو مختلطة ، لأنها ابتعدت عن حاجات الفئات المستهدفة ؛

- لم تستطع أساليب التقويم قياس درجة حصول التعلمات لدى مجموعة من التلاميذ وبالتالي العجز في التمييز بين الفروق الفردية بين المتمدرسين بما يسمح بإنجاز الدعم الفعال الهادف إلى تدارك الثغرات الفردية ، وإصلاح الخلل ، وتحقيق التميز الدراسي .

- ظهور ممارسات سلبية أثرت في مسار تمدرس بعض التلميذات والتلاميذ في بحثهم عن النجاح بأساليب غير تربوية، كما أثرت هذه الممارسات السلبية على العلاقات التفاعلية بين التلميذ(ة) والأستاذ(ة) ؛ وما ترتب عن ذلك من البحث عن النجاح من قبل هؤلاء «المنحرفين تربويا» بالالتجاء إلى «أساليب دنيئة» ؛

- التخلي التدريجي للآباء والأمهات عن مسؤولياتهم في تربية أبنائهم وتتبع مسارهم الدراسي، وتحميل المسؤولية للمدرسة ، أو العكس ، وتفتقد معه المصاحبة مع المدرسة المغربية للقيام بأدوارها التربوية الأساس ؛

مما يستدعي من المسؤولين عن الشأن التربوي إنجاز الإصلاح التربوي بكيفية ممنهجة وفق مشروع وطني متماسك، ومتكامل، لإقرار التنمية البشرية المستدامة، سعيا إلى سلك أنجع السبل لتحقيق الإنصاف والمصالحة مع المدرسة المغربية بإشراك كل المعنيين في بناء الوطن الآن وفي المستقبل، وبالتالي سعيا إلى تحصين البناء الديمقراطي والسياسي باعتباره مدخلا أساسيا لتقوية المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيق مصالحة المجتمعات مع الذات والجماعات .

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 6575

بيان اليوم

الصفحة: 7

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

إعلان

تعلن وزارة التربية الوطنية أنه تم تحديد الجدولة الزمنية التالية لاجراء الحركات الانتقالية بتنسيق مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، وذلك لانجاز مختلف العمليات المرتبطة بالحركات الانتقالية قبل نهاية السنة الدراسية الجارية

البرمجة المتعلقة بالحركات الانتقالية

حركة أطر الإدارة التربوية

	الفترة	
	من	إلى
الحركة الانتقالية الخاصة بمديري المؤسسات التعليمية ومديري الدراسة بالثانوي التأهيلي	24 فبراير 2012	15 مارس 2012
حركة إسناد مناصب التدبير بالمؤسسات التعليمية ، ومناصب مديري الدراسة بالثانوي التأهيلي : ◄ الانتقاء الأولي؛ ◄ المقابلة.	16مارس 2012	14 أبريل 2012
الحركة الانتقالية الخاصة بالنظار والحراس العامين ورؤساء الأشغال وحركة إسناد مناصب النظارة	16 أبريل 2012	05 ماي 2012
حركة إسناد مناصب الحراسة العامة ومناصب رئاسة الأشغال.	7 ماي 2012	30 ماي 2012
الحركات الإدارية الجهوية على صعيد الأكاديميات	30 ماي 2012	30 يونيو 2012

الحركة التعليمية

	الفترة	
	من	إلى
الحركة الانتقالية لأطر التدريس	1 مارس 2012	15 يونيو 2012
الحركات الجهوية لأطر التدريس على صعيد الأكاديميات	15 يونيو 2012	30 يونيو 2012
الحركات التعليمية الإقليمية على صعيد النيابات	2 يوليوز 2012	16 يوليوز 2012
• الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بالأقسام التحضيرية والراغبين في الالتحاق بها • الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بأقسام تحضير شهادة التقني العالي والراغبين في الالتحاق بها	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012
حركة الأساتذة العاملين بمراكز التكوين	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012

الحركات الانتقالية الأخرى

	الفترة	
	من	إلى
الحركات الانتقالية لأطر التفتيش	2 أبريل 2012	13 يوليوز 2012
حركة المستشارين في التوجيه التربوي و المستشارين في التخطيط التربوي	15 مارس 2012	30 ماي 2012
حركة أطر التسيير والمراقبة المالية والمالية المكلفين بالتدبير المالي والمادي والمحاسباتي	15 مارس 2012	30 ماي 12
حركة الملحقين التربويين	02 أبريل 2012	30

25

التاريخ:2012/03/02
العدد. 2391

النهار المغربية

الصفحة:2

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

إعلان

تعلن وزارة التربية الوطنية أنه تم تحديد الجدولة الزمنية التالية لإجراء الحركات الانتقاليةبتنسيق مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية ، وذلك لإنجاز مختلف العمليات المرتبطة بالحركات الانتقالية قبلنهاية السنة الدراسية الجارية .

البرمجة المتعلقة بالحركات الانتقالية

➢ حركة أطر الإدارة التربوية

الحركة	الفترة من	الفترة إلى
الحركة الانتقالية الخاصة بمديري المؤسسات التعليمية ومديري الدراسة بالثانوي التأهيلي	24 فبراير2012	15 مارس 2012
حركة إسناد مناصب المعينين بالمؤسسات التعليمية ، ومناصب مديري الدراسة بالثانوي التأهيلي : ◄ الانتقاء الأولي؛ ◄ المقابلة.	16مارس2012	14 أبريل 2012
الحركة الانتقالية الخاصة بالتقاعد والحراس العامين ورؤساء الأشغال وحركة إسناد مناصب النظارة	16 أبريل2012	05ماي 2012
حركة إسناد مناصب الحراسة العامة ومناصب رئاسة الأشغال	7 ماي2012	30 ماي 2012
الحركات الإدارية الجهوية على صعيد الأكاديميات	30 ماي 2012	30 يونيو 2012

➢ الحركة التعليمية

الحركة	الفترة من	الفترة إلى
الحركة الانتقالية لأطر التدريس	1 مارس2012	15 يونيو 2012
الحركات الجهوية لأطر التدريس على صعيد الأكاديميات	15 يونيو 2012	30 يونيو 2012
الحركات التعليمية الإقليمية على صعيد النيابات	2 يوليوز 2012	16 يوليوز 2012
• الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بالأقسام التحضيرية والمراهنين في الالتحاق بها	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012
• الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بالسلم تحضير شهادة التقني العالي والمراهنين في الالتحاق بها		
حركة الأساتذة العاملين بمراكز التكوين	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012

➢ الحركات الانتقالية الأخرى

الحركة	الفترة من	الفترة إلى
الحركات الانتقالية لأطر التفتيش	2 أبريل 2012	13 يوليوز 2012
حركة المستشارين في التوجيه التربوي و المستشاريالتي التخطيط التربوي	15 مارس2012	30 ماي 2012
حركة أطر التسيير والمراقبة العامة والمكلفين بالتدبير المالي والمادي والمحاسباتي	15 مارس2012	30 ماي 2012
حركة الملحقين التربويين	02 أبريل2012	30 أبريل 2012

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

إعـــلان

تعلن وزارة التربية الوطنية أنه تم تحديد الجدولة الزمنية التالية لإجراء الحركات الانتقالية بتنسيق مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية ، وذلك لإنجاز مختلف العمليات المرتبطة بالحركات الانتقالية قبل نهاية السنة الدراسية الجارية.

البرمجة المتعلقة بالحركات الانتقالية

حركة أطر الإدارة التربوية	الفترة	
	من	إلى
الحركة الانتقالية الخاصة بمديري المؤسسات التعليمية ومديري الدراسة بالثانوي التأهيلي	24 فبراير2012	15 مارس 2012
حركة إسناد مناصب المديرين بالمؤسسات التعليمية ، ومناصب مديري الدراسة بالثانوي التأهيلي : ◄ الانتقاء الأولي ◄ المقابلة	16مارس2012	14 ابريل 2012
الحركة الانتقالية الخاصة بالنظار والحراس العامين ورؤساء الأشغال وحركة إسناد مناصب النظارة	16 ابريل2012	05 ماي 2012
حركة إسناد مناصب الحراسة العامة ومناصب رئاسة الأشغال	7 ماي2012	30 ماي 2012
الحركات الإدارية الجهوية على صعيد الأكاديميات	30 ماي 2012	30 يونيو 2012

الحركة التعليمية	الفترة	
	من	إلى
الحركة الانتقالية لأطر التدريس	1 مارس2012	15 يونيو 2012
الحركات الجهوية لأطر التدريس على صعيد الأكاديميات	15 يونيو 2012	30 يوليوز 2012
الحركات التعليمية الإقليمية على صعيد النيابات	2 يوليوز 2012	16 يوليوز 2012
• الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بالأقسام التحضيرية والراغبين في الالتحاق بها • الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بأقسام تحضير شهادة التقني العالي والراغبين في الالتحاق بها	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012
حركة الأساتذة العاملين بمراكز التكوين	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012

الحركات الانتقالية الأخرى	الفترة	
	من	إلى
الحركات الانتقالية لأطر التفتيش	2 ابريل 2012	13 يوليوز 2012
حركة المستشارين في التوجيه التربوي و المستشارين في التخطيط التربوي	15 مارس2012	30 ماي 2012
حركة أطر التسيير والمراقبة المادية والمالية المكلفين بالتدبير المالي والمادي والمحاسباتي	15 مارس2012	30 ماي 2012
حركة الملحقين التربويين	02 ابريل2012	30 ابريل 2012

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية

إعلان

تعلن وزارة التربية الوطنية أنه تم تحديد الجدولة الزمنية التالية لإجراء الحركات الانتقالية بتنسيق مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية ، وذلك لإنجاز مختلف العمليات المرتبطة بالحركات الانتقالية قبل نهاية السنة الدراسية الجارية .

البرمجة المتعلقة بالحركات الانتقالية

حركة أطر الإدارة التربوية	الفترة من	الفترة إلى
الحركة الانتقالية الخاصة بمديري المؤسسات التعليمية ومديري الدراسة بالثانوي التأهيلي	24 فبراير2012	15 مارس 2012
حركة إسناد مناصب المديرين بالمؤسسات التعليمية ، ومناصب مديري الدراسة بالثانوي التأهيلي : ◄ الانتقاء الأولي؛ ◄ النقابة.	16مارس2012	14 أبريل 2012
الحركة الانتقالية الخاصة بالنظار والحراس العامين ورؤساء الأشغال وحركة إسناد مناصب النظارة	16 أبريل2012	08 ماي 2012
حركة إسناد مناصب الحراسة العامة ومناصب رئاسة الأشغال	7 ماي2012	30 ماي 2012
الحركات الإدارية الجهوية على صعيد الأكاديميات	30 ماي 2012	30 يونيو 2012

الحركة التعليمية	الفترة من	الفترة إلى
الحركة الانتقالية لأطر التدريس	1 مارس2012	15 يونيو 2012
الحركات الجهوية لأطر التدريس على صعيد الأكاديميات	15 يونيو 2012	30 يونيو 2012
الحركات التعليمية الإقليمية على صعيد النيابات	2 يوليوز 2012	16 يوليوز 2012
• الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بالأقسام التحضيرية والراغبين في الالتحاق بها • الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة العاملين بأقسام تحضير شهادة التقني العالي والراغبين في الالتحاق بها	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012
حركة الأساتذة العاملين بمراكز التكوين	30 مارس 2012	13 يوليوز 2012

الحركات الانتقالية الأخرى	الفترة من	الفترة إلى
الحركات الانتقالية لأطر التفتيش	2 أبريل 2012	13 يوليوز 2012
حركة المستشارين في التوجيه التربوي و المستشارين في التخطيط التربوي	15 مارس2012	30 ماي 2012
حركة أطر التدبير والمراقبة المادية والمالية المحافظين بالتدبير المالي والمادي والمحاسباتي	15 مارس2012	30 ماي 2012
حركة المحققين التربويين	02 أبريل2012	30 أبريل 2012

التاريخ: 2012/03/02
العدد 2391
النهار المغربية
الصفحة:3

طلبة الأقسام التحضيرية يعلنون الحرب على الداودي

اتهموا الوزارة بتجاهل مطالبهم وهددوا بتصعيد احتجاجاتهم

نفذ حوالي 200 طالب من طلبة الأقسام التحضيرية خاصة الذين يدرسون بشعبة علوم الفيزياء - علوم المهندس صباح أمس الخميس وقفة احتجاجية أمام مبنى وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، للتنديد بالإقصاء الممنهج الذي يتعرض له طلبة هذه الشعبة خاصة ما يتعلق بولوج المعاهد العليا للهندسة، وندد المحتجون بصمت الوزارة اتجاه هذا الإقصاء، مؤكدين، على أن مذكرة المباراة الوطنية المشتركة لسنة 2012، لم تخصص سوى مقاعد قليلة لهؤلاء الذين يتجاوز عددهم 1000 طالب، وقال الطلبة المحتجون، إن الوزارة خصصت 250 مقعدا فقط لهؤلاء الطلبة في المعاهد الكبرى المتخصصة في الهندسة، فيما خصصت أكثر من 250 مقعدا لكليات التكنولوجيا التي لا تلبي طموحات هذه الفئة من الطلبة التي تبذل مجهودا كبيرا طيلة سنتين أو أكثر داخل الأقسام التحضيرية، لتجد نفسها في مواجهة مصير غامض داخل كليات تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط التحصيل العلمي العالي، كما أنها لا تتوفر على التجهيزات الضرورية لمواكبة دراسة هؤلاء الطلبة.

وندد الطلبة بصمت الوزارة، التي لم تولي أي اهتمام للمشكل رغم الاجتماعات التي عقدها ممثلو الطلبة مع مدير مكتب تكوين الأطر، بحضور عدد من مدراء المدارس العليا للهندسة، هؤلاء أكدوا استعدادهم تخصيص مقاعد أكثر لهذه الفئة شريطة الحصول على الضوء الأخضر من الوزارة الوصية، هذه الأخيرة لم تستجب لمطالب المتضررين، كما أن الوزير رفض الجواب على مراسلات الطلبة الذين قرروا الدخول في وقفات احتجاجية.

وأوضح المحتجون، أن الامتحانات ستجرى في ماي المقبل في غياب أي الأفق، موضحين، صعوبة إجراء المباريات التي تنظمها المعاهد الفرنسية بسبب غلاء التكلفة، وعدم قدرة أغلب الطلبة على اجتياز هذه المباريات في فرنسا، وهو ما جعلهم في وضعية صعبة ينتظرون حلا عاجلا من الوزارة الوصية.

وأضاف المحتجون، أن ولوج المعاهد الكبرى لا يخضع لأي خوطا، مما يهدد مستقبل التعليم العالي خاصة ما يتعلق بمجال الهندسة المدنية، مع أن الدولة رفعت شعار تكوين 10 آلاف مهندس في جميع التخصصات وهو الرقم الذي مازال بعيد المنال، ويصعب الوصول إليه، في ظل غياب نظرة شمولية للمشكل، إضافة، إلى مشكل هجرة الطلبة أقسام المدارس العليا بعد نجاحهم، وهو ما يكبد الدولة خسائر كبيرة في مجال تكوين الأطر.

إلى ذلك هدد الطلبة المحتجون بتصعيد الأمر في حال لم يتلقوا أي جواب من الوزارة الوصية، معربين عن استغرابهم لطريقة تعامل الوزارة مع ملفهم المطلبي، وأضافوا، أن أغلب المسؤولين عن المدارس العليا تفهموا مشاكل الطلبة وأبدوا استعدادهم لإيجاد حلول عملية، لكنهم تفاجؤوا بموقف الوزارة الغريب وغير المنطقي.

التاريخ:2012/03/02
العدد. 2391

النهار المغربية

الصفحة:1

في واضحة النهار

لم يجد طلبة الأقسام التحضيرية الذين نظموا أمس الخميس وقفة احتجاجية أمام وزارة الداودي وسيلة للاحتماء من عصا الأمن سوى إطلاق سيقانهم للريح، رغم أنهم سلكوا كل الطرق القانونية حتى لا يقعوا في المحظور، وفي الوقت الذي كان بعض زملائهم يتحاورون مع رئيس ديوان الوزير، وجدوا أنفسهم تحت رحمة رجال الأمن الذين رفضوا الاستماع لكل مبررات الطلبة، وكان الجواب الوحيد الذي قدمه الأمن أن التعليمات تقضي بمنع أي تظاهرة حتى لو كانت سلمية وبعيدة عن الشارع العام.

من أصدر هذه التعليمات، لا أحد يعرف، لكن ما نعرفه أن سلخ هؤلاء الطلبة الذين هم عماد المستقبل يعني أن بنكيران فهم الأمور بالمقلوب، هؤلاء الطلبة لا يفهمون في أمور الأمن، وكل ما يعنيهم هو منحهم فرصة للدراسة داخل معاهد الهندسة، وفهموا، أن الاحتجاج السلمي هو أرقى مظاهر الديمقراطية، لكن بنكيران كان له رأي آخر.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 231.
الخبر
الصفحة : 5

بعد أن استجاب لدعوتهم بتنظيم مناظرة وطنية حول التعليم

المجلس العالي للتعليم ينتصر للطلبة على الداودي

عبد الصمد بنعباد

استجاب المجلس الأعلى للتعليم للدعوة التي وجهتها له منظمة التجديد الطلابي للمشاركة في المناظرة الوطنية للتعليم التي دعت إليها، وجاء ذلك خلال اللقاء الذي جمعه أول أمس الأربعاء مع ممثلي المنظمة بالرباط في الوقت الذي رفض وزير التعليم العالي لحسن الداودي فكرة المناظرة، مشبها الأجواء التي تقام فيها بـ«الفولكلور».

واعتبر محمد إبراهيمي، رئيس منظمة التجديد الطلابي، أن «استقبال المنظمة من قبل المجلس الأعلى للتعليم في شخص أمينه العام عبد اللطيف المودني ومستشاريه، جاء في سياق رغبة المجلس في التعرف أكثر على طبيعة المناظرة والتصورات التي تحملها المنظمة بخصوص قطاع التعليم والمدرسة الوطنية عموما».

وقال إبراهيمي في تصريح لـ«الخبر»، إن «المجلس سجل عبر هذه الدعوة رغبته في الاستماع والتباحث حول الأفكار التي تخدم قضية التعليم عموما»، معتبرا أن «مجرد اللقاء والتفاعل مع فكرة المناظرة من قبل مؤسسة دستورية هو في حد ذاته عمل إيجابي لا يسعنا إلا أن نثمنه».

وشدد رئيس منظمة التجديد الطلابي على أن «اللقاء شكل محطة دعمت دعوتنا إلى المناظرة كمخرج وحيد لإنقاذ التعليم بالمغرب، على اعتبار أن التجارب الأخرى أدت بنا إلى الفشل».

وفي السياق ذاته انتقد ابراهيمي مقاربة لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العملي وتكوين الأطر، في ما يتعلق برؤيته لإصلاح التعليم العالي، واعتبرها مقاربة مخبرية «ثبتت فشلها».

وشدد إبراهيمي على أن «المقاربة التشاركية هي المقاربة الأسلم وهي التي قدمها النموذج المغربي من خلال الدستور الجديد، والتي رفعت الحكومة شعار تجسيدها من خلال عدة أوراش»، مشيرا إلى أن «المقاربة التشاركية هي التي يحتاجها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل عدم تكرار الفشل».

وأكد المتحدث أن اللقاء، إضافة إلى الدعوة التي سبق للتجديد الطلابي أن أطلقتها من أجل مناظرة وطنية حول التعليم كمدخل لإصلاح المنظومة التعليمية ككل، ناقش كذلك علاقة الطلبة بالمجلس الأعلى للتعليم وفق المقتضيات الدستورية الجديدة، وأيضا الوضعية الحالية للقانون التنظيمي للمجلس، كما بحث اللقاء سبل التعاون والتشاور الممكنة بين المجلس والطلبة في ما يهم أمور التعليم المختلفة سواء جوانبها القيمية أو البيداغوجية.

من جهته، تشبث لحسن الداودي برؤيته لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والمتمثلة في قوله «أومن بمنطق الاشتغال باللجان المتخصصة المتكونة من الخبراء وأهل التخصص».

وسجل في تصريح لـ«الخبر»، أن مشروع إصلاح المنظومة التعليمية ينجزه المختصون، ومن ثم لا مشكل في عرضه على المعنيين بعد الانتهاء منه»، مشددا على أن لجانا متخصصة في وزارته ستدرس كل الإشكاليات وبعد ذلك سيتم جمع عدد من الخبراء من أهل العلم ليناقشهم في ما سيتم التوصل إليه»، معتبرا «أن الأمر في الجامعة يتطلب مخاطبة أهل التخصص».

وقال الداودي: «مع تطور أساليب التواصل الذي لم يعد مرتبطا بالجلوس إلى مائدة واحدة، أو أن يجتمع الناس في العمالات والولايات كما كان في السابق، ومع وجود الأنترنت لم نعد محتاجين إلى المناظرات بشكلها التقليدي».

يذكر أن منظمة التجديد الطلابي سبق أن دعت، منذ السنة الماضية، خاصة عقب مؤتمرها الرابع وبشكل رسمي في بيان 15 دجنبر بالراشيدية، إلى ضرورة تنظيم مناظرة وطنية حول التعليم كمدخل لإصلاحه، وقد وجهت النداء إلى العديد من الهيات الفاعلة وذات الصلة بالحقل التعليمي وفي مقدمتها الوزارة الوصية على هذا الشأن.

التاريخ: 2012/03/02
العدد:..... 8115

الصحراء المغربية

الصفحة: الأخيرة

بقلم : حسن العطافي

h.attafi@lematin.press.ma

المدرسة

نعيش هذه الأيام على إيقاع إضرابات، أصبحت شبه دائمة، ويقف المرء مندهشا أمام هذا الوضع، الذي يطغى عليه تبادل الاتهامات، وإخضاع الأمور الحيوية إلى محاكمات للنوايا.

المثير للدهشة هو أن طرفي النزاع يتركان جانبا القضية الجوهرية، المتمثلة في البحث في الأسباب، التي أدت إلى اتخاذ قرار الإضراب عن العمل، والجلوس سويا لتقريب وجهات النظر في أفق البحث عن حل للأزمة، ويدخلان في صراع آخر ألا وهو التصريحات والتصريحات المضادة بخصوص نسبة المشاركة في الإضراب، وكأننا بصدد مباراة رياضية سينتصر فيها صاحب أكبر حصة.

من بين الإضرابات التي تستأثر بالاهتمام إضراب أسرة التعليم، لأنها تؤثر على الحاضر والمستقبل، فمن علامات تأثيرها على الحاضر، الهروب الجماعي لمن لهم إمكانيات، وفي بعض الأحيان حتى من ليست لهم إمكانيات نحو التعليم الخاص، حيث يدرس التلاميذ في حين يستغل تلاميذ التعليم العمومي يوم الإضراب في خوض مباريات كرة القدم، أو فضاء مآرب أخرى، غير عابئين بالتفاوت الآخذ في الهوة بينهم وبين نظرائهم في التعليم الخاص.

اللافت للانتباه هو أن بعض رجال التعليم أصبحوا يوجهون أبناءهم نحو التعليم الخاص، وفي ملي ذلك حكم سلبي على المدرسة العمومية، بل من بينهم من يضرب هنا ويشتغل هناك.

وفي كل الأحوال يبقى التلميذ الذي يتابع دراسته في التعليم العمومي أول ضحية، شأنه في ذلك شأن المدرسة العمومية، التي كان الانتماء إليها مفخرة، إذ درجنا في السابق على اعتبار المدارس الحرة ملاذ الفاشلين، لكن الذي حدث الآن اختلال موازين القوة، بعد ظهور مدارس خصوصية تراهن على الجودة، ولا تألو جهدا في تنمية مدارك التلاميذ بشكل يدهش الآباء.

لكن ما هو ذنب من ليست لذويهم إمكانيات؟

في نظري بات متجاوزا تكرار الحديث عن أن التعليم والصحة ضرورة و... لكن كيف يمكن لنا أن نؤمن مستقبل بلدنا في ظل اختلال التوازن من حيث مستوى من يتابعون دراستهم في التعليم الخاص، ومن راهنوا على التعليم العمومي.

الإضراب من أجل الحصول على الحقوق واجب، لكنه حين يصبح عادة يفقد أهميته، خصوصا حين نكون بصدد احتجاج فئة معينة حول قضية معينة، فإذا بنا نجد أن الدراسة توقفت في كل المؤسسات، إما لأن البعض استغل الفرصة وانخرط في الإضراب، أو لأن التلاميذ لم يكلفوا أنفسهم عناء معرفة من يضرب ومن لم يضرب، فيدخلون في عطلة مفتوحة، وتصبح مباراة كرة القدم، أو جولة في الأسواق أهم من الدرس، لأنه حتى الآن مازالت المدرسة تشبه السجن بالنسبة إلى التلاميذ المجتهدين والكسالى على حد سواء، وبالتالي لم تتحقق أمنية المدرسة التي قالت لنا في درس المحفوظات:

أنا المدرسة اجعلني
كأم لا تمل مني
ولا تفزع كما خوذ
من البيت إلى السجن ●

1/2

التاريخ:2012/03/02
العدد : 513

الأيـــــــــام

الصفحة : 3

بعبع المجلس الوطني

■ نور الدين مفتاح

nafaac02@yahoo.fr

الذين عبروا عن تخوفاتهم من مشروع قانون المجلس الوطني للصحافة هم على صواب، فهيئة لتنظيم المهنة عبارة عن مجلس أخلاقي تثير في بلد سائر في طريق النمو الديموقراطي التوجس من أن تصبح الأداة النبيلة عصا في يد الدولة تضرب بها الزملاء في الصحافة بعضهم ببعض.

ولكن هذه التخوفات المشروعة تبقى لحد الآن ناجمة عن عدم المعرفة الدقيقة بمضمون هذا المجلس واختصاصاته، مما يبرر أيضا تخوف الدولة وتوجسها من مهنة ستأخذ لا محالة جزءا من اختصاصاتها، وعلى رأسها تسليم بطاقة الصحافة من طرف المهنيين المنتخبين لزملائهم في المهنة.

وللإنصاف، لابد أن نقول إن مطلب التنظيم الذاتي كان دائما مطلبا للمهنيين وليس للدولة، وعندما كانت النقابة الوطنية للصحافة المغربية تضم الصحافيين والناشرين أسست لجنة لأخلاقيات المهنة كانت تضم في عضويتها المرحوم المهدي بنونة مؤسس وكالة المغرب العربي للأنباء ومشيشي العلمي المدير الأسبق للمعهد العالي للصحافة وذ. العربي لمساري وغيرهم، وتزامن تأسيس هذه الهيئة مع الصعود الصاروخي حينها لصحافة الرصيف، حيث كان شخص واحد مثلا يصدر عشرة عناوين أسبوعية لا تتحدث إلا عن الفضائح والجرائم والأخبار المختلقة، مما كان يجعل الصحافة الجادة في البلاد تعجز عن التصدي لهذه الظاهرة في حينها، والمؤسف أن لجنة النقابة عجزت بدورها عن أن تكون هيئة ذات سلطة معنوية قوية تستطيع التصدي بحزم لهذه الانزلاقات المرتبطة أساسا بعلاقة الصحافة بالمجتمع.

ولم يستسلم المهنيون في هذا المجال وأسسوا بعد ذلك هيئة أخلاقيات موسعة ضمت ناشري الصحف والصحافيين والمنظمات الحقوقية، إلا أن اللجنة أيضا فشلت وظل ضلع من أضلع المسؤولية في العمل الصحافي معطوبا.

إن هذه الأمثلة كنا كمهنيين نَسُوقها دائما عندما يعتبرنا بعض النافذين أو السياسيين مارقين ومتحللين من أي التزام وغير مسؤولين، لقد كنا طلاب مسؤولية لأننا واعون أننا نشتغل على مواد خطرة يمكن أن تهدم حيوات وتسبب أضرارا للمواطن لا يمكن جبرها، ولكننا أيضا ظللنا دائما طلاب حرية مصونة، ليس من أجل رفاهيتنا، ولكن من أجل القيام بواجبنا في الرقابة على ممارسي الشأن العام وتمكين المواطن من المعطيات المسترسلة التي تجعله على بينة مما يجري في الفضاء العام وتخول له تكوين قناعته ودفعه للمشاركة الواعية في العملية الديموقراطية، لهذا يجب أن تكون المواد التي تقدمها لهذا المستهلك الإعلامي تتوفر على صفة الامتياز، أي المهنية وأخلاقيات المهنة.

ومع حكومة إدريس جطو وعقب الخطاب الملكي لسنة 2004، تم أولا توقيع اتفاق إطار بين نقابة الصحافة وفيدرالية الناشرين ووزارة الاتصال، ثم خرج العقد البرنامج إلى الوجود لتأهيل المقاولات الصحافية، وتم توقيع اتفاقية جماعية مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية أصبح احترامها شرطا للحصول على دعم الدولة. جاء هذا بعد مناظرة الصخيرات لسنة 2005، وبعد هذا بقليل بدأت المناقشات الماراطونية لما سمي آنذاك بمدونة الصحافة التي كانت تضم قانون الصحافة المعدل والمجلس الوطني للصحافة والقانون الأساسي للصحفي المهني. مجلس الصحافة حينها كانت فيه تمثيلية مختلطة تضم 10 مهنيين منتخبين مناصفة بين الصحافيين والناشرين وخمس شخصيات يعينها الملك، ونظرا للسقف السياسي الذي كنا نتحرك فيه فقد قبلت هيئاتنا التمثيلية صيغة هذا المجلس، على أن يتم اقتراح الشخصيات الخمس من طرف المهنيين، وخضنا بعدها في مناقشة قانون الصحافة، ولم يبق هناك من اختلاف سوى على أربع نقاط، وخرجت حكومة جطو ومعها نبيل بنعبد الله لتأتي حكومة عباس الفاسي ومعها خالد الناصري كوزير للاتصال

فجمد كل شيء إلى أن جاء الربيع العربي.

لقد استقر رأي المنظمات المهنية الأكثر تمثيلية للصحافيين على أن الحل لهذه المعضلة في المهنة هو أن نبدأ بالمجلس الوطني للصحافة، وقامت النقابة الوطنية للصحافة والفيدرالية المغربية لناشري الصحف بمرافعة أمام لجنة السيد المنوني لصياغة الدستور من أجل تضمين هذا الأخير مقتضى يتحدث عن المجلس الوطني للصحافة، ومذكرتا الهيئتين للجنة تشهد على ذلك، وكانت النتيجة أن تمت بالفعل دسترة التنظيم الذاتي للمهنة باستقلالية وديموقراطية، وهنا، وبعيد التصويت على الدستور المعدل، بادر المهنيون إلى إعادة صياغة مشروع قانون للمجلس الوطني للصحافة بالاستعانة بخبرائها وتم تسليمه للوزارة السابقة التي كانت في آخر أيامها، ومع الوزارة الجديدة تحرك القطار بسرعة مع تقارب في وجهات النظر، ومع صفارات هذا القطار كان من الطبيعي أن تتحرك الرهبة، وهو شيء مشروع.

من العبث بعد هذا العرض الكرونولوجي المختصر أن نقول إن مجلسا أخلاقيا هو مؤامرة من الدولة على الصحافة، وإلا لكانت هذه العقود التي كنا نريد فيها مجلسا هي بمثابة عقود الغفلة أو التواطؤ، وأنا أنزه هيئات ومهنيين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة من أن يكونوا متآمرين وبدون مقابل، فجل دول العالم، الديموقراطية منها على الخصوص، لها مجالس صحافة ولها حساسية خاصة مع عدم احترام أخلاقيات المهنة، فلن يرضى أحد من الصحافيين الخلص أن يتم ضرب الضمير المهني وتمريغ شرف المهنة في التراب فقط بسبب شبهة القمع بالوكالة، ولذلك علينا أن نفتح نقاشا عاما واسعا حول الموضوع بالموازاة مع المناقشات الدائرة حاليا بشكل رسمي بين الإدارة وممثلي المهنة، فقوة المجلس من قوة الالتفاف حوله، وهو في نهاية المطاف بأضلاعه المتعددة من تنظيم وتأهيل وتكوين ووساطة وتحكيم وضبط لن يكون بالقطع إلا في صالح القطاع، ولكم واسع النظر.

43

التاريخ: 2012/03/02
العدد. 2391

النهار المغربية

الصفحة: 1

افتتاحية

لعب وزراء العدالة والتنمية

الحركات التي يقوم بها وزراء بنكيران شبيهة بمراهقة متأخرة أو لعب الدراري، لكنه لعب بالمفرقعات والنار، والدراري إذا تركوا لحالهم يخربون البيت وما فيه، حتى اصبحنا لا نميز بين الإمساك بوزارة وقطاع مهم وبين الإمساك بلعبة عاشوراء خارقة. وهناك إفلاس حتى على مستوى إتقان أدوات اللعب.

البداية بكبيرهم الذي علمهم اللعب عبد الإله بنكيران، رئيس الحكومة. انعم وأكرم بالمنصب، فهو أول من بدأ حكايات البهرجة والمسرح المتنقل، واستهل مساره في الحكومة بتكرار النكت الحامضة التي لا تضحك إلا من تنطلي عليه حيل المكر الديني، واستلذ لفترات متعددة حتى اصبح نجما في الشعبوية والتفاهة السياسية.

ولما استأنس واستيقنت نفسه نزل من برج الحكومة الى معشر العاطلين بوزارة التربية الوطنية ومنتدب حالة البطالة وطلب منهم تجريب الرقم وترك لديهم "كارت فيزيت"، وبالمناسبة في بلدنا زيارة يعني كل من يحملها فهو يعرف رئيس الحكومة وعليه ان يستقبله. وقد يقوم رئيسنا في الحكومة بذلك لانه لحد الآن مازال مياوما على باب الله.

ووعدهم بالحوار والنزول عندهم والاستماع إليهم وتحقيق مطالبهم، فكان اول وعد اخلفه رئيس الحكومة، ولن نستعمل صفته الدينية كداعية مؤسس للجماعة الإسلامية لأن إخلاف الوعد في المفهوم الديني قبيح وفي المفهوم السياسي مزلة تسقط صاحبها، فلم ينزل لمحاورتهم ولم يكلمهم بتاتا.

وكان الوقت الذي ضربه للعاطلين هو نفسه الوقت الذي ضربه للمحتجين في تازة، فلا هو نزل محاورا في الرباط ولا هو طار إلى تازة للاستماع لناسها، فارتبك خطابين ادى المغرب ثمنهما، فالعاطلون اعتبروا الحكومة غير جادة حتى في الحوار فأغرقوا الرباط بالاحتجاجات غير المعقولة التي عطلت العديد من المرافق، وتازة اشتعلت نيرانا يتحمل مسؤوليتها بنكيران "الشعبوي" وكانت النتيجة لغة اعتقالات وأحكام قاسية واستمرار المشكل وتخريب ممتلكات عمومية.

ولن تجد ثانيا له في اللعب غير مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، الذي "قال لينيكران متعرف، والو"، وجمع بين الوزارة والمناورة والمعارضة وكل الفعال التناقض. في البداية استقبل زبناء السابقين في مكتب المحاماة من عائلات السلفية الجهادية، ووعدهم خيرا، واقترح بمناسبة المولد النبوي الشريف أسماء الشيوخ ليبالوا العطو بعد ان قدم ضمانات في حقهم فأثبتوا انه لم يكن محقا فيها، وخرج الشيوخ وازدادت حدة بعض التصريحات التكفيرية.

واحتفى الرميد بزبنائه المفرج عنهم في حفل حضره مسؤولون من حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح وحثهم على "ان يدخلوا سوق راسهم" كي يساهموا في إطلاق سراح الباقين، وما قام به هو استمرار لبكائياته امام سجن سلا والبرلمان ووزارة العدل.

لكن بعد خروج شيوخ السلفية الجهادية بدات تيارات متطرفة تخرج عن الطريق وتطلق التصريحات الدموية وتصدر البيانات التكفيرية، وتحتج هنا وهناك باسم الحرية التي الصقوا اسمها بالعدل رغم كفرهم بالحرية والديمقراطية. والرميد هو الذي جرأ هؤلاء على المؤسسات التي أطلوا كفرهم بها.

ولعب الرميد، هو الذي انهى السلم الاجتماعي بالوزارة حيث يتفق مع النقابات بالليل وينكر ذلك بالنهار. ومن مقامه بجنيف أعطى أوامره الصارمة لعدم الحوار مع اي "قندوح".

وبعد ان ينهي لعبه بالنار يعود ليرش الماء على النار، وهذه المرة عندما استغل سلطاته لتحريك الجهاز القضائي لتدوين تبرعه بأعضائه مضيعا بذلك مصالح المواطنين.

اما ثالث القوم، فهو الوزير الذي تنعته الأخوات البرلمانيات بالمشاغب الحبيب الشوباني، الذي بدل ان يقول بصريح العبارة "المهرجانات حرام"، تذرع بالمال العام رغم أن المهرجان لا يأخذ سنتيما واحدا من الدولة. والنقط الإشارة بسرعة القياسي في الحركة والحزب الأمين بوخبزة الذي دعا باللعنة والويل والثبور على من صوت لصالح دعم مهرجان العاهرات الذي ليس سوى مهرجانا للنساء. وفي ذلك دعوات تحريضية خطيرة تستبطن التكفير والقتل.

أما رابع القوم، فهو الوزير المتواضع جدا، الذي لم يحدد متى كان كبيرا، عزيز رباح، الذي يختزل الإصلاح في ركوب سيارة كونغو والقطار وتدشين الروميبوانات. وهذا قصته مع الوزارة مقلوبة لكن تتضمن نوعا من اللعب مثل لعب الدراري، فقد قال، إنه سيكشف عن لائحة المستفيدين من رخص النقل، وهو الفتح المبين للوزير الإسلامي، وهي لعبة فيها من قلة الحياء الشيء الكثير، لانها موجهة لرأي عام ليست له وسائل التدقيق في المعلومة، فأصحاب الرخص حصلوا عليها من وزارة النقل وفق دفتر تحملات بعد انتهاء مرحلة رخص الامتياز التي كان يحصل عليها المقاومون، فما الجديد إذن؟ وماذا بعد الإعلان؟.

اما مصطفى الخلفي فهو أصبح وزيرا للمنع وإصلاح الإعلام عن طريق الإعلام الرقمي الافتراضي، مع العلم ان المشروع الحقيقي للوزارة لم نسمع له حسيسا.

ونكتة وزراء العدالة والتنمية هي لحسن الداودي، الذي يحكي العاملون معه أن يخلط بين التفكير بصوت مرتفع واتخاذ القرارات، فلكثرة ما يحشر نفسه في الصغيرة والكبيرة يظن أن كل اقتراح قابل للتنفيذ ويصرح به للإعلام. وهو الآن في ورطة، و"المية تكذب الغطاس".

في الواقع وزراء العدالة والتنمية وأطر الحزب يعكن أن ينطبق عليهم المثل المغربي "سبعين في شريط" لا يختلفون في شيء، ويتفقون على التفكه.

المغاربة الذين انتخبوا حزب العدالة والتنمية انتخبوه ليذهب مباشرة لرئاسة الحكومة لا إلى ساحة جامع الفنا مع الاعتذار للرواة بهذه الساحة.

التاريخ :2012/03/02
العدد: 2844

التجديد

الصفحة :1

مع الحدث

حماية القاصرات واجب الدولة والجمعيات

الفضيحة الجنسية التي كشفتها وسائل الإعلام والتي تهم تلميذات قاصرات يدرسن في ثانوية بالرباط، وإقدام شاب على استدراجهن واحدة تلو الأخرى وتصويرهن في غفلة منهن في أوضاع إباحية ومحاولته ابتزازهن لاستدرار الأموال منهن، تنضم إلى بقية الاختلالات القيمية التي تهدد الأمن المجتمعي.

فليست هذه هي القضية الوحيدة التي يعاني منها النسيج المجتمعي، فهناك ظاهرة المخدرات التي تنتشر في أوساط الشباب، وبشكل خاص في أوساط التلاميذ، تنضاف إليها شبكات الدعارة التي تمارس أشكالا من الإغراء لاستدراج الفتيات وتسفيرهن خارج الوطن للتجارة بأجسادهن، ناهيك عن الشبكات التي تستغل القاصرين والقاصرات في الجرائم الجنسية الإلكترونية، وظواهر العنف وتنامي منسوب الإجرام.

هذه الظواهر المتعددة الأنواع، والتي تتوحد عناوينها في استهداف النسيج المجتمعي وتهديد المنظومة القيمية تعيد طرح سؤال الحماية المجتمعية، والدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع لتحصين أبنائه من هذه الظواهر.

المشكلة أنه ليس الضحايا وحدهم هم الذين يدفعون ثمن تناسل هذه الظواهر واطرادها، وإنما الأمر يتعدى ذلك إلى استهداف الأمن المجتمعي برمته، مما يطرح تحديات كبيرة يطلب من الدولة والمكونات المدنية على حد سواء الاضطلاع بالإجابة عنها.

لقد تعودت الثقافة السائدة على إلقاء كل المسؤولية على الدولة في شخص أجهزتها الأمنية والقضائية، وإعفاء المجتمع من أي دور يمكن أن يضطلع به للإجابة على هذه التحديات مع أن ظواهر كثيرة مثيلة لا يتم كشفها من قبل أجهزة الأمن، أو على الأقل لا تعرف طريقها إلى المتابعة القضائية، فهل يجرد المجتمع من أدوات الحماية والاحتجاج المدني؟ أم يعطل كل الأدوات التي يملكها في الدفاع عن منظومته القيمية والقانونية، وينتظر تدخل الدولة؟ أم أن للمجتمع، وبشكل خاص الأسر المتضررة، الحق في أن تنتج أشكالا قانونية من الفعل المدني الذي ينبه الدولة على ضرورة القيام بواجبها في تحصين المؤسسات التعليمية من كل أشكال الاستغلال الجنسي التي قد تمارس على القاصرات؟

إن القوانين والالتزامات الدولية التي عقدها المغرب بشأن حماية القاصرين والقاصرات من المخدرات والدعارة والاستغلال الجنسي والعنف وغيرها من الجرائم، لا تضع العبء فقط على الدولة، وإنما تحمل المجتمع نصيبه من المسؤولية، ليس ليكون بديلا عن الدولة في القطع مع هذه الظواهر، ولكن على الأقل لينتج المبادرات والحراكات التي تنبهها على ضرورة التحرك السريع والصارم للتصدي لها، وتخلق حالة يقظة عامة في المجتمع تمثل بها العين التي تدل السلطة التنفيذية على الانتهاكات والجرائم التي تقع بحق القانون.

إن أي فعل مدني بطبيعة سلمية ينبه الدولة إلى واجبها للتصدي للظواهر الغريبة التي أصبحت تشاهد أمام بوابات المؤسسات التعليمية لجدير بأن يعزز الشراكة والمقاربة التكاملية بين المجتمع والدولة لمواجهة هذه الظواهر.

بلال التليدي

45

التاريخ:2012/03/02
العدد: 6575

بيان اليوم

الصفحة:1

يومنا

المهرجانات

محنات الرقاص

ليست النقاشات والهجومات الإعلامية التي تستهدف بين الفينة والأخرى المهرجانات الفنية قضية عابية أو مجرد كلام او نزوة عابرة، ولذلك، كما أن جر النقاش وتكبيله داخل المعجم الديني والاخلاقي يعتبر لعبة خطيرة ولامسؤولة.

الدفع بقضية تمويل بعض المهرجانات من المال العام، وحتى من دون اي تدقيق في صحة ذلك، وربط الأمر بتشغيل العاطلين، او بتمويل انجاز البنيات التحتية في المناطق النائية، ثم الإنتقال في نفس السياق إلى توزيع اللعنات على منظمات مهرجان فني في تطوان، هي أساليب لا يمكن القبول بها، ويجب رفضها بقوة، والتنديد بأصحابها.

لن تكون المهرجانات الفنية دابة احد ليمتطي ظهرها من أجل تاكيد (نظافة) متوهمة، او إبراز فضيلة شعبوية ضيقة النظر والأفق.

إن المهرجانات الفنية والثقافية تندرج ضمن تجليات التعبير عن الدينامية الثقافية المميزة لمجتمعنا المنفتح والمتعدد والمتسامح، كما أن العديد من هذه التظاهرات تمثل روافد اساسية للتنمية المحلية في كثير من المناطق، فضلا على انها تمكن فنانين مغاربة من التلاقح والتفاعل مع زملائهم الأجانب.

حقا تحتاج بعض المهرجانات إلى تحقيق جدي ونزيه بشأن أشكال تنظيمها ومصادر تمويلها وطرق صرف اعتماداتها ومستويات برمجتها، وبالتالي تفعيل حكامة جيدة في كامل منظوماتها التدبيرية والبرنامجية، حيث أن هذه المهرجانات يجب أن تحتفي فعلا بالمبدع المغربي، وبالإبداع المغربي، وتساهم في تحفيز الإنتاج الوطني المتنوع، ومن ثم تمكين الصناعة الفنية المغربية من امتلاك التكنولوجيا وباقي مقومات النهوض الذاتي... كل هذا صحيح، لكن إنجاح رهاناته لا يتم بالتهديد وبالتلويح بالمنع وبلعن المنظمين، وإنما بموضعة النقاش في عمق الفن والثقافة، وترك الأمور لذوي الاختصاص والمعرفة، وايضا استحضار الأفق الديمقراطي الحداثي المنفتح لمجتمعنا، ولمشروعنا التنموي.

إن تنظيم المهرجانات الفنية والثقافية، ومختلف الديناميات المرتبطة بقطاعات الثقافة والإبداع والفنون والصورة، هي ايضا تمثل قطاعا تنمويا، ويعني مئات المواطنات والمواطنين، من فنانين وتقنيين ومقاولات صغيرة، وهذه المجموعة البشرية كلها، من واجب الحكومة الاهتمام بها، وبعث إشارات التطمين لها حول عملها الذي هو مصدر عيشها، وحول ما تعده لها الحكومة من مخططات وإجراءات وبرامج لتاهيل القطاع القادر بدوره على توفير فرص شغل مهمة. ومن اول مطالب هذا القطاع والمشتغلين به، تكريس الحرية اولا وقبل كل شيء، والاحتفاء بحريات الإبداع والتعبير والرأي، واحترام التنوع والاختلاف في ساحتنا الثقافية والفنية والإعلامية.

امس تندنا وتبهنا إلى (الجان) تخرج على الناس في بعض مناطق المملكة لتطبق فيهم قوانينها الخاصة، وقد اصدرت وزارة الداخلية بلاغا في الإطار نفسه، واليوم نندد باصوات تكاد تكون هي الأخرى (الجانا) تريد تطبيق قوانينها وأفكارها الخاصة في حق الفنانين والمبدعين، وضد المهرجانات...

الخرجتان معا تسحبان إلى جر بلادنا إلى ... الخلف، ونحن نرفض ذلك، ولا نقبل به.

التاريخ: 2012/03/02
العدد: 691

أخبار اليوم المغربية

الصفحة: 1

افتتاحية

عيد ميلاد سعيد «أخبار اليوم»

■ توفيق بوعشرين ■

بهذا العدد نطوي صفحة السنة الثالثة من عمر هذه الجريدة ونفتح الصفحة الأولى من السنة الرابعة. على مدار ثلاث سنوات تطورت هذه الجريدة شكلا ومضمونا، طباعة وتوزيعا ومبيعات. واكبت هذه الجريدة، بطاقمها الشاب، مغربا يتحرك تارة إلى الأمام، وأخرى إلى الوراء. صدقت في ما وعدت به قراءها في العدد الأول، عندما جاء في افتتاحيتها: «إننا في هذه السفينة نلتزم، أمام القراء، بمبدأين لا ثالث لهما: مبدأ أخلاقيات المهنة التي تنتسب إلى قبيلتها ونمثل نبل رسالتها، ثم مبدأ احترام ذكاء القراء وحقهم في المعرفة التي تشكل أساس الرقابة على السلطة».

دفعنا مقابل هذا الالتزام ثمنا باهظا: صادروا «أخبار اليوم» في نسختها الأولى دون وجه حق بدون حكم قضائي يشترطه القانون لوقف صدور أية مطبوعة، ثم ختموا بالشمع الأحمر مقر الجريدة سنة 2009 دون حكم قضائي، ثم حكموا على مدير المؤسسة ورسام الكاريكاتير فيها، الزميل خالد كدار، بأربع سنوات حبسا لكل واحد منهما، و370 مليون سنتيم غرامة، وتعويض للأمير مولاي إسماعيل عن رسم بريء جرى تأويله لحسابات أخرى من أجل تصفية الحساب مع هذا المنبر لجرأته واستقلاليته...

ضمدنا جراحنا ورجعنا للصدور، وكانت أكبر هدية نتلقاها من قرائنا هي الثقة التي وضعوها في هذه التجربة، وسمحوا باستمرار إطلالتها كل صباح بمنتوج صحافي نسعى قدر استطاعتنا إلى جعله محترما ومتنوعا وموضوعيا وفي خدمة الرسالة الأم للمهنة: الدفاع عن الإصلاحات، تعميق مسار الديمقراطية، فضح الفساد، إزعاج الاستبداد، والدفاع عن حق المواطن في أن يعرف أكثر، ويفهم خلفيات القرارات والسياسات والمصالح المتضاربة.

عندما هبت رياح الربيع العربي كنا في الموعد، وكنا من القلائل الذين رأوا في هذا الحراك موجة رابعة من الديمقراطية العربية ستجعل تاريخ العرب والمغاربة يعترف بما قبل وما بعد الربيع الديمقراطي هذا. واكبنا، ولا نزال، حركة 20 فبراير حتى اتهمت جريدتنا بأنها الناطق الرسمي باسم هذه الحركة لكثرة ما فتحنا أذرعنا لها، واستضفنا رموزها، ودافعنا عن حقها في أن تكتب تاريخا سياسيا جديدا في بلاد اغتيلت فيها السياسة، وانزلقت فيها السلطة إلى إحياء الاستبداد الذي تنكر في أشكال ناعمة...

كنا من المؤمنين بضرورة التغيير وإعطاء صناديق الاقتراع حق اختيار من يحكم، بعيدا عن «مخططات» إعادة إحياء حزب الدولة في السياسة كما في الاقتصاد. للأسف، لم يستوعب عقل السلطة أن تكون الصحافة محاميا يدافع عن الإصلاحات الليبرالية لأنها تفتقر إلى الروح الرياضية وإلى احترام قواعد اللعبة. اعتبرنا من أعداء الدولة، واستحل دمنا، ومن هنا ولدت مخططات محاكمتنا بتهم الحق العام الباطلة بعدما فشلت محاكمات الرأي، وملفات هذه «الفضيحة» مازالت في عهدة محكمة النقض لا تريد أن تتحرك لإحقاق الحق...

إننا نحترف مهنة عالية المخاطر في المغرب، ولا توجد أية شركة تأمين مستعدة لمنح أحد من الصحافيين بوليصة تأمين من هذه المخاطر. أملنا أن يخرج مجلس وطني للصحافة يرعى حرمة هذه المهنة التي صارت مبتذلة، ويدافع عن شرفها ضد الدخلاء وضد صغور سلطة المال والسياسة على حد سواء. وأملنا، ثانيا، أن تمتلك حكومة بنكيران الشجاعة لوضع قانون جديد للصحافة يلغي العقوبات الحبسية جميعها، ويؤسس لعهد جديد في رحاب صاحبة الجلالة. وأملنا، ثالثا، أن تتطور الثقافة السياسية لدى النخب والمجتمع والأحزاب حتى يتسع صدرها لنقد الصحافة وشغب الصحافيين.

47

التاريخ:2012/03/02
العدد 3697

الصبـــــــاح

الصفحة:1

افتتاحية

■ د. عبد المنعم دلمي

جهالة

هل أصبح الجهل يدير الشأن العام؟ لقد هاجم وزير العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني (هكذا!) مهرجان «موازين»، مبديا بذلك جهله بالواقع، وهي جهالة يمكن أن تبعث على الاستغراب عندما يتعلق الأمر بإنسان عاد، لكنها تصبح مقلقة إذا كانت نابعة من وزير، إذ اعتبر أن المهرجان مضيعة للمال العام، مستعرضا، بطريقة لا تخلو من ديماغوجية، ما يمكن فعله بهذا المال.

ألا يعلم الوزير أن مهرجان «موازين» يمول عن طريق محتضنين، ومن خلال مبيعات التذاكر، وأن الجمعية المشرفة عليه جمعية خاصة، وأن الأمر عاد بالمغرب؟

إن إقبال جمهور بمئات الآلاف على ساحات العرض، أثناء هذه التظاهرة، يعكس نجاحها والإعجاب الشديد الذي تلاقيه. هذا يؤكد، أيضا، أن الغالبية العظمى من الشعب المغربي، حافظت على عشق الحياة، وتريد الحفاظ عليه مستقبلا. فـ «موازين»، على غرار كل مهرجانات المغرب، يجلب مئات الآلاف من الأسر. وهذا الجمهور يستحق أن تخصص من أجله المقاولات المحتضنة موارد لهذه التظاهرات ولو لم يرق ذلك السيد الوزير.

إن خرجة الوزير، إضافة إلى أنها تعكس جهله، تثير المخاوف، لأنها تسعى إلى إظهاره بمظهر المستأسد، بهدف لجم الشعب المغربي.

منذ التصويت على التصريح الحكومي، لا تتوفر الحكومة، بعد، على برنامج عمل لتنفيذه، فهل تسعى، من خلال هذه الخرجات، إلى تهريب النقاش من خلال التركيز على نمط حياة المغاربة؟ إن الحزب الذي فاز بالأغلبية قد يشكل مصدر انزعاج حقيقي، فتصريحات أحد وزرائه حول نمط حياتنا تطرح أكثر من علامة استفهام.

لا شك أن العدالة والتنمية هو الحزب الأول، لكنه لم يحصل إلا على ربع أصوات الناخبين، الذين لا يصل عددهم إلى نصف عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية. هؤلاء لا يمثلون، بدورهم، سوى نصف المغاربة، ما يعني أنه ليس الحزب المهيمن. والمجتمع المغربي لا يعطيه الحق في أن يلعب دور الرقيب.

48

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Vendredi 2 mars 2012 **Numéro : 4247**

Titres	Page
• Point de presse	1
• Portrait : Mohamed El Ouafa	3
• Point de vue	5
• Dossier : Comment les Marocains éduquent-ils leurs enfants	8
• France : Les internats d'excellence	16
• **Editoriaux**	18

Division de la Communication -Service de Presse
Tél. : 0537 687 252 Fax : 0537 687 255

Date 02/03/2012
N : 635

LE REPORTER

PAGE: 9

ECOLE MAROCAINE

Mohammed El Ouafa, ministre de l'Education nationale, promet de redonner confiance au corps enseignant, stabiliser les manuels scolaires et, surtout, garantir la bonne gouvernance.

Ce qu'El Ouafa critique et ce qu'il promet

Les dix années passées en tant qu'ambassadeur du Maroc en Inde et au Brésil, n'ont pas changé l'homme. Mohammed El Ouafa, ministre (istiqlalien) de l'Education nationale, est resté fidèle à lui-même: franc et déterminé. Il l'a démontré lors de sa première sortie médiatique consacrée à l'information des médias de la politique qu'il entend mettre en œuvre pour conférer un souffle nouveau à l'éducation nationale que les autres ministres qui l'ont précédés n'ont pas réussi à remettre sur pied.

El Ouafa annule l'école modèle

Critiquant la politique de son prédécesseur, El Ouafa s'en est franchement démarqué en invoquant la nécessaire bonne gouvernance de ce département qui, a-t-il dit «passe par l'annulation de l'école modèle, Madrassat Attamayouz, dont la création est estimée à 4 milliards de centimes». Et de révéler, visiblement scandalisé: «D'autres écoles ne disposent même pas de quoi réparer leurs toilettes». C'est pour cela, a-t-il matraqué, que «j'ai mis fin à ce projet d'école d'excellence et de lycées de réforme. Ces écoles et lycées pourraient être source de tension entre les élèves».

Non aux écoles pour fils de notables!

Prônant la bonne gouvernance, le ministre de l'Education nationale a charmé la nouvelle génération de journalistes qui n'ont jamais assisté à ses interventions musclées du temps où il était député istiqlalien. Il a tiré sur la corde sensible: «Il n'est plus permis dans ce nouveau Maroc démocratique de créer des établissements scolaires qui favoriseraient les enfants des notables (Al Aâyane), des bourgeois ou des hommes influents». Le discours tranchant et les termes minutieusement choisis, El Ouafa a promis de rompre avec toutes les pratiques fallacieuses et autres fausses dépenses. «Nous sommes, a-t-il tenu à préciser, dans une situation économique et financière difficile et le gouvernement est soucieux de maintenir les équilibres macro-économiques».

Lourdeur administrative

Dans le souci de remettre de l'ordre et de redonner confiance dans l'enseignement et les enseignants nationaux, le ministre a tiré à boulets rouges sur l'administration de ce département. Il s'est démarqué de la lourdeur administrative à qui il a reproché un excès de circulaires et a avoué sans complexe que «parfois, je n'y comprends rien, moi qui suis pourtant enseignant universitaire». Et il s'est opposé catégoriquement à ce que l'administration dicte aux délégués régionaux et aux directeurs des établissements scolaires «ce qu'il faut faire, ne pas faire ou comment le faire, y compris les emplois du temps qui doivent être faits par le corps enseignant qui est le mieux apte et qui doit reprendre en mains la profession». El Ouafa a promis une plus grande marge de liberté aux délégués régionaux et aux directeurs des établissements, une manière de redorer le blason de l'école marocaine.

Réactiver le Conseil supérieur de l'Enseignement

El Ouafa a aussi promis de réaliser le Conseil supérieur de l'enseignement, une instance, a-t-il expliqué, consultative mais ses recommandations seront astreignantes; une sorte de «petit parlement où seront débattues toutes les problématiques du chantier éducatif, à tous les niveaux, du primaire au supérieur».

Un statut du corps enseignant

La deuxième annonce non moins pertinente concerne, selon le ministre, la prochaine promulgation d'un statut du corps enseignant. El Ouafa a chuchoté un message facile à décoder, suggérant d'éviter les surenchères corporatistes et rappelant que l'augmentation en 2011 des salaires et des indemnités a coûté à l'Etat 3.568 MDH. Le programme d'urgence 2009-2012, a pour sa part coûté près de 30 milliards. El Ouafa, en fin stratège, a eu des mots rassurants pour le personnel de son département comme pour les parents d'élèves: il a promis de ne rien chambouler et de garder les mêmes manuels scolaires. «On les change plus qu'il n'en faut», a-t-il fait remarquer■

MN

Date 02/03/2012
N 16670

L'OPINION

PAGE: 3

Mohamed Louafa :

Le plan de réforme du système éducatif est basé sur la réhabilitation de l'école publique

Le plan de réforme du système éducatif est basé essentiellement sur la réhabilitation de l'école publique, a affirmé le ministre de l'Education nationale, Mohamed Louafa, soulignant la nécessité de faire une évaluation globale de ce système.

M. Louafa, qui était l'invité de l'émission «Questions et points de vues» (Qadaya wa Arae) diffusée mardi soir par la chaîne Al Oula, a indiqué que le Plan, élaboré suite à des concertations entre l'ensemble des acteurs et intervenants du secteur, vise également à renforcer la stabilité des programmes scolaires.

Le ministère a pris une batterie de mesures visant le renforcement de l'école publique, portant notamment sur la suppression de «l'école de l'excellence» et des lycées de référence, qui sont, selon le ministre, des mesures «discriminatoires» qui ont coûté plus de 40 millions de dirhams à l'Etat.

Le ministre a tenu à saluer le «bon rendement» de l'école publique, relevant à cet égard que plusieurs lauréats de cette école ont pu accéder à de prestigieux instituts et écoles au Maroc et à l'étranger.

Pour M. Louafa, la réhabilitation de l'école publique veut dire également promotion des conditions des enseignants, précisant que son département est en train de préparer le statut de cette catégorie et se penche sur la régularisation à l'horizon 2013 des enseignants classés à l'échelle 9.

Il a rappelé l'abrogation des notes 122 et 204 relatives à la gestion du temps scolaire et à la pédagogie de l'intégration, notant que cette action est à même d'élargir les prérogatives des directeurs d'écoles et du corps enseignant en matière de gestion de l'emploi du temps.

En ce qui concerne la charte nationale d'éducation et de formation, M. Louafa a mis l'accent sur l'importance du rôle du Conseil supérieur de l'enseignement qui constitue un mécanisme de mise en oeuvre de ce texte, soulignant que le ministère est en train de réviser la loi qui régit ce conseil, une action qui requiert la participation de toutes les parties concernées.

Les participants à cette émission ont été unanimes sur le fait que les problèmes dont souffre le secteur requiert l'implication de tous les acteurs pour la promotion du secteur de l'éducation et la satisfaction des attentes des citoyens.

Ils ont également souligné la nécessité de faire une évaluation de toutes les étapes de réforme du système éducatif sur la base d'une approche «cumulative» et la recherche de nouveaux moyens pour renforcer la stabilité de l'école marocaine.

2

Date 02/03/2012
N : 132

LE TEMPS

PAGE: 27

PORTRAIT

MOHAMED EL OUAFA

El Ouafa... Ou la diplomatie au chevet de l'enseignement

Leader de la Jeunesse et des étudiants, fin politique, habile diplomate, son parcours et son expérience des dossiers sensibles l'ont amené, comme une évidence, à prendre les rênes du ministère de l'Education. Tout un programme.

Par Abdelali Darif Alaoui

«*Je n'ai pas peur de le dire, nous n'avons pas d'argent*». De pareils mots dans la bouche d'un autre ministre auraient sans doute soulevé un tollé, mais quand il s'agit de celui de l'Enseignement (un poste qui engloutit des milliards de DH rien qu'en frais de fonctionnement), la pilule passe. Surtout que l'homme qui soutient ces dires ne se drape pas dans les oripeaux d'une langue de bois qui ne dit rien ou presque. En ces temps de disette budgétaire, Mohamed El Ouafa compte bien ménager la chèvre et le chou pour boucler son premier exercice budgétaire. L'affaire n'est pas gagnée d'avance, car les diplômés chômeurs et les syndicats l'attendent au tournant, mais Mohamed El Ouafa est habitué aux missions difficiles.

Action / Réaction

À sa première sortie médiatique, il décide de réanimer le Conseil supérieur de l'éducation et de la formation qui ne s'est pas réuni depuis 2008. Il donne également la priorité aux compétences marocaines en annulant les accords signés avec les bureaux d'études étrangers «*qui ont voulu tester sur les Marocains une pédagogie qui n'est pas appliquée dans les pays développés*». Fortement attendu par les syndicats, qui ont causé de graves perturbations du cycle scolaire l'année dernière, M. El Ouafa a veillé dès sa nomination à les rencontrer. Chose faite début février dernier. Pour prévenir un recours intensif aux grèves, M. El Ouafa convient avec les centrales syndicales de créer une commission mixte chargée de résoudre les conflits et les dossiers relevant de l'enseignement.

Né à Marrakech en 1948, Mohamed El Ouafa a poursuivi ses études universitaires à Rabat où il obtient une licence en sciences économiques. Muni de ce diplômé, il s'envole pour la ville des lumières, Paris, où il poursuit ses études supérieures. Il profitera de son séjour pour passer le diplôme de 3ème cycle de l'Institut du développement économique (IDES).

Une ascension fulgurante

Il fait ses premières armes au sein de l'Union générale des étudiants marocains (UGEM), le bras estudiantin de l'Istiqlal entre 1969 et 1973. De retour au Maroc en 1976, Mohamed El Ouafa intègre l'université où il officie en tant que maître-assistant à la Faculté de droit de Rabat. Fortement présent dans les activités du parti de la balance (L'Istiqlal), El Ouafa entre en politique comme on entre en religion. De 1976 à 1984, il est nommé Secrétaire général de la jeunesse istiqlalienne. En 1977, il est élu député à la Chambre des représentants. Un siège qu'il gardera jusqu'en 1997. Entre-temps, l'homme gravit les échelons un à un. En 1982, il est désigné par ses pairs en tant que membre du comité exécutif du parti. En 1983, il est élu président du conseil municipal de Marrakech. Il présidera aux destinées de la ville ocre jusqu'en 1992. Sa nomination en l'an 2000 au poste d'ambassadeur du Maroc en Inde inaugurera une nouvelle page dans son parcours. L'homme se familiarise avec les rouages de la diplomatie et en prend bonne note. Une démarche qui porte ses fruits, puisqu'il est nommé ensuite ambassadeur du Maroc en République islamique d'Iran en 2006 puis au Brésil. Défenseur de l'égalité des chances dans l'enseignement public, El Ouafa compte bien apposer sa griffe dans un secteur où moult réformes ont échoué. Le défi est grand, l'homme l'est assurément aussi. ■ A.D.A

Date 02/03/2012
N: 160

L'OBSERVATEUR DU MAROC

PAGE: 6

Réflexes syndicaux

LE MINISTRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE N'A PAS ENCORE CHAUFFÉ SON SIÈGE ET VOILÀ QUE LES SYNDICATS LUI SAUTENT DESSUS. UNE GRÈVE A ÉTÉ DÉCIDÉE POUR LE PREMIER MARS. PLUSIEURS SYNDICATS Y ONT ADHÉRÉ. ILS ONT ÉTÉ, ENTRE AUTRES, IRRITÉS PAR L'ARRIVÉE D'UN MINISTRE QUI A DES IDÉES CLAIRES SUR UNE RÉFORME QUI ROMPE AVEC LA LÉTHARGIE ACTUELLE.

Mohamed El Ouafa.

Date 02/03/2012
N : 6504

LIBÉRATION

PAGE: 4

De l'arabisation fallacieuse à la désintégration désastreuse !

C'est une absurdité surprenante de décider stricto sensu d'«entretenir dans un état léthargique» dans l'attente sournoise du retrait progressif de la PI d'une part, et d'autre part d'octroyer abusivement la libre prérogative aux directeurs et aux enseignants quant à son adoption. Quel apanage… miné somme toute dira-t-on!

Stratégie boiteuse

Oui, il s'agit bien de cette fameuse note ministérielle 37/12 du 16/02/2012 à qui veut bien entendre, comprendre et admettre. Cette note concoctée et diffusée précipitamment stipule comme décision bureaucratiquement brutale, une soi-disant stratégie exécutive de la P.I à la fois inédite et révolutionnaire!

Regardons la vérité en face : une telle stratégie on ne peut plus abusive, rendra- t-elle l'image tant recherchée à notre *Ecole Publique* qui vient à peine de reprendre du poil de la bête après plusieurs années d'inertie pédagogique, pour ne pas dire d'agonie ? Avec tous les respects à ces acteurs concernés par la note ministérielle, on s'interroge légitimement s'ils sont suffisamment outillés en ingénierie pédagogique et didactique pour poursuivre la mise en place du dispositif inhérent à cette approche combien complexe de par ses concepts, ses ressources à planifier et ses modalités procédurales de mise en œuvre et d'évaluation. Vu la forte résistance au renouveau pédagogique sous la houlette des approches réfractaires syndicalistes et quelles que soient cependant leurs initiatives, seraient-ils amenés à éradiquer l'inefficacité pédagogique qui sévit au sein de l'école en dépit des multiples actions engagées à leur profit?

Il semblerait pour l'heure à nous tous, acteurs pédagogiques et éducatifs toutes catégories confondues, que nous sommes face à un échafaudage démagogique presque similaire au processus idéologisant de l'arabisation qui n'a jamais connu le bon chemin, et donc qui n'est jamais arrivé à bon port. S'il n'y a pas de riposte prudente à la mesure de cette décision aberrante, notre système éducatif sera fatalement exposé à un désagrégement dont les conséquences sont d'ores et déjà incertaines.

L'Ecole marocaine : entre les remous et la visibilité degré zéro

Cela doit nous interpeller au point de ressentir que l'histoire se refait et se recrée avec les mêmes démarches politiciennes des rétrogrades qui brandissent les mêmes convictions fâcheusement réfractaires à l'encontre de l'Ecole publique, de l'Ecole marocaine tout court, tant le secteur privé est bel et bien installé vaillamment en allégeant, voire en partageant ce lourd fardeau éducatif supporté autant que faire se peut par l'Etat tant au niveau de l'offre, de la demande que de l'emploi.

Que d'assauts et de coups bas ! D'abord la campagne de ce mythique mensonge fallacieusement menée au nom de l'arabisation, tardivement démystifiée. Puis le délaissement progressif de cet espoir, tué à petites doses par les prédécesseurs, consistant en l'avènement de la Charte nationale d'éducation et de formation acquise au terme de moult et larges consultations et implications des bonnes volontés réunies autour de la défunte C.O.S.E.F . Gelant cette fois-ci tout cet acquis pour nous sommer cyniquement aujourd'hui, sans mesure aucune ni préambule que l'adoption d'une quelconque application de ce qui restera de la P.I, oui de ce qu'il en restera, car abrogation de la note 204 oblige selon la décision ministérielle, relève désormais des attributions d'acteurs autres que les inspecteurs. Quelle trouvaille de décision !

Le risque du pari non calculé : agir en dilettante

Déjà plombée d'une foultitude de tâches administratives de tout genre tout en étant connectée à tous les ser-

vices extérieurs, la direction pédagogique s'avère surchargée et donc démunie pour assumer une délicate responsabilité, en l'occurrence l'encadrement pédagogique auquel elle est fortement déconnectée. Voici pourquoi, indignés et révulsés, nous attestons objectivement haut et fort que cette décision est en déphasage total avec le champ éducatif et la vie scolaire. Plus encore, faudrait-il affirmer aussi que les nouveaux décideurs, qui agissent déplorablement en dilettantes, n'ont aucunement de captage objectif de la situation qui prévaut depuis des lustres dans un secteur de taille, stratégique et vital, à savoir celui de l'Education nationale ?

La Pédagogie d'intégration, est- elle «insalubre»?

Force est de noter dans une nouvelle optique que le nouveau ministre de l'Education nationale semblerait mener une «guerre» contre une construction pédagogique anarchique à l'instar des pratiques souvent utilisées par les autorités et autres pouvoirs publics marocains contre l'habitat de même genre.

Or, si ceux-ci agissent de la sorte en recourant à la destruction de telles bâtisses qui ont été construites dans l'illégalité absolue, celui-là, notre honorable ministre, n'a aucune raison ni argument plausible pour agir en tant que tel. Il est notoire que la P.I, loin d'être «insalubre», est un processus enclenché en termes d'approche pédagogique opérationnalisant de facto l'approche par compétence stipulée par la Charte nationale d'éducation et de formation. Aussi se présente-t-elle comme étant l'émanation légitime et confortée de la part d'un vivier d'acteurs éducatifs nationaux et étrangers dont la fiabilité est incontestée ; nonobstant certaines réserves émises à propos des modalités d'application.

Les prédécesseurs ont-ils toujours tort?

A la longue, autant les années se succèdent, les gouvernements se relayent, autant le système éducatif s'essouffle, s'use et s'étiole par les stratégies égoïstes et les manœuvres ingrates vis-à-vis des initiatives existantes. A tort, évidemment, de vouloir nier les efforts, aussi minimes soient-ils de ceux qui auraient osé renouveler et redynamiser les pratiques pédagogiques en revigorant les capacités, boostant les initiatives et vivifiant les mentalités et les pratiques de classe sclérosées…

Lessiver bonnement l'œuvre élaborée durant deux millions de journées de formation et scrupuleusement instituée par les prédécesseurs, cadenasser les chantiers ouverts, à pied d'œuvre, dénigrer les actions réalisées et celles envisagées, conçues et planifiées au prix fort en termes d'investissements horaires énormes, de moyens financiers colossaux et d'énergies dépensées sans désemparer par les équipes d'inspection locales, régionales et centrales, par divers formateurs et autres intervenants … Décrédibiliser de la sorte le corps d'inspection serait-il alors une manière de lui faire endosser l'échec présumé du Plan d'urgence et l'un de ses corollaires la P.I? Qui dit alors échec du P.U dit échec de l'Ecole de la réussite. *Echec de la réussite !* Belle expression antithétique! Quoique toute école de par l'histoire et le monde de l'éducation n'ait jamais été conçue pour l'échec : l'essence de cette noble institution n'est autre que la réussite, rien que le succès et la promotion socioculturelle. Là encore, il s'agit d'un autre pan de notre histoire scolaire trop tiraillée par des conceptions démagogisantes par ailleurs …

Sans le corps d'inspection, la grande dérive de l'Ecole.

Le destin de notre malheureuse Ecole serait-il constamment hypothéqué par des calculs politiciens et des enjeux politiques jusque-là incompréhensibles ? Voulant la prémunir depuis toujours contre l'obscurantisme, en dehors de tout projet éducatif sociétal bien sûr, basculera-t-elle alors dans les ténèbres non seulement en escamotant outrageusement l'action inspectorale, mais surtout de la livrer anarchiquement à elle-même? Que deviendra notre Ecole sans l'apport et l'accompagnement de l'inspecteur, pourtant rimant en binôme éternel depuis l'avènement de «l'Ecole républicaine et l'instruction publique»? Après tout cet étalage, qui est donc l'inspecteur sous l'ex-

Date 02/03/2012
N : 6504
LIBÉRATION
PAGE: 4

pression la plus canonique pour les amnésiques, voire ses détracteurs pour qui il est considéré comme étant *persona non grata*?

Très laconiquement, l'inspecteur est l'œil bienveillant et omniprésent du M.E.N. Autrement dit, exclusivement celui du primaire, en langage expéditif pour ceux qui sont plus ou moins réticents et/ou susceptibles à le nommer en tant que tel, à l'origine, il était *instituteur*, il l'est encore et le sera toujours. Ce terme est utilisé dans la portée la plus noble du terme (terme troqué, voire «bradé» contre celui de professeur dont la charge institutionnelle est moins captivante !). Il est aussi *conseiller pédagogique, médiateur, formateur, accompagnateur, encadrant, évaluateur, concepteur, planificateur, chercheur*… En un mot, en tant que fonctionnaire de l'Etat, il a en toute modestie plusieurs cordes à son arc.

La bonne gouvernance du M.E.N : identifier le vrai cheval de bataille.

Osons arguer qu'une telle prise de position de la part du M.E.N suscite pour l'heure de grandes inquiétudes. Pour les dissiper, d'aucuns ne pensent pas qu'il faille opter pour des palliatifs aussi bien trop limités dans le temps que stériles en actions. Pour ce faire, le vrai cheval de bataille consisterait prioritairement à juguler ce raz-de-marée syndicaliste de tout acabit dont la devise, somme toute exagérée, est de tenir constamment en otage la population scolaire. Ayant fortement ou non pignon sur rue, les débordements syndicalistes ne sauraient perdurer à ce point pour défendre les intérêts égoïstes d'une frange du d'une masse jusque-là et à plus forte raison non syndicalisée, non identifiée et encore moins recensée. Ces intérêts-là ne sauraient rentabiliser qualitativement l'action éducative et du coup instaurer une quelconque professionnalisation du métier. Au lieu de défendre un cahier revendicatif honorablement conçu à dessein d'améliorer la qualité de vie au travail, de valoriser la formation continue et continuée, d'ériger la culture du mérite comme devise à travers la reconnaissance des compétences, la stimulation de la créativité pédagogique, la fédération des initiatives sérieuses et responsables, au lieu de capitaliser les expériences, de fructifier les acquis loin de toute ingérence pédagogique … Les bras cassés ne jurent que par la promotion par ancienneté qui rime gracieusement avec la médiocrité, qui plus est majestueusement défendue.

Or, l'antithèse sinon l'antidote de la qualité tant souhaitée dans le secteur éducatif n'est autre que l'immobilisme traduit tantôt par la glorification de la médiocrité, tantôt par le cumul d'un nombre d'années d'exercice à la fois statique et routinisé, menant par le fait même tout le système éducatif à la faillite, donc à la non compétitivité. Si la qualité de l'enseignement tient d'abord à la qualité des acteurs éducatifs, de leur formation, de leur accompagnement en matière d'encadrement de proximité, et de leur investissement personnel en tant que citoyens, elle doit aussi par le réalisme et le guidage des décideurs qui doivent être à l'écoute de notre Ecole. Pour ce faire, qu'il me soit permis d'emprunter les propos de Jack Lang *(ancien ministre français de l'Education et de la Culture)* pour souligner qu'il va falloir d'abord *trouver un nouvel équilibre entre la fin et les moyens, entre l'«indicatif» et l'«impératif»* de l'Ecole marocaine.

Pour ne pas conclure…

Creuset de l'élaboration d'une citoyenneté responsable et solidaire, notre Ecole doit être à l'abri de toute approche politicienne, et protégée des ingérences effrontées du corporatisme syndicaliste. Pour garantir sa souveraineté, ne serait-il pas alors légitime que le Conseil suprême de l'éducation (C.S.E) intervienne? Ne serait-ce que pour prévenir, stopper et contrecarrer toute forme de dérapage.

PAR ABDALLAH BOUAGUID
inspecteur principal
de l'E.P-Rabat.

Date 02/03/2012
N : 635

LE REPORTER

PAGE: Dossier

Dossier

Comment les Marocains éduquent-ils leurs enfants?

La relation parents-enfants a relativement changé dans la société marocaine. L'enfant a pris davantage de place dans la famille au point que sa réussite scolaire et sociale signe, en fait, celle des parents. Mais est-ce que tous les enfants marocains reçoivent une bonne éducation? Est-ce que cette éducation ne connaît pas de dérapage?

Date 02/03/2012
N : 635

LE REPORTER

PAGE: Dossier

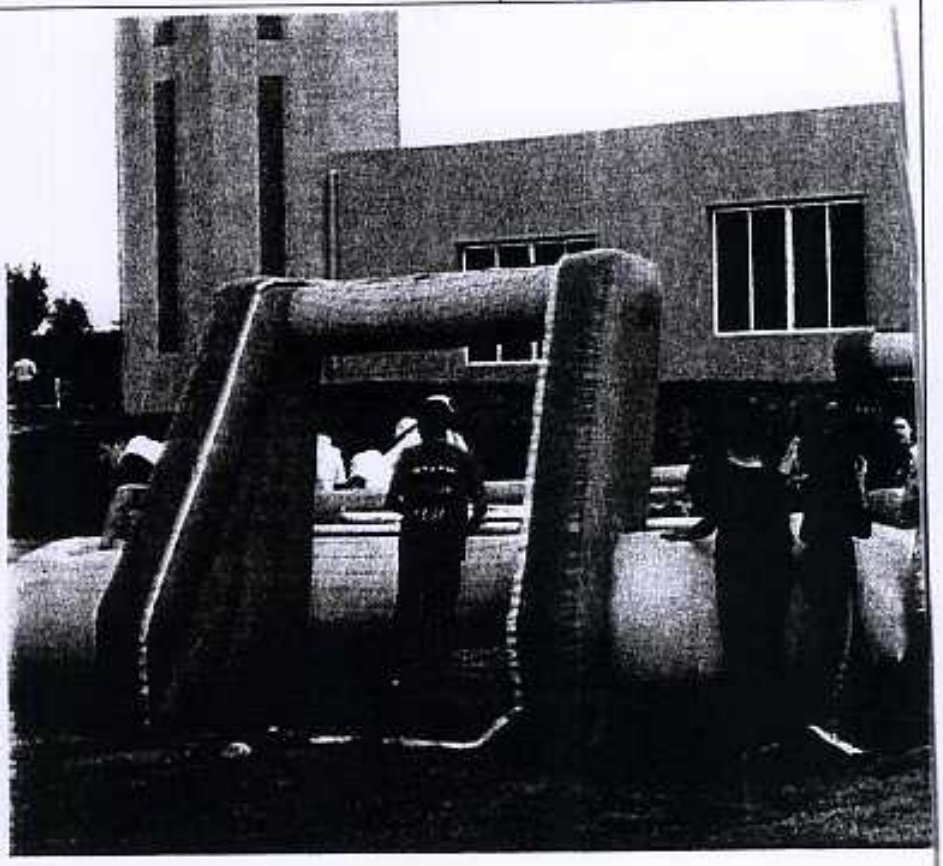

Les hommes sont façonnés par l'éducation parentale et environnementale. Celle-ci varie d'un milieu à un autre, d'une région à une autre, d'une ville à une autre et même d'un quartier à un autre et de parents à d'autres. Le Maroc compte 55% de ruraux, ce qui veut dire que l'éducation accordée à nos enfants dans les campagnes diffère, elle aussi, de celle des villes. Et l'éducation parentale varie également selon la classe sociale à laquelle appartient la famille.

Avant, l'éducation des enfants était basée sur la violence verbale et physique et cette violence était aussi présente dans le système scolaire. Actuellement, nous vouons un culte à l'enfant. Ainsi, les enfants font partie du monde des adultes et peuvent participer aux concertations familiales et aux prises de parole. Le Maroc est en train de pencher vers ce qu'on appelle l'enfant Roi dans le foyer. Les jeunes couples qui ont souffert durant leur éducation, quand ils étaient encore enfants, font en sorte que leur progéniture ait une éducation parentale avec moins de dégâts physiques et psychiques, selon Soumaya Naâmane Guessous, universitaire, sociologue et écrivain.

Entre une bonne éducation et un dérapage

L'enfant prend la grande place au sein de la famille. Les parents ont tendance à lui assurer une bonne scolarisation pour lui donner plus de chances pour réussir socialement et sur le plan professionnel. «Il est choyé, que ce soit dans la population nantie ou démunie. L'enfant occupe donc une position privilégiée: on doit l'habiller suivant la mode, lui payer ses loisirs, subvenir à tous ses besoins, bref, veiller à ce qu'il ne manque de rien pour son développement et son épanouissement», a déclaré Soumaya Naâmane Guessous.

Dans notre société marocaine, on est passé de l'enfant écrasé à l'enfant Roi. Tout se focalise sur lui. On est parti vers plus de laxisme, ce qui conduit parfois à un dérapage. La communication avec les parents n'est pas assez forte, parce qu'ils travaillent et ont du mal à trouver du temps pour guider ou dialoguer avec les enfants et imposer des repères. La charge ménagère des mamans, les devoirs scolaires et la télévision grignotent le temps consacré aux enfants. Ces derniers passent plus de temps devant la télévision et sur Internet et ce, sans restriction parentale, ce qui n'est pas bien pour leur développement, explique la sociologue. Nombreuses sont les familles qui ont échoué dans l'éducation de leurs enfants.

«Ma sœur a deux enfants, une fille et un garçon. Le garçon a actuellement 21 ans et il s'adonne à la drogue. Son mari et elle se sont donnés beaucoup de mal pour le bien-être de leurs deux enfants. Ils les ont choyés et gâtés, pourtant il y a eu ce dérapage», témoigne Najate, infographiste et elle-même mère de deux enfants. La majorité des parents ont démissionné de leur rôle d'éducateurs, alors que l'école n'éduque pas. Il faut donc revenir aux valeurs, ce qui n'est malheureusement pas le cas.

Pour Nadia, architecte et mère de deux filles, «il ne faut pas se contenter de subvenir aux besoins de son enfant; il faut le guider, le surveiller, lui apprendre beaucoup de choses. Et il faut surtout qu'il soit ouvert sur d'autres horizons, le monde extérieur, Internet, les nouvelles technologies. Il faut l'outiller pour qu'il puisse s'intégrer dans la société. Quand il est en bas âge, il est facile de le guider. Mais une fois adolescent, il faut changer de méthode. Il faut recourir à la carotte et au bâton, sans excès. Ce qui compte, c'est son épanouissement et son développement. Il faut donc faire en sorte qu'il soit un individu responsable, équilibré, doté d'une forte personnalité et surtout lucide. Il suffit de lui inculquer les vraies valeurs et instaurer des normes tant qu'il est enfant. Les choses deviendront par la suite plus faciles».

S'il y a des enfants qui ont la chance d'avoir des parents instruits et vivent dans un milieu social généreux qui les protège et les guide jusqu'à ce qu'ils deviennent adultes, d'autres n'ont malheureusement pas cet avantage. Ces dernières années, un grand nombre d'enfants, filles et garçons, ont du mal à s'adapter socialement. Notre pays abrite des milliers d'enfants innocents délaissés par leurs parents, qui n'ont pas les moyens de subvenir à leurs besoins vitaux. Ces enfants sont ainsi confrontés au monde extérieur, sans soutien. Ils sont maltraités et marginalisés. Et ils n'ont qu'un seul refuge: la rue. C'est ainsi qu'ils commencent à se droguer, voler, mendier et se prostituer... Le risque augmente quand les parents ne contrôlent pas ce que font leurs enfants dans les lieux publics et à l'école. Le jeune a besoin d'être rassuré.

Date 02/03/2012
N : 635

LE REPORTER

PAGE: Dossier

L'ÉCOLE CORANIQUE ÉTAIT UN AGENT INFLUENT DANS L'ÉDUCATION

L'école coranique ou traditionnelle était un agent influent dans l'éducation de l'enfant. Elle aidait à la construction de sa personnalité, mais dans une logique de soumission. Cette école contribuait à maintenir le modèle existant et faisait en sorte d'assurer la continuité générationnelle. «Je me souviens très bien du fkih du msid. Il était très autoritaire. On avait toujours peur de lui. On faisait de notre mieux pour apprendre le Coran et surtout être disciplinés. On avait peur de subir sa foudre. La majorité des familles de notre quartier (Hay Mohammadi-Derb Moulay Cherif) étaient très généreuses envers lui. Les familles lui collectaient de l'argent et l'invitaient souvent chez elles. Les parents n'hésitaient pas à cette époque à lui demander de nous violenter en cas d'insatisfaction concernant notre apprentissage. Ce qui comptait pour eux, c'était que les enfants apprennent le Coran, à lire et à écrire», témoigne Ali, un septuagénaire et père de quatre enfants.■

On doit lui donner l'amour dont il a besoin et, surtout, lui faire confiance afin de lui permettre d'évoluer. Il se sentira très utile et fier en lui confiant des tâches. Si le jeune refuse d'admettre ses fautes et continue de faire fausse route, les sanctions ne doivent forcément pas être très sévères pour qu'il ne fasse pas de fugue.

La relation parents-enfant a nettement changé

Les parents contemporains inculquent à leurs enfants des comportements et leur transmettent les connaissances qu'ils avaient reçues de leurs parents ou qui sont le résultat de leur expérience dans la vie. Ils profitent du développement des connaissances et de leur diffusion pour forger une conception de l'éducation qu'ils appliquent à leurs enfants. Aujourd'hui, au lieu de reproduire les schémas classiques, ils tentent de développer leur propre culture et, ainsi, l'enfant devient un champ d'expérimentation.

Omar, bibliothécaire et père de trois enfants, estime de son côté que «l'enfant est une personnalité qui a ses propres conceptions. Il faut orienter ses désirs, puisque les choses qu'on lui impose ne sont pas les bienvenues. Il faut faire en sorte qu'il ait un esprit critique via une approche éducative, laquelle permet aussi son épanouissement. Les parents doivent être sur la même longueur d'ondes pour qu'il n'y ait pas deux pôles différents au sein d'un même foyer. Je discute souvent avec mes trois enfants. Leur mère et moi essayons, à chaque fois, de leur transmettre les messages de façon très fluide. L'autorité parentale doit être effective et, en même temps, non exagérée. Le chemin aussi doit être balisé pour qu'ils n'aient pas de problèmes».

Les parents doivent améliorer leurs relations avec leurs enfants, pour encourager l'émergence de comportements positifs, au détriment des comportements négatifs. L'éducation a pour but d'aider les parents à mieux actualiser leurs potentialités en développant leur sentiment de compétence et en utilisant, le mieux possible, les ressources que leur offre leur environnement. Selon Abdelkrim Belhaj, psychosociologue et enseignant à la Faculté des Lettres Mohammed V de Rabat, grâce au progrès (Internet, télévision, cinéma...), la société marocaine a pu évoluer et elle s'est également occidentalisée, mais en gardant sa singularité qui puise ses fonds dans la tradition et la religion. Les parents contemporains se sont retrouvés en train de chercher à développer la personnalité de leurs enfants. L'enfant est une entité indépendante de l'adulte. C'est une catégorie qui a sa spécificité et ses besoins. Les parents ont vu qu'il y a des outils qui aident à l'épanouissement de leur enfant et à son développements et ils ont commencé à s'intéresser à son intelligence. C'est pour cela d'ailleurs qu'ils s'efforcent de subvenir à ses besoins.

«L'éducation a évolué sur les plans spontané et pédagogique. Nous avons éduqué nos enfants sur ce que nous ont inculqué nos parents: le respect des autres, à commencer par ceux de la famille et du voisinage. J'essaie de me comporter avec mes filles comme un ami. Grâce à cela, j'ai gagné leur confiance et elles me disent tout. Bien sûr, la maman reste la maman et elle est irremplaçable. J'ai fait en sorte que tout leur soit assuré et je leur permets aussi de voyager pour découvrir d'autres horizons, parce que cela fait partie de l'éducation. En même temps, j'ai instauré des repères et des lignes rouges à ne pas dépasser. Leur liberté est contrôlée. Leur maman et moi, nous les guidons. Mais ce qui est bien, c'est que cette génération y met du sien puisqu'elle s'éduque elle-même», ➔

Date 02/03/2012
N : 635

LE REPORTER

PAGE: Dossier

→ l'élargissement des connaissances, l'assimilation des normes sociales et une formation de qualité.

Compte tenu de cette grande utilité, pouvoirs publics et parents ne cessent de mobiliser les ressources nécessaires pour assurer l'éducation des enfants. Certains parents vont jusqu'à s'endetter pour permettre à leur progéniture une scolarisation appropriée car, pour beaucoup d'entre eux, la réussite scolaire et sociale attendue de leurs enfants signe, en fait, leur propre réussite. Ce succès les gratifie, les emplit de fierté. Il est l'aboutissement d'un rêve, d'un espoir ou d'un projet de longue date.

L'enfant, cet élément central de la famille, est appelé à apprendre beaucoup mais, parallèlement à cela, il faut qu'il apprenne les valeurs humaines et les normes religieuses. Grâce à ces atouts, il sera très outillé et armé pour s'intégrer facilement au sein de la société. «Au lieu de s'intéresser uniquement aux capacités intellectuelles de l'enfant, il faut penser aussi à son développement et à son épanouissement. Ce qu'il nous faut, ce sont des citoyens et non uniquement des cerveaux. Il faut donc faire attention à ce qui est émotionnel et affectif chez l'enfant et développer aussi ce qui est cognitif et intellectuel. Malheureusement, cette tendance risque d'évoluer et on ne sait guère où elle va nous mener?», s'interroge Abdelkrim Belhaj.

La culture chez certains parents et leur savoir-faire leur ont permis de résoudre l'équation. «Je m'efforce d'inculquer à mes deux filles le respect de soi et des autres. Je fais en sorte qu'elles soient surtout des êtres humains, intègres et irréprochables. Je développe chez elles le goût fin. Leur développement personnel est plus important à mes yeux que leur parcours scolaire. Je suis comme les autres pères: je leur assure ce dont elles ont besoin, dont les petits plaisirs de la vie. Mais ce qu'il faut, c'est réussir ma mission de père et avoir en fin de compte un être humain dont on sera fier», a lancé Si Mohammed, directeur artistique dans une agence de communication.

L'éducation chez les musulmans est une chose très importante et l'ensemble de la religion islamique est fondé sur l'éducation. Elle nous concerne, en premier lieu nous-mêmes, puis nos familles, puis la communauté en générale. Une bonne éducation est très importante pour nos enfants, car c'est un moyen de les mettre dans le droit chemin. Pour les musulmans, avoir des enfants est une bénédiction d'Allah et il est obligatoire pour les parents de prendre soin d'eux, car c'est une responsabilité qu'Allah leur a confiée. Les croyants le rappellent volontiers, le Prophète -que la prière et le salut soient sur Lui- a dit: «Vous êtes tous bergers et chaque berger est responsable de son troupeau». «Mais l'aspect religieux a été relativement abandonné au profit de la culture occidentale», conclut Belhaj.■

Badia Dref

L'ENFANT MANQUAIT DE BEAUCOUP DE CHOSES

La satisfaction des besoins de l'enfant était très limitée aussi bien au niveau de la nourriture et des jouets qu'à celui des voyages et des joies. Il y avait juste la rue. Elle n'était pas un espace très protégé mais sous observation de tout le monde. L'enfant apprenait à y développer ses relations. Il ne se retrouvait pas au sein de sa famille, car il ne disposait pas d'un espace domestique où jouer. Même dans la rue, on ne trouvait pas d'espace réservé aux enfants. Mais c'est elle qui constituait un espace privilégié où il pouvait développer son potentiel et son relationnel, ainsi que ses expériences sociales.

La rue, espace ayant joué un rôle important dans la formation du Marocain, continue de le faire aujourd'hui. Selon Abdelkrim Belhaj, l'enfant manquait d'activités ludiques et de distractions, ce qui constituait un handicap pour son évolution sociale. Le milieu traditionnel marocain ne percevait le jeu que comme une déperdition ou quelque chose d'inutile, alors que c'est une activité qui mène à l'épanouissement de la personnalité, des capacités et des dons de l'enfant.

Les aspects qui constituent le monde de l'enfant dépendent de la culture des parents. La majorité de ces derniers ne situe pas les besoins fondamentaux eu égard au bon développement de leurs enfants, ce qui constitue une entrave à leur évolution. Plus, les moyens socio-économiques des parents privent leurs enfants de beaucoup de choses. Ces derniers ne peuvent pas voyager, ni pratiquer leurs loisirs ou posséder des jouets. Mais les familles aisées peuvent se permettre tout cela. Il n'y a pas longtemps, quelques associations organisaient des colonies de vacances, mais les parents refusaient souvent d'y envoyer leurs enfants, réticents qu'ils étaient à ce genre d'initiative. Ces colonies de vacances aidaient pourtant les enfants à forger leur personnalité via des programmes adaptés. L'enfant avait ainsi la possibilité de passer des jours en montagne, dans la forêt ou au bord de la mer, au lieu de rester à la maison. Il n'y avait pas cet empressement des familles pour les vacances, ce qui n'est heureusement pas le cas de nos jours. Mais les voyages se limitent à des visites aux familles, ce qui ne permet pas aux enfants de s'ouvrir sur le monde...■

Date 02/03/2012 | AUJOURD'HUI LE MAROC | PAGE: 12
N: 2631

1/2

Diplômés marocains en France

Plus de 70% souhaitent rentrer au Maroc

Laila Zerrour
lzerrour@aujourdhui.ma

Une fois leurs études achevées, les étudiants marocains en France envisagent-ils un retour au pays ? Une étude réalisée par Careers in Morocco, en partenariat avec le Club France Maroc et la Fondation Académia a tenté de répondre à la question en interrogeant par voie électronique 1.897 Marocains. Les personnes sondées ont été réparties en 3 catégories : les étudiants, les diplômés de l'enseignement supérieur résidant en France et les diplômés ayant choisi de rentrer au Maroc. L'étude révèle que 72% des diplômés et 53% des étudiants marocains souhaitent rentrer au Maroc. La grande majorité des étudiants marocains envisage de rentrer au plus tard après quatre années d'expérience professionnelle en France. Le désir de vouloir retourner vivre au Maroc s'explique par trois raisons : la volonté de contribuer au développement économique du pays, le rapprochement familial ainsi que le confort et la qualité de vie. Mais il faut aussi reconnaître que le contexte politique en France semble inciter davantage les diplômés marocains à rentrer au Maroc que le contexte économique. Ceux qui envisagent de rentrer au Maroc ont l'intention de s'installer entre Rabat et Casablanca. Et ce n'est pas un pur hasard, car ces deux agglomérations constituent l'axe économique le plus important du pays. Les secteurs d'activité que les étudiants et les diplômés marocains privilégient sont ceux de la banque-assurance, de la finance et les technologies de l'information, et les télécommunications. Par contre, plusieurs étudiants et diplômés résidant en France n'ont pas l'intention de retourner au Maroc. Le niveau de salaire trop bas et les perspectives de carrière non motivantes constituent les principaux freins au retour. Selon l'étude, 28% des étudiants et 30% des diplômés marocains avancent le niveau de rémunération trop bas comme obstacle. Les prétentions salariales moyennes des étudiants d'université se situent autour de 15.000 DH. Pour les écoles de commerce, le salaire moyen souhaité est de 22.000 DH alors qu'il est de 19.500 DH pour les écoles d'ingénieurs. Parmi les autres freins à un retour au pays d'origine figurent l'environnement professionnel peu épanouissant, la pression sociale, le contexte économique et politique du Maroc.

Le désir de vouloir rentrer au Maroc s'explique par trois raisons : la volonté de contribuer au développement économique du pays, le rapprochement familial ainsi que le confort et la qualité de vie.

Par ailleurs, l'enquête s'est également intéressée aux Marocains qui ont fait le grand saut en entamant une nouvelle vie au Maroc. La moitié des diplômés marocains qui sont rentrés au Maroc a bénéficié d'une promesse d'emploi avant même son arrivée. Quant à la durée de chômage, celle-ci est relativement courte. En effet, l'étude souligne qu'un

diplômé sur trois a réussi à trouver un emploi au Maroc en moins de trois mois. Le secteur privé est largement privilégié (72%) par rapport au public. A noter qu'une personne sur dix a créé sa propre entreprise. Les difficultés liées au milieu professionnel (manque de transparence) ou à des facteurs culturels (le mode de vie) ou encore à un système de santé imparfait constituent des obstacles à l'épanouissement de certains diplômés de l'enseignement supérieur français qui sont retournés vivre au Maroc. Pour les personnes mariées ou l'ayant été, le système de santé marocain constitue un facteur d'insatisfaction. Cela est probablement dû à des responsabilités familiales plus prégnantes que celles d'un célibataire. «*Les binationaux semblent plus sensibles à la qualité du système de santé, car ils ont peut-être pour référence le système de santé français*», expliquent les auteurs de l'étude. En dépit de ces difficultés, la plupart d'entre eux se déclarent satisfaits de ce retour et de leur qualité de vie au Maroc.■

Un tiers des diplômés marocains résidant en France a la double nationalité.

La majorité des étudiants et des diplômés marocains résidants en France est jeune. Parmi ceux qui ont fait le choix de retourner au Maroc, plus de 75 % sont âgés de moins de 35 ans. Il est à noter que tant pour les étudiants que pour les diplômés, l'Ile de France reste la région privilégiée. Un attrait qui s'explique par la présence des établissements d'enseignements supérieurs mais également par la concentration de la majeure partie des activités économiques françaises. Parmi les étudiants, on compte peu de binationaux. Cela dit, une fois le diplôme en poche, plusieurs d'entre eux obtiennent la binationalité. Ainsi, un tiers des diplômés résidant en France possède la double nationalité. Par ailleurs, près de la moitié des étudiants et diplômés marocains sont arrivés en France après l'obtention d'un premier diplôme de l'enseignement supérieur au Maroc. La majorité des étudiants suit un Master. Les cursus les plus représentés sont les cycles universitaires, les écoles d'ingénieurs et de commerce.

Date 02/03/2012
N: 4646

LA VIE ECO

PAGE: 33

connaissez vos droits

MOHAMED JAMAL MAATOUK
Docteur en droit, conseiller juridique

L'école est civilement responsable

Un de mes enfants est scolarisé dans une école privée. A l'inscription, j'ai dû payer une prime d'assurance responsabilité civile école à l'instar des autres parents d'élèves. Dernièrement, mon fils s'est bagarré avec un élève et il s'en est suivi des petites blessures de part et d'autre sans gravité. Est-ce que l'assurance prend en charge les frais médicaux de cet élève ?

Non, vous n'avez pas à payer les frais engagés par les parents de l'élève, ni d'ailleurs ses parents n'ont à le faire pour les frais que vous a coûté le traitement de votre enfant. C'est l'assureur qui doit prendre en charge tous ces frais, et en sus de ces frais, il va vous servir une indemnité pour incapacité physique partielle (IPP) dont sont restés atteints aussi bien votre enfant que l'autre enfant. Cette indemnité IPP est fixée par le médecin traitant, qui décide en délivrant un certificat médical de consolidation du taux d'incapacité qui serait indemnisé par l'assureur.

En principe, les parents sont responsables des dommages causés par leurs enfants aux tiers lorsqu'ils sont en leur compagnie, ou plus exactement sont sous leur garde. Ainsi, une fois cette garde transférée à l'école, celle-ci en devient responsable civilement de tous les dommages causés aux tiers ou entre eux dans l'enceinte de l'école. Et partant, l'école est responsable dans votre cas. C'est donc elle qui doit répondre du dommage causé suite à une querelle ou bagarre comme vous disiez dans votre question, que ce soit à un tiers ou aux autres élèves de la même école pendant la récréation par exemple, bien entendu avec substitution de son assureur dans le règlement des indemnités et frais.

Les articles 77, 78 et 85 et 85 bis du DOC, dont je ne vais citer que quelques alinéas, sont clairs sur ce principe, et toute clause contraire est nulle et non avenue :

Article 77 : «Tout fait quelconque de l'homme qui, sans l'autorité de la loi, cause sciemment et volontairement à autrui un dommage matériel ou moral, oblige son auteur à réparer ledit dommage, lorsqu'il est établi que ce fait en est la cause directe ;

Toute stipulation contraire est sans effet».

Article 85 du DOC stipule qu'«on est responsable non seulement du dommage que l'on cause par son propre fait, mais encore de celui qui est causé par le fait des personnes dont on doit répondre....» ;

Article 85 bis : «Les instituteurs et les fonctionnaires du service de la Jeunesse et des sports sont responsables du dommage causé par les enfants et jeunes gens pendant le temps qu'ils sont sous leur surveillance».

Par ailleurs, pour éviter des réponses aléatoires et non précises, sur la prise en charge des accidents et de ses conséquences, il est de votre droit de demander ne serait ce qu'une notice d'information sur l'assurance dont vous avez payé la prime, si ce n'est l'intégralité du contrat d'assurance responsabilité civile de l'école.

Cette rubrique est la vôtre.
N'hésitez pas à adresser vos remarques, questions et suggestions à La Vie éco sur www.lavieco.com, à l'adresse mail lavieeco.redaction@gmail.com ou en contactant directement Jamal Maatouk à juris-land@menara.ma

14

Date 02/03/2012 N: 968 | MAROC HEBDO | PAGE: 37

Echanges scolaires entre l'association EMA et le lycée professionnel André Cuzin de Lyon

ACTION. L'association Enfance Maghreb Avenir, avec le soutien du groupe Colorado, a lancé un projet d'entraide entre le lycée professionnel du bâtiment André Cuzin, de Lyon, et des écoles de bidonvilles de Casablanca.

PAR NAJIB ABDELHAK

Le projet d'entraide du lycée professionnel du bâtiment, André Cuzin, de Lyon en France, à des écoles de bidonvilles de Casablanca, est né d'une rencontre entre enseignants de ce lycée et Najate Limet, présidente fondatrice de l'association EMA (Enfance Maghreb Avenir, www.ema.ma), qui œuvre pour la scolarisation des enfants des bidonvilles, en construisant et/ou en mettant à niveau des écoles. Ce projet, soutenu par le groupe Colorado, s'inscrit pour les jeunes lycéens qu'il accueille pour un stage de 20 jours, dans une démarche pluridisciplinaire. Il s'agit de mener un chantier humanitaire au Maroc tout en développant des compétences nécessaires pour s'insérer dans leur propre cité en France: savoir écouter, s'exprimer, découvrir le patrimoine marocain et partager des valeurs communes avec les jeunes Marocains. Colorado marque un point dans son engagement pour la responsabilité sociétale des entreprises (RSE). Dans ce sens, elle joue un rôle primordial dans cette rencontre entre jeunes de deux rives. Il faut aussi souligner que les motivations de ce séjour, baptisé "partages et découvertes", est de répondre au besoin de certains des lycéens d'André Cuzin, issus de catégories socioprofessionnelles, qui ont rarement l'occasion de voyager à l'étranger. Ils manquent souvent de moyens pour élargir leurs horizons culturels et ont des difficultés pour valoriser leurs expériences professionnelles. Cet échange va donc permettre à l'association EMA en partenariat avec le ministère de l'Education nationale d'entamer une nouvelle expérience qui consiste à ouvrir les premières classes d'apprentissage dans une école à la Province de Nouaceur en septembre 2012, en travaillant avec des lycées professionnels en France ■

15

Date 29/02/2012
N: 20873
LE MONDE
PAGE: 4

Education : les internats d'excellence, une deuxième chance au coût prohibitif

Nicolas Sarkozy devait visiter, mardi 28 février à Montpellier, un des établissements lancés en 2010. 500 millions d'euros ont été investis pour 2 000 élèves méritants issus de milieux défavorisés

Le candidat Nicolas Sarkozy devait visiter l'internat d'excellence de Montpellier avant de présenter son programme sur l'éducation, mardi 28 février. Ce nouveau type d'internat destiné aux élèves méritants de milieux défavorisés est un des dispositifs centraux de sa politique éducative. Un point fort ou un point faible ? A l'heure du bilan, ces réalisations, qui auront coûté 500 millions d'euros et hébergent 2 127 élèves, ne font pas l'unanimité.

Les inspecteurs généraux qui ont travaillé sur ce sujet en 2010-2011 n'ont pas été les plus convaincus. A leurs yeux, *« l'idée de distinguer positivement certains élèves est peu compatible avec le principe d'égalité républicaine »*. Remis fin 2011 au ministre de l'éducation, Luc Chatel, leur rapport d'évaluation dort dans un tiroir. *Le Monde* a pu consulter cette analyse sans concession, mais sans parti pris.

Après s'être félicités de la bonne réactivité des rectorats parvenus à construire des établissements aussi rapidement, les huit signataires se font plus critiques. Ils estiment qu'il faudrait préciser le concept même d'« excellence » qui ne fait pas consensus. Ils s'interrogent sur le fait d'extraire des établissements fragiles les élèves les plus travailleurs et posent la question de la *« soutenabilité financière »* du projet dans les années à venir.

Aujourd'hui, 26 internats d'excellence ont ouvert. Ils scolarisent 2 127 élèves, du CM2 à l'après-bac. Le chef de l'Etat avait promis 20 000 places pour 2013. On est à dix fois moins. Sauf si l'on ajoute les quelque 8 000 jeunes accueillis dans des places labellisées – des lits d'internats classiques rebaptisés « excellence » et attribués à des jeunes méritants – qui ont permis d'afficher 10 000 jeunes en internats d'excellence à la rentrée 2011.

Autant d'élèves qui se voient offrir une deuxième chance. Parce que, notent les inspecteurs, *« ce que démontrent les expériences, c'est qu'en engageant des moyens importants et dérogatoires, utilisés par des personnels sélectionnés, motivés et compétents, une meilleure prise en charge d'un petit nombre d'élèves issus de milieux modestes est possible »*. Mais *« cette démonstration ne résout pas l'ensemble de la question »*. Le reproche fait est bien d'avoir créé une vitrine très bien dotée et laissé en friche le reste de l'éducation prioritaire.

> « L'idée de distinguer positivement certains élèves est peu compatible avec le principe d'égalité républicaine »
> **Les inspecteurs généraux**

Les inspecteurs ont évalué le coût d'une année en internat d'excellence entre 4 500 euros par élève à Barcelonnette (Alpes-de-Haute-Provence) et 10 000 euros à Sourdun (Seine-et-Marne). Des sommes consacrées à l'accompagnement du soir, qui s'ajoutent au coût classique d'une scolarité. Ce que l'inspection générale appelle *« des budgets de fonctionnement confortables »* a de fortes implications sur la vie des jeunes. A Sourdun, l'internat comptait la première année 3,5 enfants par adulte ! Les jeunes y sont encadrés 44 heures par semaine. *« Les activités, c'est bien, mais on manque de temps pour travailler, ou pour rêver… »*, ont fait remonter des élèves de Barcelonnette à Dominique Glasman, chercheur en éducation qui a partagé, le 27 janvier, ses impressions lors d'une réunion des directeurs d'internat.

La liste des activités offertes a parfois pu virer à la démesure. La préparation d'un brevet de pilotage est-elle du ressort de l'école ? Y a-t-il un intérêt pédagogique spécifique à organiser un voyage à Pondichéry, comme ce fut le cas à Sourdun ? *« Ce que veut le dispositif, c'est amener chacun au meilleur de lui-même, conjuguer la rigueur scolaire avec une ouverture au monde que l'école ne peut ignorer »*, explique Jean-Michel Blanquer, directeur de l'enseignement scolaire et concepteur de ces internats. Pour lui, *« c'est un laboratoire qui va faire évoluer tout le système »*.

Par la jonction qu'il offre entre le cours et l'étude, l'internat serait en train de s'installer comme une nouvelle forme scolaire. Michel Sirvent, le proviseur de Montpellier, n'est pas loin de le penser. Le 27 janvier, il confiait aux chefs d'établissement que, dans ces structures, *« l'enseignant ne doit plus seulement se sentir responsable de la transmission, mais aussi de l'assimilation des connaissances par les élèves »*.

Que peut-on objectiver un an après l'ouverture des 12 premiers internats et un trimestre et demi après l'ouverture des 14 suivants ? Le résultat au diplôme national du brevet ? Entre 74 % et 100 % des élèves l'ont obtenu. Avec une mention particulière pour Sourdun où 18 % ont décroché une mention bien et 13 % une mention très bien. Patrick Rayou, un des chercheurs qui a travaillé sur Marly-le-Roi, a constaté que les collégiens de cet

Nicolas Sarkozy veut « fortement augmenter » les profs

Nicolas Sarkozy veut des enseignants *« davantage présents dans les établissements, disponibles pour les élèves. En contrepartie, leur rémunération sera fortement augmentée »*, affirme-t-il dans *Midi libre*, mardi 28 février, avant son discours sur l'école. Ces éléments cadrent le nouveau contrat que le candidat veut proposer aux enseignants. *« Je ne propose pas plus de professeurs, mais des professeurs mieux considérés, à qui l'on donne les moyens de remplir leur mission d'éducation »*, a-t-il ajouté, taclant le candidat PS, M. Hollande, et ses 60 000 postes.

16

2/2

internat d'excellence des Yvelines ont rattrapé au brevet le niveau des élèves de leur établissement d'accueil pour atteindre un score de 10 % supérieur à la moyenne de l'académie de Versailles. Joli résultat, mais *« n'est-ce pas avant tout lié au retrait de ces élèves d'établissements stigmatisés et à leur arrivée dans un contexte scolaire plus favorable ? »*, se demande le chercheur.

A ces doutes sur le fond s'ajoutent les défauts de jeunesse. Le recrutement de la première année n'a pas toujours correspondu au profil attendu. A Montpellier, 15 des 90 jeunes recrutés ont eu *« de gros problèmes de comportement »*, selon les inspecteurs, qui ont mesuré sur tous les sites entre *« 10 % et 30 % de départs »*. De l'avis général, le recrutement de l'année en cours est *« bien meilleur »*. Autant d'ajustements qui améliorent le fonctionnement mais ne résoudront pas le conflit originel sur le concept. ■

MARYLINE BAUMARD

Date 02/03/2012
N 16670

L'OPINION

PAGE: 1

EDITORIAL

Venir en aide aux agriculteurs et aux éleveurs

Le secteur agricole souffre cette année d'un déficit pluviométrique manifeste et surtout de la gelée qui a eu des effets néfastes sur la production céréalière et sur plusieurs cultures. L'élevage a beaucoup pâti du manque de pluie et de la cherté des aliments de bétail. Le prix de la botte de paille a triplé et est passé dans plusieurs régions de 8 dirhams à 35 dirhams. Les autres aliments de bétail ont connu le même sort et constituent pour les éleveurs un lourd fardeau qu'ils n'arrivent pas à supporter.

Cette augmentation des prix, qui obéit à la loi de l'offre et de la demande, est parfaitement justifiée par le manque d'herbe dans les pâturages et celui des fourrages en général.

Devant cette situation catastrophique, plusieurs éleveurs, qui manquent de moyens, commencent dans plusieurs régions du Maroc à brader leurs troupeaux à des prix dérisoires. Ce qui constitue une perte sèche pour les éleveurs et risque d'avoir des effets négatifs sur l'approvisionnement des marchés en viandes rouges et surtout sur l'offre de têtes de bétail à l'occasion de la célébration de l'Aïd Lakbir.

Les agriculteurs et les éleveurs fondent de grands espoirs sur les précipitations du mois de Mars pour sauver ce qu'on peut enfin le faire des cultures tardives, notamment les pommes de terre, la betterave à sucre, la tomate, les arbres fruitiers et d'autres cultures.

Pour leur part, les éleveurs attendent avec grand intérêt et espoir les pluies annoncées pour le mois de Mars pour sauver ce qui reste de leur élevage. Mais, en attendant, il ne faut pas les laisser affronter seuls leur sort et perdre leur bétail qui constitue l'un des éléments fondamentaux de notre sécurité alimentaire. Les pouvoirs publics doivent prendre toutes les mesures nécessaires pour venir en aide aux agriculteurs et aux éleveurs dont certains ont dépensé tous leurs capitaux et risquent de ne pas les récupérer du fait de la situation de crise qui prévaut actuellement dans le secteur agricole.

L'Etat doit accorder d'urgence une subvention aux éleveurs pour ne pas brader leur bétail et aux agriculteurs sinistrés. Il faut obligatoirement importer des céréales, notamment de l'orge et de l'avoine, en profitant des cours mondiaux en baisse, et ce, pour répondre à la demande intérieure en cas de mauvaise récolte.

D'un autre côté, les pouvoirs publics doivent venir en aide aux agriculteurs et aux éleveurs qui ont contracté des prêts auprès des banques, et particulièrement auprès du Crédit Agricole, pour soit passer l'éponge sur l'ardoise des paysans démunis endettés ou, au moins, rééchelonner leurs dettes en espérant des années agricoles meilleures.

Une vaste campagne de sensibilisation doit être entreprise pour inciter les agriculteurs à opter pour des contrats d'assurance pour les rembourser des frais engagés en cas de sinistre et de dégâts.

Le secteur agricole joue un rôle déterminant dans le développement général du pays et dans l'activité économique du fait du nombre d'emplois qu'il assure parmi la population active et surtout pour la satisfaction de la demande intérieure et la réalisation de la sécurité alimentaire.

Par ailleurs, le gouvernement doit mettre en œuvre d'urgence une stratégie visant la préservation de nos ressources hydriques et la gestion saine et rationnelle de l'eau.

Les citoyens ont un rôle essentiel à jouer dans ce sens et doivent être conscients de l'importance de l'eau en évitant tout gaspillage et toute utilisation abusive de cette denrée qui devient de plus en plus rare et chère.

Le monde connaît de grands changements climatiques qui menacent les équilibres naturels et créent des perturbations dans l'approvisionnement de plusieurs régions en eau.

Nous devons nous préparer aux effets de ces variations climatiques et construire davantage de barrages, procéder au dessalement de l'eau de mer et profiter au maximum des eaux des fleuves et des oueds pour qu'elles ne se perdent pas inutilement dans les mers.

MOHAMED IDRISSI KAÏTOUNI

18

Date 02/03/2012
N: 4646

LA VIE ECO

PAGE: 3

EDITORIAL

La *Fawda* érigée en système

Des grèves qui se succèdent sans que les salaires en soient affectés, des établissements publics pris carrément en otage, des marchands ambulants qui ont envahi les rues et coupent carrément la circulation, des habitations illégales qui poussent à une vitesse hallucinante, des manifestations sans motif clair et des atteintes aux biens des personnes, des étudiants qui menacent leurs professeurs à l'arme blanche pour pouvoir copier ou pour ne pas recevoir de mauvaises notes… Quel est le point commun entre tous ces événements ? L'anarchie. En une année seulement, le contexte social s'est à ce point dégradé que l'on a l'impression que le Maroc découvre soudain qu'il a tous les problèmes du monde et que tous les excès sont permis.

Printemps arabe, élections, tensions sociales… au cours de l'année 2011, par crainte légitime de ces étincelles qui créent des dérapages incontrôlés, les autorités ont laissé faire. Certains phénomènes latents se sont exacerbés, d'autres, nouveaux, sont apparus, on a profité de cette crainte sourde pour pousser les pions de l'abus. Les droits de l'homme ont bon dos.

Mais jusqu'à quand ? Le gouvernement a montré les premiers signes de fermeté, en condamnant publiquement, en mettant en garde, mais

IL EST TENTANT POUR UNE NOUVELLE ÉQUIPE AU POUVOIR DE NE POINT TROP BRUSQUER L'IMAGE POSITIVE QUI L'A PORTÉE AUX URNES. IL EST TOUT AUSSI PRÉJUDICIABLE POUR L'AVENIR DE CETTE ÉQUIPE DE NE PAS AGIR AU DÉBUT DE SON MANDAT

il faut aller plus loin. Il est tentant pour une nouvelle équipe au pouvoir de ne point trop brusquer l'image positive qui l'a portée aux urnes. Il est tout aussi préjudiciable pour l'avenir de cette équipe de ne pas agir au début de son mandat. Les décisions qui fâchent doivent passer aujourd'hui. A court terme, le PJD récoltera du ressentiment, à moyen terme on retiendra que le parti s'est illustré en faisant respecter la loi. Sanctionner l'occupation de la voie publique, l'accaparement du foncier d'autrui, la rémunération non méritée, l'atteinte aux biens et aux personnes est un devoir pour l'Etat. S'il y a bien une mission sur laquelle le gouvernement doit se pencher, en dehors des traditionnels soucis économiques, c'est bien celle de réhabiliter l'Etat de droit, rétablir l'Etat dans ses droits.

Il y a cependant une certaine pédagogie à adopter en la matière et qui a constitué un écueil pour bien des gouvernements de bonne volonté. Communiquer, expliquer, rappeler cette loi que nul n'est censé ignorer mais que personne n'a pris la peine de lire. Des exemples : jusqu'à présent on ne sait pas quelles sont les limites légales à une manifestation ? Qu'encourent comme sanction celui qui construit sans autorisation et celui qui laisse faire ? Que dit la loi sur l'occupation du domaine public ?... Communiquer publiquement, pour agir légitimement ■

FADEL AGOUMI

19

Edito

Par Saâd Benmansour

Le gouvernement avait promis de prendre rapidement des mesures-chocs et spectaculaires pour prouver sa volonté de changement. Mais personne ne s'attendait à une mesure de cette ampleur : dévoiler un des secrets d'Etat les mieux gardés depuis l'indépendance. C'est en tout cas ce que vient de faire le ministre du transport, Aziz Rabbah, en rendant publique la liste des personnes qui ont bénéficié d'agrément de transport. Un des grands tabous du Maroc vient de voler en éclats. Une telle avancée est à mettre à l'actif de l'Etat dans sa globalité avec toutes ses institutions, à leur tête la monarchie, et pas seulement le gouvernement même si ce dernier, il est vrai, y est pour beaucoup. Le document, publié le jeudi 1er mars, à l'heure où nous mettions sous presse, fait 400 pages. Aucune censure, tous les noms y figurent, y compris ceux des personnes influentes, celles proches des sphères du pouvoir et autres VIP. Que de belles surprises en vue.

20

Date 02/03/2012
N : 132

LE TEMPS

PAGE: 3

ÉDITO

De quel droit et du haut de quelle irresponsabilité le quotidien *El Pais* se permet-il de nous faire la leçon?

Les Marocains aiment leur Roi

Commentant un livre d'Eric Loran et Catherine Graciet - à paraître prochainement-, le quotidien *El Pais* a commis un article à la fois étonnant et pitoyable. Étonnant, parce qu'il dénote cet entêtement à vouloir s'immiscer dans les affaires d'autrui et pitoyable parce qu'il sous-tend une volonté mesquine de nuire au Royaume du Maroc et à ses fondamentaux. Par souci à l'égard de la patrie, et au nom de la vérité, il faut dire que les problèmes du Maroc post-Indépendance ne diffèrent en rien de ceux que connaissent la majorité des pays, y compris les plus développés d'entre eux. Bien sûr que, de ce côté, tout n'est pas rose, que la problématique socio-économique attend une solution efficace. Mais il ne faut pas nier que la société, sous toutes ses composantes, œuvre inlassablement pour y remédier. Du haut de quelle irresponsabilité peut-on donc se permettre de cultiver le désespoir et semer la division chez les Marocains? Il est vrai que la corruption, l'analphabétisme, le chômage, entre autres fléaux, continuent d'exister, il n'en demeure pas moins qu'il faut du temps pour, sinon les éradiquer, du moins les juguler. Ne dit-on pas que le chemin de mille lieues commence par un premier pas? Sur ce registre-là, il faut reconnaître que le Maroc a franchi bien des pas positifs. Les acteurs politiques et économiques marocains aiment beaucoup leur Roi en dépit des erreurs commises par une partie de son entourage, ils comptent sur le temps pour réduire la marge d'erreur, contenir les dangers et préserver, coûte que coûte, la stabilité exceptionnelle dont jouit le royaume. Le quotidien espagnol, qui a fait de la haine envers le Maroc son sport favori, ne se lasse pas de nous faire la leçon comme s'il détenait à lui seul les clefs de la vérité. Avec cette ingérence flagrante dans les affaires intérieures du Maroc, la publication espagnole a franchi le seuil de l'intolérable. Autant que sa consoeur algérienne, *Le Temps*, qui lui a emboîté le pas en relayant l'information et en commentant à son tour le livre controversé. Pour conclure, nous appelons ceux qui veillent sur nos affaires étrangères à apporter une riposte ferme et énergique à ces ennemis, qui ne pourraient prétendre connaître le Maroc mieux que les Marocains.

21

Le Temps

Date 02/03/2012
N: 160

L'OBSERVATEUR DU MAROC

PAGE: 3

Éditorial

Les négationnistes

AHMED CHARAÏ

Le Maroc n'est pas un pays lisse, anonyme entre ses voisins, indolore et incolore. C'est une nation chargée d'histoire et présente dans son espace. Il est naturel que cette histoire charrie des inimitiés et des animosités, parfois ataviques. Le Maroc indépendant a connu une lutte politique, pour le pouvoir. Cette lutte était intense, dure, avec une répression qui a laissé des traces dans la conscience collective. Il est naturel que des secteurs de l'opinion, en interne mais surtout à l'international, développent un réflexe suspicieux vis-à-vis des institutions marocaines et du projet national. Ils ne reconnaissent aucune avancée, ne relativisent aucune critique. A l'inverse, les Etats -les vrais -, les hommes et les femmes d'Etat reconnaissent les avancées d'un pays aux choix clairs, assumés, et à la créativité certaine. L'exemple le plus frappant de la première catégorie est celui de l'Espagne. Presque tous les partis surfent sur des positions anti marocaines quand ils sont dans l'opposition et appellent à la coopération une fois au pouvoir. A cela on ne peut opposer que les faits, et ceux-ci sont têtus. C'est bien avant le printemps arabe que le Maroc a entamé sa mue. La monarchie a toujours toléré l'existence légale d'une opposition, même réprimée. Dès la chute du mur de Berlin, feu Hassan II a entamé des négociations, a créé le CCDH, et a libéré les prisonniers politiques, pour arriver au gouvernement dit d'alternance consensuelle.

Depuis, le Maroc a connu des réformes essentielles. Le statut de la femme a été modernisé malgré une forte opposition des conservateurs. L'IER est cité, partout dans le monde, comme une voie novatrice de justice transitionnelle, les élections sont libres et transparentes, la lutte contre la précarité est institutionnalisée, la liberté des médias est une réalité. Le contexte régional n'a pas produit de heurts, ni de révolution, parce que le Maroc était déjà engagé dans un processus de réformes, profond, consensuel. Mais le mouvement a été accéléré par le 20 février et a abouti à une réforme constitutionnelle profonde.

Sur le plan économique, la libéralisation est réelle, le secteur bancaire est à la pointe de ce qui se fait en Europe, le secteur privé est devenu le vaisseau amiral, une vraie locomotive pour le développement. Quant à la prétendue prédation, il faut juste rappeler que «SIGER», la famille Royale, ne représente que 16% de l'actionnariat de l'ONA et que bien des fortunes sont supérieures à celle du Roi, au Maroc. Ce sont des faits, des réalités. Il faut les opposer aux négationnistes en toute sérénité. Il faut rompre avec cette habitude de frémir, chaque fois qu'un plumitif, un écrivaillon, croit toucher la lune en niant au Maroc ses avancées. Le chemin vers un Etat démocratique, moderne, développé est encore long. Les capitales occidentales, de Paris à Washington, reconnaissent l'exemplarité du processus de réformes. Alors la caravane doit continuer à avancer.

Le contexte régional n'a pas produit de heurts, ni de révolution, parce que le Maroc était déjà engagé dans un processus de réformes, profond, consensuel. Mais le mouvement a été accéléré par le 20 février et a abouti à une réforme constitutionnelle profonde.

22

Date 02/03/2012
N: 368

CHALLENGE

PAGE:62

Le retour des enseignants

PAR **JAMAL BERRAOUI**

Les élites marocaines importent souvent les débats franco-français, ce qui est rarement, très rarement, efficace tellement les différences sont notables. Mon propos n'est pas de tomber dans la même facilité, mais le débat sur l'école, dans le cadre de la campagne électorale me paraît riche d'enseignements.

La République française doit énormément à l'école publique obligatoire de Jules Ferry. Creuset d'intégration, elle a cimenté la nation autour des valeurs fondatrices de la république : Liberté, Egalité, Fraternité. Lieu de mixité sociale, elle a assuré l'égalité des chances. Mais le modèle est en panne. Les problèmes d'intégration dans la société ont fini par pénétrer les classes et créer des goulots d'étranglement tirant le système vers le bas.

Le débat sur les moyens budgétaires n'a pas beaucoup d'intérêt, c'est celui sur le fonctionnement de l'école qui peut faire l'objet de parallèles sensés.

L'autorité du corps enseignant est un concept revisité autant par la gauche que par la droite. Le constat est fait, l'enfant-roi, dans le sillage de l'abandon des châtiments corporels, a fini par faire des ravages. L'enseignant n'a plus, de par sa fonction, l'aura, l'autorité que lui assurait son savoir. La transmission devient beaucoup plus ardue, d'autant plus qu'avec Internet, l'école perd le monopole de la diffusion du savoir.

Comment faire pour restaurer l'autorité du maître, de l'enseignant sur sa classe ? Ce n'est pas l'affaire d'un texte, d'une circulaire, mais celle d'une refonte de tout l'outil pédagogique qui a trop concédé à des « trouvailles » apparemment généreuses, puisqu'elles mettent l'épanouissement des élèves au centre des préoccupations, mais qui ont largement affecté le rôle de l'enseignant et son rendement, et donc l'efficience de la formation.

Le prophète

Toute ma génération a appris à l'école un poème comparant le maître à un prophète. Et effectivement, nous avions un respect absolu pour ces éducateurs, qui étaient, eux, animés du désir de participer à la construction du pays, par la formation des générations post-indépendance.

Aujourd'hui, c'est pire qu'en France. La violence sociale qui atteint un niveau affolant a passé les portes de l'école. Les enseignants sont chahutés, agressés, sans soutien de l'administration. La plupart laissent leur véhicule à distance de l'établissement où ils exercent, de peur qu'il soit vandalisé.

A l'intérieur de la classe, ils avouent tous ne s'intéresser qu'aux élèves studieux, souvent une minorité. Leur autorité est réduite à néant pour plusieurs raisons. Ils sont victimes de la dévalorisation de l'école qui n'est plus l'ascenseur social le plus efficace. Les parents ont totalement démissionné. Les problèmes d'effectifs, bien que réels et pesants, ne sont pas les seuls à relever. Des facteurs sociaux sont plus déterminants.

Le corps enseignant a participé à sa propre dévalorisation. Ni la tenue vestimentaire, ni le comportement, ni le langage utilisé, ne correspondent au rang social supposé être celui de l'enseignant. La cupidité, parfois la corruption, ont sérieusement compromis la réputation, et donc l'image auprès des familles et de la société.

L'éducation à deux vitesses est déjà une réalité au Maroc. Toutes les classes moyennes réservent l'essentiel de leurs dépenses à l'éducation auprès d'institutions privées, par méfiance vis-à-vis de l'école publique. C'est un Tchernobyl social qui abolit l'égalité des chances, creuse un fossé entre les couches sociales, mais c'est aussi un risque d'implosion de la Nation. Qu'on le veuille ou pas, les jeunes, en fonction de leur école, n'ont ni les mêmes préoccupations, ni les mêmes loisirs, ni la même perception du monde. Adultes, il y a peu de chances qu'ils partagent la même idée de la Nation. Pour schématiser, les uns regardent Canal Plus, les autres Al jazeera, d'où le choc qui devient «un risque certain», comme disent les assureurs.

Toutes les décisions qui ont été prises depuis Azzedine Laraki doivent être réévaluées. La carte scolaire, le non redoublement en fonction des moyennes mais en fonction des places disponibles à l'étage supérieur, la disparition d'examens nationaux au niveau du primaire et du collège, ont donné les résultats inverses de ceux projetés.

Toute réforme de l'école doit mettre au cœur du projet la classe, la relation élève, et non pas apprenant, enseignant. Encore faut-il avoir le courage d'imposer à cette profession le respect impératif des règles. La revalorisation du rang social n'est pas uniquement matérielle, elle dépend surtout de l'utilité sociale, reconnue par tous. L'absence d'éthique, d'engagement, sont incompatibles avec l'octroi d'une quelconque noblesse au métier d'enseignant. ■

« L'éducation à deux vitesses est déjà une réalité au Maroc. Toutes les classes moyennes réservent l'essentiel de leurs dépenses à l'éducation auprès d'institutions privées, par méfiance vis-à-vis de l'école publique. C'est un Tchernobyl social qui abolit l'égalité des chances, creuse un fossé entre les couches sociales, mais c'est aussi un risque d'implosion de la Nation.

Date 02/03/2012
N: 368

CHALLENGE

PAGE:3

par **Kamal LAHLOU**

La permanence des choix gratifiée

Hillary Clinton a mis en exergue l'exemplarité des réformes politiques entreprises au Maroc et ce, à plusieurs reprises durant son périple maghrébin. Bariza Khyari, vice-présidente du Sénat, dirigeante du parti socialiste français, a déclaré que le Maroc n'a pas attendu le Printemps arabe pour se mettre à l'heure de la démocratie, que le choix de la modernité fait par le Roi est irréversible et que son parti n'a pas de préjugé sur le PJD, faisant confiance aux institutions marocaines. Sur un tout autre registre, des hommes d'affaires de Catalogne se sont déplacés à Casablanca pour renouveler leur intérêt pour le Maroc et leur désir d'accentuer, de diversifier, la coopération. Ils ont mis l'accent, eux aussi, sur la profondeur des réformes entreprises et sur le potentiel de développement. Ces marques de confiance ne sont pas des phrases complaisantes, de circonstance. Elles ne sont pas non plus le fruit du hasard. Elles reconnaissent un parcours novateur qui constitue une exception dans la région. Ce que l'on a appelé le Printemps arabe a déstabilisé la région et a abouti à des situations très différenciées. La Tunisie reconstruit son Etat de manière démocratique et paisible, ce n'est le cas ni de l'Egypte en proie à de grandes discussions entre l'armée et le peuple, ni de la Libye déchirée par le tribalisme. Dans ce contexte, les réformes politiques entreprises par le Maroc, dans la stabilité, suscitent la reconnaissance des démocraties occidentales. Mais il ne faut pas en faire une fin en soi. Le gouvernement doit s'atteler à une tâche difficile, celle de continuer à œuvrer pour la croissance tout en assainissant les comptes publics. Les fondamentaux doivent être ramenés à des niveaux acceptables. Cela n'est pas chose aisée parce que les attentes sociales sont énormes et qu'elles ont été confortées par les promesses électorales. Par ailleurs, l'adoption de la Constitution n'était qu'une étape. C'est la mise en application qui donnera la configuration définitive des institutions, le nouveau visage du Maroc. La responsabilité des politiques de tous bords est engagée. La vraie bataille n'est plus à l'international où l'expérience marocaine jouit d'une réputation de référence. Cela est acté. La vraie bataille, c'est le renforcement de l'adhésion populaire, en élargissant le débat public, en le rationalisant, en améliorant les structures partisanes et leur rendement, en répondant aux attentes en matière de santé, d'emploi, d'éducation. Ce défi ne peut être relevé que par la mobilisation de tous les démocrates convaincus du projet national : démocratie, développement, modernité. ■

Date 02/03/2012
N : 635

LE REPORTER

PAGE: 3

ÉDITO

Pouvoir
Lorsque l'amour est desservi..

Par Bahia Amrani

Qui n'a entendu –et même fredonné- cette immortelle chanson de Charles Aznavour dont une strophe dit: «Il faut savoir... Quitter la table... Lorsque l'amour est desservi... Sans s'accrocher l'air pitoyable... Mais partir sans [illegible] de bruit...» ?

Voir quelqu'un s'accrocher à un amour perdu est toujours pathétique.

Tout autant que voir quelqu'un s'accrocher à un pouvoir perdu.

A la différence que, lorsqu'il s'agit de pouvoir qui échappe à celui qui l'avait et qui décide de s'y agripper de toutes ses forces (morales, physiques et... Militaires), le pathétique s'accompagne souvent de tragique. On n'en est plus à l'entêtement sentimental et à la larmichette, comme dans le cas de l'amoureux éconduit. Là, il s'agit du chef rejeté. On bascule donc dans la répression et la folie meurtrière qui se solde par des centaines, voire des milliers de vies sacrifiées sur l'autel de ses ambitions. On en a eu –et on en a, hélas, encore aujourd'hui- une large illustration, dans le cadre du «printemps arabe».

En Libye, en Egypte, au Yemen, en Syrie, l'amour perdu du peuple –et la perte de pouvoir qui en a résulté pour les chefs d'Etat de ces pays- n'ont pas été traités avec intelligence par les régimes en place.

Lorsqu'on voit le pouvoir vous filer entre les doigts, comme lorsqu'on voit l'amour vous tourner le dos, il n'y a que deux attitudes à avoir. Soit en prendre acte, se draper dans sa dignité et passer la main. Soit se jeter corps et âme dans une opération de reconquête. Mais une reconquête par la séduction, la persuasion et, ce qui est quasi-incontournable, des concessions !

La force, elle, ne donne aucun résultat... Si ce n'est celui d'aggraver le rejet.

Comment Mouammar Kadhafi, hier, pensait-il pouvoir garder le pouvoir en bombardant la population de Benghazi ?

Et comment Bachar Al Assad, aujourd'hui, pense-t-il le garder en bombardant celle de Homs ?

Comment, d'une façon générale, peut-on garder le pouvoir, contre le gré de ceux sur lesquels il s'exerce ?

Garder le pouvoir, coûte que coûte. Mettre son pays à feu et à sang. Vouloir rester à la tête de l'Etat, alors qu'on a fait tuer pour ça des milliers de ses concitoyens, à coup de tirs sur la foule et d'obus lâchés sur des villes entières...

Cette folie-là dépasse l'entendement !

La marche de solidarité avec le peuple syrien, organisée cette semaine au Maroc, ne pèse sans doute pas lourd face au soutien qu'apportent à Bachar Al Assad la Russie, la Chine et l'Iran. Comment une simple marche réussirait-elle, là où les initiatives de la communauté internationale, au plus haut niveau (ONU, Ligue arabe, UE...) restent sans effet ? Mais elle aura exprimé, à son humble niveau, l'horreur que ressent le monde à assister, impuissant, au massacre quotidien des Syriens.

Cela étant, tôt ou tard, le clan Al Assad paiera pour n'avoir eu que des balles et des bombes à opposer aux siens afin de s'imposer à eux... Alors qu'un effort de réponse à leurs revendications de démocratie l'aurait tout autant maintenu au pouvoir, mais en préservant leur vie.

Et d'ailleurs, pourquoi se maintenir au pouvoir, coûte que coûte ? Quand il s'agit de monarchies, on peut à la limite comprendre qu'aucun roi ne veuille endosser la responsabilité de mettre fin à la dynastie -souvent pluriséculaire- de ses aïeux. Encore que les rois d'aujourd'hui, compte tenu de l'évolution des choses, ont l'intelligence, pour préserver leur trône justement, de confier la gestion des affaires à ceux de leurs sujets que les urnes ont donnés vainqueurs, leur laissant par la même occasion le soin de rendre des comptes...

Mais quand il s'agit de républiques...? Le propre d'une république n'est-il pas d'être dirigée par ceux que le peuple a choisis ? Le fait est que les républiques ressemblent de plus en plus aux monarchies. Les dirigeants veulent y garder le pouvoir à vie et usent de tous les subterfuges pour légaliser cette option (amendement de la constitution, comme en Algérie... Jeux de chaises musicales, comme en Russie...).

De plus, au moment de quitter le pouvoir, ils poussent leurs proches –fils ou frères- à prendre le relais (En Syrie, Bachar Al Assad a succédé à son père Hafed Al Assad. Tout comme le fils Bongo, au Gabon. En Libye, Kadhafi préparait son fils, Seif Al Islam. De même qu'en Egypte, Moubarak voulait passer le flambeau au sien. Pareil au Sénégal.

En Algérie, le frère du Président Bouteflika était pressenti pour lui succéder, etc). Alors, quand le peuple se soulève pour contrer de tels projets, il ne reste en effet plus qu'à le mater. «Quitter la table, sans s'accrocher l'air pitoyable» n'est pas prévu.

Il est vrai que la chanson d'Aznavour se termine par: «mais moi je ne sais pas, mais moi je ne peux pas»■

25

Date 02/03/2012
N : 581

LES ECHOS

PAGE:2

Édito

Samir Chaouki

Passer à l'acte

Ce sont plusieurs milliards de dirhams qui atterrissent, indûment, dans les poches de nantis, au lieu de soutenir la trésorerie de l'État, déjà vide! Il s'agit des effets de l'économie de rente, véritable cheval de bataille de la campagne électorale du PJD. Aujourd'hui, Abdelaziz Rebbah, ministre de l'Équipement et du transport, se dit décidé de combattre efficacement ce fléau. En d'autre termes, il essaye d'honorer une partie des engagements du parti de la lampe. Notre ministre a, en effet, déclaré son intention formelle de publier les fameuses listes des bénéficiaires des licences et agréments. Si l'initiative en soi est louable, vu que ses prédécesseurs n'ont pas pu aller jusqu'au bout de cette problématique, il n'en demeure pas moins que la simple publication reste insuffisante. Les Echos Quotidien avait, il y a un peu plus d'une année, publié la liste des bénéficiaires de ces licences dans les régions du Gharb et de Abda, sans que personne ne lève le petit doigt! Il s'agit surtout de publier la liste exhaustive des exploitants ne respectant pas le cahier des charges, ne payant pas d'impôts à l'État, ne déclarant pas les quantités réellement prélevées... etc. Il est question, en d'autres termes, de la source du manque à gagner de l'État, qui se chiffre en milliards de dirhams. Il est également nécessaire de communiquer sur les mesures prises à l'encontre des exploitants ayant bénéficié de plusieurs licences, sans le moindre appel d'offres. En effet, l'action du ministre Rebbah ne serait pas significative, si elle n'avait pas de réelles retombées sur l'économie nationale. Autrement, la sortie du ministre ne serait qu'une opération de marketing politique de plus, dont le Maroc n'a nullement besoin.

Date 02/03/2012
N : 1029

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

Centre-extrême

Le nouveau patron du PAM vient de lancer un pavé dans la mare. En déclarant caduques les notions de droite et de gauche, Bakouri va certainement tenter d'importer le pragmatisme d'un chef d'entreprise dans la gestion d'un parti politique. Si l'idée peut paraître séduisante en ces temps de dénigrement général de la politique, elle n'est pas nouvelle. Et il peut être utile de questionner son timing.

En effet, la notion de « centre-extrême » a parut vers 1815 au royaume des Pays-Bas et se définissait comme une politique basée sur la modération comme projet politique s'appuyant sur un exécutif fort et une souplesse idéologique. Quant au timing, le PJD a été porté au pouvoir par la volonté de changement exprimée par les électeurs qui espèrent, à travers les mesures symboliques d'assainissement de l'exercice du pouvoir, voir émerger une classe politique noble. Vu que le nouveau gouvernement n'a pas encore eu le temps d'imprimer son empreinte de manière significative, l'intrusion du PAM n'a pas encore de base pour positionner sa différence supposée.

Par ailleurs, qu'on le veuille ou non, il est impossible de réduire la gestion d'une organisation chargée de promouvoir un modèle de société aux impératifs de rendement inhérents à celle d'une entreprise, fut-elle gérée de manière paternaliste.

L'objectif du PAM est certainement de séduire celles et ceux qui ne se reconnaissent pas dans les partis traditionnels. En ce sens, ses dirigeants ont raison. Cependant, le principal défi de Bakouri reste de se dédouaner du lourd passif d'un parti né avec un agenda que les événements nationaux et internationaux de l'année 2012 ont rendu obsolète.

Enfin, de manière plus globale, les frémissements apportés par le PJD, ou l'effort de transparence exprimé par le RNI à travers les appels d'offres lancés pour l'organisation de son prochain congrès, sont autant de signes positifs qui ne demandent qu'à être démultipliés pour le bénéfice de tous les citoyens et de la Démocratie.

Saâd A. Tazi

27